

فاروق جويدة

اغتصاب وطن

جريمة نهب الأراضي في مصر

اغتصابِ وطن

الطبعة الأولى ٢٠١٠

رقم الإيداع ١٥١٠٢/ ٢٠١٠
ISBN 978-977-09-2899-9

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧(٢٠٢) +
email: dar@shorouk. com
www. shorouk. com



فاروق جويدة

اغتصاب وطن

جريمة نهب الأراضي في مصر

دار الشروق

المحتويات

كلمة للتاريخ

منذ آلاف السنين والأرض تمثل شيئًا مميزًا وفريدًا وعزيزًا في حياة المصريين.. إن إحساس المصري بالأرض يختلف تمامًا عن كل شعوب العالم.. لقد عاش المصريون طوال تاريخهم حول هذا الشريط الأخضر الذي يمتد على شواطئ نهر النيل من الإسكندرية إلى أسوان.. على هذا الشريط أقام المصريون حضارتهم في عصورها الذهبية.. وصنعوا انتصارات.. وواجهوا انكسارات.. وبقيت الأرض مصدر القوة والخير والانتماء.

والأرض عند المصريين هي البيت ومصدر الرزق في الحياة والقبر الذي يحتوي الإنسان في نهاية رحلته.. وأكبر الأماني عند المصري أن يبني بيتًا.. وأن يكون له مكان يدفن فيه.. ولهذا كان الدفاع دائمًا عن الأرض يمثل قيمة عظمى عند المصريين.. ولهذا اختلف المصريون عن شعوب كثيرة لم تعرف الاستقرار وكانت دائمًا على رحيل من أجل الماء والكلأ.. إن أعظم ما في الحضارة المصرية عبر تاريخها الطويل أنها عرفت قيمة الاستقرار في مكان؛ ولهذا كانت مصر مهد الحضارات قبل أن يعرف العالم شيئًا عنها.

وعندما جاء نابليون إلى مصر قال كلمته الشهيرة: «أينما وجدت الإنسان المصري في أي مكان فسوف ترى حوله أرضًا خضراء».

من هنا عرف المصريون الزراعة والري ومواسم الحصاد والفيضان. وقدسوا النهر العظيم، وألقوا بين شطآنه كل عام هدية جميلة هي عروس النيل.

من هنا كان حب المصريين للأرض وإحساسهم بالانتماء إليها لأنها تمثل الحياة والرخاء والموت.. ولهذا كان من الصعب أن يتخلى الإنسان المصري عن شبر من

أرضه.. إن المصري لا يبيع أرضه ومن العار آن يفعل ذلك.. وفي التراث الشعبي المصري حكايات كثيرة عن «عواد» الذي باع أرضه وجعل الناس يسخرون منه.. وقد حافظت مصر على ثروتها من الأرض في كل العصور.. عندما أراد محمد علي أن يسيطر على ثروة مصر قام بالاستيلاء على الأراضي الزراعية.. وكانت الأراضي تمثل الثروة الحقيقية عند الإنسان المصري.. وعندما قامت ثورة يوليو كان قانون الإصلاح الزراعي أكبر إنجازاتها حين وزعت مساحات كبيرة من الأراضي على صغار الفلاحين وقامت بتحديد ملكية الأراضي الزراعية بمائة فدان.. ورغم النتائج السلبية التي أدت إلى تفتيت الملكية الزراعية في مصر إلا أن قانون الإصلاح الزراعي وضع الفلاح المصري في منظومة إنسانية وحضارية اختلفت تمامًا عن زمن الاحتكارات والإقطاعيات والعبودية.

وفي السنوات الأخيرة حدثت جريمة كبرى في مصر بسبب التوزيع العشوائي للأراضي.. لقد تم توزيع ملايين الأفدنة على مجموعة من الأشخاص دون سند قانوني أو دستوري أو إنساني.. ووجدنا الأراضي المصرية تسقط فريسة عمليات تخصيص غريبة كان من أخطر نتائجها ضياع ثروة مصر من الأراضي؛ وقد تناولت هذه القضية من جوانب كثيرة، ورصدت كل ما أحاط بها من القرارات والأخطاء والتجاوزات، وفي هذا «الكتاب الوثيقة» جمعت معظم ما كتبت حول استيلاء مجموعة من البشر على مساحات هائلة من الأراضي دون وجه حق.. إن اختلال منظومة العدالة الاجتماعية في مصر كان نتيجة هذه الجريمة البشعة التي ارتكبها عدد من المسئولين ورجال الأعمال في حق أجيالنا القادمة، ومثل هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، ولعل هذا الكتاب وما فيه من حقائق يكون وثيقة تاريخية كاملة الإدانة لمرحلة اختلت فيها منظومة العدالة وجعلت مجموعة من الأشخاص ينهبون ثروة شعب.. مثل هذه الجرائم لا تموت لأن الحساب قادم.

أقدم هذا الكتاب لأجيال قادمة، أنا على يقين أنها ستكون أقدر منا على حماية هذه الأرض واسترداد حقها في تراب هذا الوطن.

فاروق جويدة

القاهرة في ٢٠١٠

سيناء.. المستقبل الغامض(*)

بعد سنوات طويلة من توقيع اتفاقية السلام في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ما زالت سيناء الخالية تمثل لغزًا غريبًا في كل ما جرى وما يجري من أحداث.. وإذا ما جاء ذكرها يخيم السكون على كل شيء كأن هناك أشياء مجهولة غير ما يقال.. وأن هناك من يرسم أحداثًا غير الأحداث.

كثيرًا ما نجد هذا السؤال يحاصرنا: لماذا كل هذا الصمت وكل هذا التجاهل وكل هذا الإهمال لقطعة عزيزة من ترابنا؟ إن ما يقال في الدوائر المصرية حول سيناء غير ما يقال في إسرائيل وغير ما تقوله دوائر الغرب سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي.

فهل هناك سيناريوهات خفية حول مستقبل سيناء؟ وهل مصر الدولة تعلم ذلك؟ وهل هناك التزامات سرية لا نعرفها فرضتها كامب ديفيد على مصر فيما يخص سيناء ولا يستطيع أحد الحديث عنها من قريب أو بعيد؟

عادت هذه التساؤلات تدور في ذهني بعد التصريحات التي أطلقها أخيرًا اللورد ديفيد أوين وزير خارجية إنجلترا السابق وعضو مجلس اللوردات أثناء زيارته للقاهرة بدعوة من مؤسسة هيكل للصحافة العربية.. لقد قال المسئول البريطاني السابق: إن حل القضية الفلسطينية لن يكون بعيدًا عن سيناء وإن عودة اللاجئين الفلسطينيين قضية مستحيلة، فلا توجد أرض في إسرائيل تكفي لذلك.. وهنا عادت قضية سيناء

(*) جريدة الشروق (١٥/ ١١/ ٢٠٠٩).

الخالية حتى الآن تطرح السؤال من جديد: لماذا بقيت سيناء كل هذه السنين بلا بشر وبلا تنمية وبلا قوات عسكرية كافية لحمايتها؟

هذا الطرح الذي قاله ديفيد أوين ليس جديدًا فقد ذكرته الملكة نور زوجة الملك حسين ملك الأردن في مذكراتها حول حديث دار بين الملك الراحل والممثلة الأمريكية چون فوندا وزوجها تيد تيرنر صاحب قناة (CNN) ويومها كان السؤال الذي دار حوله الحديث أمام شاطئ شرم الشيخ بمياهه الزرقاء على اليخت الملكي: لماذا لا يقام وطن للفلسطينيين في هذه الأراضي الشاسعة الخالية في سيناء ويكون هذا حلا للقضية الفلسطينية؟ كان هذا منذ سنوات بعيدة مضت.

في أكثر من مكان في مراكز الأبحاث الإسرائيلية دار هذا السؤال أكثر من مرة وصرح به مسئولون كبار في دوائر القرار الإسرائيلي؛ وفي كل مرة كان السؤال لا يجد إجابة في مصر وإذا وجدت هذه الإجابة كنا نسمع عادة من يقول إن هذا كلام فارغ ويبدو أن الكلام فيه قدر كبير من الجدية.

عندما اقتحم سكان غزة بوابات الحدود مع مصر في رفح وتجاوز عددهم يومها ٧٠٠ ألف فلسطيني دخلوا سيناء وعجزت قوات الأمن المصرية على الحدود عن صد هذا الاقتحام أطل هذا السؤال مرة أخرى بعنف في عقول ملايين المصريين: إذا كان ذلك قد حدث في لحظة غضب وحصار دولي بغيض.. فما الذي يمنع من التكرار؟ على جانب آخر وفي الوقت الذي يفكر فيه البعض بهذه الصورة تقف الدولة المصرية هذا الموقف المريب والغريب.

خلال ٢٧ عامًا ومنذ عادت سيناء اكتفينا بعدد من الأغاني التي تذاع كل عام في ذكرى تحرير سيناء مع الورود التي تتناثر على النصب التذكاري للجندي المجهول وضريح الرئيس الراحل أنور السادات وتحية حارة للشهداء ولا شيء بعد ذلك.

توقف برنامج تنمية سيناء وإعادة إعمارها وكان مقررًا له أكثر من ٨٠ مليار جنيه تشمل توسعات في الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي وإنشاء سلسلة من المصانع ومشروعات سياحية وتعدينية.. وكان هذا البرنامج يشمل انتقال ثلاثة ملايين مواطن

مصري كمرحلة أولى من الوادي إلى سيناء التي لا يزيد عدد سكانها على ٤٥٠ ألف مواطن يعيشون على أكثر من ٦٠ ألف كيلو متر مربع.

أقامت الدولة ترعة السلام وأنفقت عليها ملايين الدولارات لكي تصل مياه النيل إلى سيناء وتوقف المشروع بعد ٥٤ كيلو مترا أمام مرتفعات صخرية وجبلية تحتاج إلى معدات لرفع المياه تتكلف ٦ مليارات جنيه ولم تستكمل الدولة مشروع ترعة السلام وكان أغرب ما جاء في نهاية هذا المشروع أن الحكومة قررت بيع الترعة لعدد من رجال الأعمال.. كان من المقدر أن يتم استزراع ٤٠٠ ألف فدان على مياه هذه الترعة، وكان أقصى ما وصل إليه المشروع هو زراعة ٣٠ ألف فدان وتحول هذا الحلم الضخم إلى مشروع لتربية الأسماك.

واقتصرت كل مشروعات التنمية والسكان في سيناء على شريط شرم الشيخ والغردقة وبعض المناطق السياحية وبقي عمق سيناء بكل ثرواته بلا بشر وبلا حماية وبلا تنمية.

كان من نتيجة ذلك الإهمال ظهور مشاكل كثيرة وحساسيات بين أهالي سيناء وقوات الأمن وقد ترتبت على ذلك أحداث كثيرة مؤسفة أدت إلى مصادمات كثيرة، وترتبت على ذلك أيضًا عمليات إرهابية مع اتساع دائرة زراعة المخدرات وتهريبها أمام إهمال مشروعات التنمية وزيادة نسبة البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها أهالي سيناء.

والأغرب من ذلك أنه حتى الآن ما زال أهالي سيناء غير قادرين على تملك الأراضي التي يزرعونها والبيوت التي يعيشون فيها وبقيت قضية الفراغ السكاني واحدة من أخطر المشاكل التي تعاني منها سيناء رغم كل ما قيل عن انتقال عدة ملايين من البشر من الوادي إلى هذه البقعة العزيزة من ترابنا.. إن ذلك كله يضع علامات استفهام كثيرة حول ما يجري في سيناء وما ينتظرها من مستقبل غامض أمام حسابات كثيرة تدور حولنا ويبدو أننا لا نعرف عنها شيئًا.

هذه المؤشرات جميعها تؤكد أن الدولة لم تكن جادة في تعمير سيناء من حيث الهدف، ولم تكن جادة في انتقال مياه النيل لاستصلاح الأراضي من خلال ترعة

السلام، وقبل هذا كله فإن الدولة غير جادة في وضع برنامج يوفر الحماية لهذه القطعة من أرض الوطن من خلال كثافة سكانية قادرة على حمايته ضد كل الأخطار.. فهل يعني ذلك أن سيناء تنتظر مصيرًا مجهولا لا يعرفه المصريون حتى الآن؟ وهل يرتبط هذا المصير الغامض بما نسمعه من حكايات وقصص عن مستقبل سيناء في الدوائر الغربية والإسرائيلية؟ والأسوأ من ذلك كله.. هل هناك علاقة بين ما تفعله إسرائيل في حوض النيل مع دول إفريقيا للضغط على مصر في قضية المياه وترتيب الأوضاع في سيناء على ضوء ذلك كله.. إن إهمال سيناء بهذه الصورة الواضحة والصريحة وما يقال هنا وهناك حول البحث عن حلول للشعب الفلسطيني وحالة الفراغ السكاني والعسكري والاقتصادي التي تعاني منها سيناء.. كل ذلك يضعنا أمام هذا السؤال: ماذا عن المستقبل الغامض والمريب الذي ينتظر هذه القطعة العزيزة من تراب مصر وإذا كان الجميع يتحدث عن مؤامرة واضحة وصريحة، وإذا كانت مصر تتعرض لضغوط في الجنوب عند منابع النيل فما الذي يمنع أن يكون هدف ذلك هو المساومة في الشمال عند سيناء؟

إن إسرائيل قادرة بنفوذها في دوائر الغرب والإدارة الأمريكية على أن تطرح أفكارًا يدفع ثمنها الآخرون.. ولعل هذا ما جعل ديفيد أوين يطلق بالونات اختبار ويثير هذه القضية في مصر وهو يؤكد أن هناك تضحيات لا بد منها فيما يخص الأرض، وعلى العرب أن يتحملوا نصيبهم من هذه التضحيات.. فهل ستكون سيناء هي الضحية؟!

ينتابني في أحيان كثيرة إحساس مروع بأن نجد أنفسنا يومًا أمام واقع مرير يفرض علينا مستقبلًا مخيفًا في سيناء.. أمام مؤامرة جديدة يمكن أن تهدد هذا الجزء العزيز من ترابنا الغالي.. ولعلنا ندرك ذلك من الآن.. وليس غدًا.

بين كامب ديڤيد والإهمال الحكومي(*)

كنت وما زلت أعتقد أن سيناء الخالية من البشر ومن التنمية ومن القوات القادرة على حماية أمنها هي أخطر ما يهدد أمن مصر القومي حتى ولو وقعت مصر ألف اتفاقية سلام مع إسرائيل.. وفي تقديري أن سيناء قد عادت مكبلة بالكثير من القيود التي فرضتها اتفاقية كامب ديڤيد حتى وإن لم تشمل بنودا سرية كما يؤكد البعض.. لقد فرضت إسرائيل من خلال الإدارة الأمريكية مجموعة من التحفظات والضوابط على القرار المصري في سيناء حتى وإن كانت تحفظات خفية تم تسريبها لدوائر القرار بصورة غير معلنة.

لقد طرحت في مقالي في الأسبوع الماضي سؤالًا حول البنود السرية في كامب ديڤيد.. وهل في هذه البنود ما يمنع مصر من تنمية سيناء ودخولها في منظومة خطط تنمية الدولة المصرية مثلها مثل الصعيد والدلتا.. وإذا لم تكن هناك هذه البنود السرية فما أسباب تعثر التنمية في سيناء أكثر من ربع قرن من الزمان؟

إذا كان ذلك تقصيرًا فهي جناية.. وإذا كان ذلك فشلًا فيجب أن نحاسب المسئولين عن هذا الفشل.. أما إذا كان يعكس فكرًا واستراتيچية مرسومة لتهميش هذا الجزء من الكيان المصري الراسخ فهنا يجب أن تكون المساءلة والحساب معًا.

لا توجد بنود سرية في كامب ديڤيد.. ولو كانت هناك هذه البنود ما حدثت هذه القصة التي رواها لي منذ يومين فقط المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان

(*) جريدة الشروق (٢٢/ ١١/ ٢٠٠٩).

واستصلاح الأراضي الأسبق، وقد رافق الرئيس السادات في هذه الفترة من حكمه وأثناء توقيع الاتفاقية، وكان شاهدًا على كل الأحداث خاصة ما يتعلق بتنمية سيناء بعد رجوعها.

قال الكفراوي: توليت الوزارة وبعد أداء اليمين الدستورية قابلت الرئيس الراحل أنور السادات وكان شديد الوضوح في تكليفاته التي أصدرها لي.

طلب الرئيس السادات أن نبدأ في إعداد الدراسات اللازمة لإعادة إعمار سيناء مع التركيز الشديد على القطاع الأوسط والذي يسمى مسرح الدبابات لأن له أهمية استراتيچية خاصة في أمن سيناء من الناحية العسكرية.. يومها طلب الرئيس الراحل استصلاح وزراعة ٤٠٠ ألف فدان في هذه المنطقة بالذات وطلب أيضًا إنشاء ٤٠٠ قرية بحيث توزع هذه الأراضي وهذه المساكن على الجنود المُسَرَّحِين من قواتنا المسلحة، وطلب أيضًا أن يقام كل بيت في هذه القرى وفيه مخبأ تحت الأرض به مخزن للسلاح ومخبأ للسيدات والأطفال.. وقد تم تصميم هذا البيت وشاركنا في ذلك اللواء فؤاد عزيز غالي قائد الجيش الثاني وكان على علم بكل هذه الخطة.

أقمنا في بداية هذه الخطة التي أعددنا دراستها ـ و ما زالت موجودة حتى الآن ـ نموذجا في قرية ميت أبو الكوم الجديدة أمام مبنى هيئة قناة السويس شرق الإسماعيلية.. و ما زالت هذه القرية شاهدة على ذلك.

من أجل تحقيق هذا الهدف وإقامة هذه القرى واستصلاح هذه المساحة الضخمة من الأراضي كان من الضروري التركيز على توفير مياه الشرب والطرق والكهرباء، وبالفعل تحقق ذلك بإنشاء محطة القنطرة غرب ومحطة مياه أحمد حمدي وإنشاء الطريق الأوسط من نفق أحمد حمدي.. وحتى الآن توجد نماذج للبيوت التي طلب السادات إنشاؤها في رمانة وبالوظة على الطريق الدولي للعريش؛ وهي بيوت بدوية يسكن فيها أهالي سيناء.

يومها كان السادات واضحًا وهو يؤكد على تملك المصريين فقط للأراضي في سيناء بحيث يكون المالك مصريًّا حتى جده الثالث.. ومنع تمليك الأراضي تمامًا في سيناء للأجانب والعرب، أو أن يتم ذلك بالتحايل أو التزوير.

وعندما حدثت هوجة توزيع الأراضي في طابا تم اقتطاع وزارة استصلاح الأراضي مني لتقام بعد ذلك ترعة السلام؛ وأنا أعتبرها جريمة بكل المقاييس من حيث الموقع والهدف والتكاليف لأن ترعة الإسماعيلية كانت كافية مع إجراء بعض التوسعات الخاصة وقد قمنا بذلك فعلًا.

القصة الثانية التي أريد أن أؤكدها ـ والكلام للمهندس حسب الله الكفراوي ـ من عدم وجود بنود سرية التزم بها السادات في كامب ديڤيد.. سوف أرويها الآن.

كنا في شهر رمضان المبارك في عام ٨١ في المعمورة بالإسكندرية وطلب مني السادات أن نذهب إلى سانت كاترين ـ وكان السادات يفضل أن يسميها وادي الراحة ـ وتناولنا الإفطار مع رؤساء القبائل، ونحن جالسون على الأرض، وبدأ الرئيس يحدثني بعد انتهاء الإفطار وخروج الشيوخ عن سيناء متمنيًا أن يدفن فيها وبالتحديد في وادي الراحة وطلب أن نقيم له مقبرة في هذا المكان.. وتمنيت له طول العمر وأنا أسمع وصيته.. ولكنه قال: أريد أن يعرف كل مصري أن له رئيسًا مدفونًا في هذا المكان وأن هذه الأرض ملك المصريين وليس لأحد شبر فيها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وأضاف الكفراوي: كان الرئيس السادات يؤمن عن يقين أن الإسرائيليين لا أمان لهم وأنهم قتلة الأنبياء وأننا ينبغي أن نكون دائمًا على حذر حتى ولو وقعنا اتفاقية سلام معهم، والذي يؤكد ذلك أنه كان حريصًا على وجود جنودنا المُسَرَّحِين من القوات المسلحة مع ضمان أمنهم وسلامتهم.

إذا كانت هذه هي رؤى الرئيس السادات وخلفياته الوطنية والدينية والسياسية فكيف يمكن أن تكون هناك بنود سرية في كامب ديڤيد.. كانت لدى السادات الشجاعة أن يعلن كل شيء دون تردد.. أما قبره في وادي الراحة فلم يسمعني أحد حينما أعلنت هذه الوصيه بعد رحيله وقبل أن يدفن.

هذه شهادة المهندس حسب الله الكفراوي حول سيناء وموقف الرئيس الراحل أنور السادات وهنا يطرح هذا السؤال نفسه: لماذا توقف مشروع زراعة ٤٠٠ ألف فدان وإنشاء ٤٠٠ قرية بمواصفات أمنية واضحة وصريحة وتمليك هذه الأراضي

للجنود المُسَرَّحِين من قواتنا المسلحة؟ بل لماذا توقف مشروع انتقال ثلاثة ملايين مواطن من الدلتا إلى سيناء؟!

وإذا كانت كامب ديفيد لا تقيد مصر ولا تمنعها من تنمية سيناء.. فلماذا وصلنا إلى هذه النتائج المخيفة وتركنا أرضنا خالية من البشر، بحيث تستطيع إسرائيل في أية لحظة أن تخترق حدودها؟! إن الذئاب التي تتربص بسيناء كثيرة.. وكثيرة جدًا.

في محاضرة لوزير الأمن الداخلي الإسرائيلي «آفي ديختر» أمام أعضاء معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في ٤ سبتمبر ٢٠٠٨ كان يتحدث عن أمن إسرائيل في سيناء مؤكدًا أن في سيناء قوات أمريكية تملك حرية الحركة والقدرة على المراقبة، وأن إدخال ٦٠٠ جندي من قوات الشرطة المصرية إلى سيناء جاء بعد دراسة طويلة داخل الحكومة الإسرائيلية، وأننا وضعنا من الضمانات ـ بالتعاون مع أمريكا ـ ما يضمن لنا استقرار الأحوال، ويقول «ديختر»: لقد سعت أمريكا منذ رحيل عبد الناصر وتولي السادات زمام الأمور في مصر إلى إقامة مرتكزات ودعائم أمنية واقتصادية وثقافية على غرار ما حدث في تركيا منذ الحرب العالمية الثانية.. ومنها إقامة شراكة مع القوى والفعاليات المؤثرة في مصر من الطبقة الحاكمة ورجال الأعمال والنخب الإعلامية والسياسية مع التأكد على شراكة أمنية مصرية إسرائيلية لضمان أمن إسرائيل في سيناء.

وهنا أقول:

إذا لم يكن في كامب ديفيد بنود سرية فهناك ضمانات أخرى تبدو قوتها واضحة الآن في صنع القرار ودوائر رجال الأعمال والإعلام.

إن هناك إجراءات خاصة غير معلنة تعطي الإسرائيليين الحق في دخول سيناء بالبطاقات الشخصية؛ وهذا لا يحدث أحيانًا مع أبناء سيناء المصريين.. وكانت السياحة هي المجال الوحيد الذي دخل نطاق التنمية الحقيقية في سيناء، لأن معظم الأفواج السياحية في شرم الشيخ وطابا قادمة من إسرائيل وهناك علاقات وطيدة تربط عددًا كبيرًا من رجال الأعمال في سيناء والدولة العبرية.

أما عمليات توزيع الأراضي على نخبة من رجال الأعمال فقد كان من الواضح أن الكثيرين منهم يرتبطون بعلاقات خاصة جدًّا مع إسرائيل.. والأخطر من ذلك أن اتفاقيات مثل الكويز وتصدير الغاز كانت صفقات واضحة بين عدد من رجال الأعمال المصريين وإسرائيل.

هذه الجوانب ربما كانت بعيدة ـ من حيث النصوص والبنود ـ عن كامب ديڤيد وربما لا يتحمل مسئوليتها الرئيس الراحل أنور السادات، ولكنها كانت تمثل ضمانات خفية حصلت عليها إسرائيل وإن كانت غير مكتوبة.

فهل كان إهمال التنمية في سيناء نصًّا غير مكتوب أم أننا فعلنا ذلك عن سوء تقدير وليس سوء نية؟

ويبقى أن تسكين ثلاثة ملايين مواطن في سيناء وإقامة مشروعات زراعية وصناعية وتعدينية لتشكيل مجتمع جديد قادر على حماية أرضه وناسه ومستقبله هي قضية الأمن القومي المصري بكل ما يعنيه ذلك من مسئوليات.

ومازال ملف سيناء مفتوحًا.

الأرض الخالية.. تغري المغامرين(*)

الجميع يعترف بأن الدولة المصرية لم تضع سيناء في مكانها ومكانتها الصحيحة.. إذا تحدثت مع كبار المسئولين يقولون لك ذلك.. وإذا طرحت القضية على رجال الأعمال يؤكدون لك نفس الكلام.. إن سيناء لم تأخذ حظها من الاهتمام منذ عادت إلى الوطن الأم منذ أكثر من ربع قرن من الزمان.. أمام هذا الوقت الطويل.. وأمام هذه المساحات الرهيبة من الأراضي.. وأمام هذه الشواطئ وهذه المناجم.. وأمام الموقع الفريد تبدو لنا الكارثة ويبدو حجم الخطأ والخطيئة.. لا يعقل أن تكون هناك دولة مثل مصر تشكو من الزيادة السكانية وتتاجر بها في كل المنتديات الدولية. ومع هذا زيادة معدلات الفقر وتراجع مشروعات التنمية مع مشاكل وأزمات في الإسكان والزحام والمرور والمدن المكدسة بالملايين من البشر.. وفي مقابل هذا تقع سيناء بمساحتها المخيفة - ٦٠٠ ألف كيلو متر مربع - والشواطئ التي تمتد على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس.. وفيها من الثروات البترول والفوسفات والمنجنيز.. وبجانب هذا مواقع تاريخية تجعل منها مزارًا لكل بلاد الدنيا.. وقبل هذا كله فإن في سيناء مناطق زراعية خصبة تعتمد على الأمطار وفيها ترعة السلام ومياه النيل التي لا نعرف من ينتظرها أو من تنتظره.. في هذه المعادلة المشحونة بالأرقام والإمكانيات والثروات تقف معادلة أخرى تهدد هذا الكيان الضخم وهي تتجسد في أطماع إقليمية ودولية ترى أن هذا الكيان يمكن أن يكون حلا لمشاكل وصراعات كثيرة في المنطقة.

(*) جريدة الشروق (٢٩/ ١١/ ٢٠٠٩).

من هنا تأتي خطورة الحسابات الخاطئة والمواقف الغريبة والسياسات الفاشلة لحكومات مصرية عديدة لم تستطع حتى الآن أن تضع سيناء على المسار الصحيح للتنمية وأن تتحول بكل إمكانياتها لعناصر تضيف الكثير لمصر من حيث الموارد والإمكانيات والأزمات التي يمكن أن تشارك في حلها.

اتصل بي د. بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة السابق ورئيس المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان؛ وهو صديق عزيز قديم منذ كان رئيسا لتحرير مجلة السياسة الدولية في الأهرام في نهاية الستينيات، ومن وقت لآخر كنت أنزل عليه ضيفًا في هذه المجلة في مكتبه في الأهرام في ذلك الوقت وكانت بيننا حوارات كثيرة لم تنقطع وخلَّفت بيننا مودة عميقة حتى وإن باعدت بيننا الأيام؛ ولن أنسى أنه أقام لي حفلة تكريم في المجلس القومي لحقوق الإنسان بعد الأزمة الصحية التي لحقت بي منذ سنوات.

أبدى د. بطرس في اتصاله سعادة كبيرة بطرح هذه القضية الشائكة حول تنمية سيناء، وشاركني الرأي في الكثير مما طرحت، لكنه وضع بعض النقاط الأساسية التي حاول التأكيد عليها:

- إنه لا توجد بنود سرية في اتفاقية كامب ديڤيد بين مصر وإسرائيل؛ وقد كان شاهدًا عليها منذ البداية وكان شريكًا مع الرئيس الراحل أنور السادات في كل خطواته مع إسرائيل.. وقال د. بطرس غالي: لم يكن هناك شيء يمنع مصر من تنمية سيناء على الإطلاق؛ فلا يوجد نص في الاتفاقية يمنع ذلك، ولا توجد بنود تضع على مصر أية تحفظات بعد أن عادت سيناء إليها.

- لا بد أن نعترف أن الحكومة أهملت سيناء تمامًا طوال ٢٧ عامًا وهذا فعلا أمر غريب.. لقد عادت سيناء بعد حروب ومعارك وشهداء.. وكل شبر فيها دفعت له مصر ثمنًا غاليًا سواء أكان حربًا أم سلامًا.. وكان ينبغي أن تكون سيناء الآن شيئًا آخر تمامًا من حيث التنمية والسكان والموارد والتواصل مع الوطن الأم.. كان ينبغي أن يكون في سيناء الآن أكثر من ثلاثة ملايين مواطن وأن نخفف الضغط على التكدس

السكاني في الدلتا والصعيد، ولكنني لا آجد مبررًا لهذا التكاسل وهذا التقاعس في تنمية سيناء.

ـ لقد اتجهت كل جهود التنمية سواء من الدولة أو القطاع الخاص إلى الساحل الشمالي حيث منطقة العلمين واحتفالات الأجانب السنوية فيها بذكرى الحرب العالمية. وهنا كان ينبغي أن يكون الاهتمام بسيناء أكبر، حيث توجد فيها مواقع تاريخية كثيرة وفيها أماكن دينية وفيها خاض المصريون ـ وليس الأجانب ـ حروبًا ومعارك.. أي أن لنا فيها الكثير من الذكريات الإنسانية التي تجعلها أكثر قربا.

لقد اتجهت كل التوسعات إلى الساحل الشمالي حيث أقيم العجمي رقم «١» ثم العجمي رقم «٢» ثم كانت مارينا وبقية القرى السياحية.. أنفقت مصر عشرات البلايين من الجنيهات في الساحل الشمالي ولم يتحقق عائد يتناسب مع هذه الأموال.. بقي الساحل الشمالي مجرد شهور قليلة يقضيها المواطنون في فصل الصيف ولو أن سيناء أخذت جزءًا قليلا مما حصل عليه الساحل الشمالي لكان لها شأن آخر.

ـ إن الخطأ لم يكن من الحكومة فقط ولكن رجال الأعمال أيضًا شاركوا في ذلك؛ لقد اتجهوا في مشروعاتهم إلى الأماكن القريبة ويبدو أن هذا يمثل خطأ في تركيبة هؤلاء.. إنهم يفضلون القاهرة، حيث التكدس والزحام.. ويفضلون الإسكندرية والمناطق القريبة.. وإذا سألت مستثمرًا، هل يفضل الإسكندرية أم بور سعيد ليقيم مشروعًا؟ فهو يفضل الإسكندرية.. هذه الرؤى الغريبة في الاستثمار جعلت رجال الأعمال يبتعدون عن سيناء وأصبح الخطأ جريمة مشتركة بين الحكومة ورجال الأعمال من حيث الإهمال والتراخي.

ـ إن التنمية في سيناء اقتصرت على شريط صغير يمتد من شرم الشيخ إلى الغردقة حيث هذه المساحة من الشواطئ، ثم تركنا سيناء خالية تمامًا بعد ذلك وفي تقديري أن هذه أخطاء يمكن أن ندفع ثمنها.. وهنا أقترح ـ والكلام للدكتور غالي ـ إقامة ثلاث مدن كبرى على الشريط الحدودي مع إسرائيل، بحيث تشمل كثافة سكانية كبيرة، لأن هذه المدن سوف تحل مشاكل كثيرة في الدلتا، خاصة المشكلة السكانية كما أن المدن عادة هي أفضل الوسائل لحماية الأمن القومي، ولعلنا نذكر أن إسرائيل

لم تستطع دخول مدينة السويس في الحرب وتوقفت تمامًا أمام المقاومة الشعبية.. إن إقامة المدن في سيناء هي كبرى ضمانات حمايتها.

ـ هناك تحفظات أمنية كثيرة حول تنمية سيناء فمازلنا نتعامل معها كمناطق عسكرية تتبع القوات المسلحة رغم عدم وجود قوات فيها، ومازلنا نتحفظ على تملك الأراضي في سيناء حتى بالنسبة للمصريين.. وقد أصبح من الضروري أن تتغير كل هذه الأشياء والأفكار ونفتح سيناء أمام المصريين بلا ضوابط أو تحفظات لأن بقاءها خالية يمثل تهديدًا حقيقيًا.

أضاف د. بطرس غالي: التقيت في القاهرة أخيرًا بوزير خارجية إنجلترا الأسبق ديڤيد أوين وقد قال لي نفس الكلام الذي كتبت عنه في مقالتك. قال أوين: إن السكان الفلسطينيين سوف يرتفع عددهم خلال الثلاثين عامًا القادمة، بحيث يتجاوز كثيرًا عدد اليهود وهنا سوف يصبح اليهود أقلية بينما يكون الفلسطينيون هم الأغلبية وسوف يطرح ذلك إقامة دولة واحدة مثل جنوب إفريقيا فيها أقلية يهودية نشطة مع أغلبية فلسطينية ولن تكون أرض إسرائيل وفلسطين كافية لاستيعاب هذه الزيادة البشرية، وعلى هذا الأساس فإن سيناء الخالية بصحرائها ومواردها وشواطئها يمكن أن تكون حلا لمواجهة هذه الأزمة وتصبح مجالا للتوسع.. إن الغرب يؤيد هذه الفكرة وتجد صدى لدى كثير من الدوائر الغربية والإسرائيلية. هذا ما أكده أوين في زيارته الأخيرة للقاهرة بدعوة من «مؤسسة هيكل للصحافة العربية».

وأضاف د. بطرس غالي: إن هذا الطرح موجود في جهات كثيرة في الغرب على أساس البحث عن حل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي.

ويستند هذا الطرح إلى أن مساحة إسرائيل وفلسطين معًا لا تكفي للشعبين ولا بد من حل بديل.. وأخشى أن تكون سيناء هي هذا الحل.

سوف أذهب إلى سيناء قريبًا جدًا وسوف ألقي محاضرة في العريش ولا بد أن تعود سيناء إلى بؤرة اهتمامنا.

هذه الأفكار والآراء التي طرحها د. بطرس غالي وهو يحمل تاريخًا طويلًا في كواليس السياسة العالمية والمحلية تضع مجموعة آراء لا ينبغي أن نتخلى عنها:

أولًا: لا بديل أمام مصر الآن غير أن تدفع بعدة ملايين من شبابها العاطلين في الشوارع والمدن للإقامة والعمل في سيناء في استصلاح الأراضي، خاصة أن مياه النيل توجد الآن ويمكن زراعة الأراضي في وقت قصير.. إن ذلك سوف يحل أزمة البطالة وأزمة الإسكان وأزمة المرور والزحام وقبل هذا سيوفر الحماية لأمن سيناء.

ثانيًا: طالبت أكثر من مرة بإنشاء وزارة أو مؤسسة كبرى تشرف على تنمية سيناء من حيث المشروعات والخطط والاستثمارات والموارد بحيث تتبع الرئيس مبارك شخصيًّا وتتوافر فيها مجموعة من عقول مصر في كل المجالات والتخصصات وأن يبدأ تنفيذ المشروع القومي لتنمية سيناء.. هذا المشروع الذي ولد ميتًا.

ثالثًا: أن يتجه رجال الأعمال المصريون للاستثمار في سيناء بدلا من تسقيع الأراضي وتجارة الشقق وأعمال السمسرة وأن يقوموا بدورهم في حماية هذا الجزء العزيز من ترابنا من أطماع الآخرين.. لقد اتجهنا إلى توشكي ودفنا فيها آلاف الملايين وتعثر المشروع ولم يصل إلى شيء.. وألقينا آلاف الملايين في الساحل الشمالي.. ولم يتحقق المطلوب.. وتركنا ملايين الأفدنة في العلمين ولم نستطع تطهيرها من الألغام.. وفي الدلتا هناك أحاديث كثيرة تدور الآن حول غرق أجزاء منها أمام تغيرات المناخ.. وفي هذا الوقت نجد سيناء خالية من كل شيء؛ من السكان والمشروعات والأمن والحماية.. وهذه كلها أبواب تفتح علينا أزمات كثيرة وتجعلها مطمعًا لكل من هب ودب.. وأمام مشكلة الأرض والمياه والتكدس السكاني يصبح البحث عن شبر من التراب قضية تستحق الدفاع عنها.

إذا كانت الحكومات السابقة قد فشلت في تنمية سيناء.. وإذا كانت سياسة الدولة لم تضع سيناء في مكانها الصحيح فيجب أن نعيد النظر في ذلك كله لنبدأ صفحة جديدة لا نجد أنفسنا أمام واقع رهيب لا نستطيع مقاومته.. سيناء ستبقى في خطر مادمنا نكرر الأخطاء ولا نتعلم منها.. وسيناء الخالية تغري الكثيرين بالسطو عليها.

سيناء وأهداف المشروع الصهيوني(*)

لا أتصور أن نقف الآن وبعد ٢٧ عامًا من عودة سيناء لنتحدث عن جوانب الإهمال والتقصير في تنمية هذا الجزء الغالي من الوطن.. لا أتصور أن تضيع دماء الشهداء هباء وأن تبقى سيناء خطرا يهدد أمن مصر وسلامتها.. كيف سمحت الحكومات المتعاقبة التي تولت مسئولية القرار في الدولة المصرية أن تبقى سيناء حتى الآن بلا حماية وبلا تنمية وبلا سكان؟! والأغرب من ذلك كله حالة اللامبالاة التي يعيشها القرار المصري تجاه سيناء.. أين سيناء في مهرجانات الحزب الوطني واجتماعاته السنوية البراقة؟!.. أين سيناء في استجوابات مجلس الشعب؟!.. أين سيناء في ملفات مجلس الشورى.. بل أين سيناء في أجندة مجلس الوزراء؟!.. إن كل ما نقرأ عن سيناء إما قضية مخدرات أو عملية إرهابية في موقع سياحي أو خلاف بين الشرطة وبدو سيناء، كما اعتادت أن تنشر الصحف رغم أنني أكره بشدة إطلاق اسم بدو سيناء على سكانها، لأنهم قبائل مصرية عربية تحمل تاريخًا مجيدًا. لا وجود لسيناء الآن على أجندة الحياة المصرية غير احتفالات شهر أبريل من كل عام وأغنية وحيدة تنطلق في الإذاعات وعلى شاشات التليفزيون، وبعد ذلك لا شيء على الإطلاق.

يحدث هذا في مصر رغم أن العالم مشغول جدًّا بسيناء مستقبلًا وتاريخًا. إن العالم يعلم أن سيناء كانت المرشحة الأولى لمشروع إقامة وطن لليهود وأن «هرتزل» فيلسوف ومُنَظِّر الحركة الصهيونية في العالم كان يحلم بإقامة الدولة العبرية في سيناء.. يحدث هذا رغم الاهتمام الشديد الذي تبديه إسرائيل وهي تعتقد أن في

(*) جريدة الشروق (٦/ ١٢/ ٢٠٠٩).

سيناء كثيرًا من الأماكن المقدسة التي تخص تاريخ اليهود ابتداء بسنوات التيه وانتهاء بآثار تحمل اسم فرعون في قلب سيناء.

منذ سنوات قليلة كشفت الأحداث والأخبار عن اتفاق غريب ومريب بين مصر وإحدى الشركات القطرية للتنقيب عن الآثار في سيناء، رغم أننا نعلم أن قطر الدولة والتاريخ لا علاقة لها بالآثار أو التنقيب عنها، واتضح أن الشركة القطرية على علاقة وثيقة بإسرائيل وأنها تعمل لحسابها وتم إلغاء الاتفاق بعد أن اتضح أنها كانت بوابة خلفية للتسلل إلى سيناء.. وكلنا يعلم المحاولات التي قام بها موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي للتنقيب عن الآثار في سيناء، وقد سطت إسرائيل على آثار تاريخية كثيرة تم اكتشافها في سيناء ولم تسترد مصر كل ما نهبته إسرائيل وبقي سرًّا غامضًا.. لقد حاولت إسرائيل على جانب آخر أن تجري عمليات تنقيب حول الهرم لإثبات أن العمال اليهود هم الذين بنوا الهرم، وتوقفت هذه الأعمال في منطقة تل العمارنة ولهذا لم يكن غريبًا أن يقول بيجين للرئيس الراحل أنور السادات: إن اليهود هم الذين بنوا الهرم.

الخلاصة عندي أن أطماع إسرائيل ليست قاصرة على فلسطين وأن حلم الدولة الصهيونية من الفرات إلى النيل ما زال قائمًا وما زالت خريطة إسرائيل الكبرى المعلقة في قاعة الكنيست الإسرائيلي تؤكد ذلك.. إن إسرائيل تعتقد أن لها تاريخًا في أرض سيناء؛ بل إن لها تاريخا في مصر الدلتا، وإن شواهد كثيرة في الآثار والتاريخ تؤكد ذلك، والغريب أن يقع بعض كتابنا ودعاتنا الشباب في هذا الطرح المشبوه حول فرعون موسى وخروج اليهود من مصر لتأكيد الوجود اليهودي تاريخيًّا في مصر.. ورغم أن التاريخ يحكي كثيرًا عن هذه الفترة إلا أن ذلك لا يعني ولا يؤكد حقًّا لليهود في أي مكان على أرض مصر.

من هذا المنطق الذي يؤكده الفكر الصهيوني حول تاريخ اليهود في مصر تبقى سيناء منطقة خطيرة في العلاقة مع إسرائيل، خاصة أن هناك امتدادًا في الحدود مع غياب القوات المصرية القادرة على حماية أمن سيناء.. كما أن العالم الغربي ما زال ينظر لسيناء كأرض خالية عجزت مصر عن استغلالها.. يضاف لذلك تجارب إسرائيل

في تنمية سيناء واستغلال مواردها في سنوات الاحتلال وهي تجربة لم تستفد مصر منها ولم تعمل على استكمالها.

نأتي هنا إلى مربط الحصان؛ كيف نستطيع الآن البدء في مشروع تنمية سيناء؟ ومن أين نبدأ؟

ـ نقطة البداية أن نبدأ بمياه النيل التي وصلت إلى سيناء منذ سنوات في ترعة السلام، هذه الترعة التي تحمل وجهين لا ثالث لهما؛ إما أن تكون أداة قوة وحماية لمصر من خلال زراعة أراضي سيناء، أو أن تكون مؤامرة على مستقبل مصر بحصول إسرائيل على حصة من مياه النيل.. والقرار والنتيجة في يدنا نحن.. أن نبدأ من الآن بزراعة ٥٠٠ ألف فدان حول ترعة السلام التي تحولت إلى برك لتربية الأسماك، وأن ينتقل إلى هذا التجمع الزراعي الكبير مئات الآلاف من شباب مصر العاطل الذي يبحث عن عمل وفشلت الحكومات المتعاقبة في إيجاد فرص حياة كريمة له عملًا وإنتاجًا.. لقد كان أمرًا غريبًا وخطيرًا أن تعلن حكومة مصر عن تأجير ترعة السلام لرجال الأعمال، وعلى حد علمي هذه سابقة لم تحدث في أي مكان آخر في العالم؛ فلا توجد أعراف تبيح بيع الترع أو مجرى المياه.

ـ أن تتوسع الدولة في مشروعات الطرق والمواصلات في قلب سيناء فحيث توجد الطرق تكون التنمية ويكون الإنتاج وفرص الحياة.. وهذه الطرق سوف تساعد على إقامة تجمعات سكانية وعمرانية تستوعب الكثير جدًا من سكان الدلتا.. والتوسع في مشروعات إنشاء محطات المياه والكهرباء والمد العمراني الذي يغطي سيناء كلها.

ـ لا يعقل أن تملك سيناء هذه المساحة الرهيبة من الشواطئ ويقتصر الأمر على مشروعات سياحية قليلة في شرم الشيخ أو الغردقة أو شواطئ سيناء يمكن أن تكون مصدر دخل كبير في السياحة وصيد الأسماك والسياحة البحرية والزراعة وتحلية مياه البحر وصناعة السفن وغيرها من المشروعات.

ـ المشروعات التعدينية في سيناء وفيها المنجنيز والفوسفات والبترول.. والغريب في الأمر أننا نشجع كثيرًا البحث عن البترول في الدلتا والبحر المتوسط ومنذ سنوات

تركنا عمليات التنقيب عن البترول في سيناء رغم أنها تمثل بواكير إنتاج البترول المصري.. لماذا تركنا بترول سيناء حتى الآن؟ ولمن تركناه؟ لم نعد نسمع عن شركات تعمل في سيناء أو اكتشافات جديدة وهذا يدعو للدهشة والتساؤل.

ـ في قلب سيناء مواقع سياحية كثيرة مثل دير سانت كاترين.. وبئر فرعون وكثير من الآثار الدينية التي تهم الديانات الثلاث وهذه المواقع يمكن أن تكون عامل جذب للسياح من كل مكان، وبجانب هذا فإن التنقيب عن الآثار قضية مهمة وكلنا يعلم قصة موسى ديان عندما نهب الكثير من هذه الآثار ورفض إعادتها

ـ هناك تقصير واضح في الخدمات بالنسبة لسكان سيناء ابتداء بالتعليم والمدارس وانتهاء بالصحة والمستشفيات وينبغي التوسع في مشروعات التعليم والصحة والخدمات بصفة عامة حتى تتحول سيناء إلى مركز جذب سكاني وعمراني يشجع المصريين على الحياة فيها.

ـ هناك اقتراح ينبغي دراسته بعمق ذكره د. بطرس غالي وهو إنشاء ثلاث مدن كبرى على الحدود مع إسرائيل مع التوسع في الإنتاج الزراعي في هذه المناطق حيث تهطل عليها كميات كبيرة من الأمطار التي تكفي لزراعة القمح والخضر والفاكهة.. إن مثل هذه المشروعات هي الحماية الحقيقية لسيناء ضد أي مخاطر تهدد أمن مصر القومي.

ـ لا بد من وضع خطة لدخول سكان سيناء وعددهم قليل لا يتجاوز نصف مليون مواطن في نسيج المجتمع المصري، فما زالت أجهزة الدولة تتعامل معهم بأساليب لا تعطيهم حقوق المواطنة.. إن هناك تشكيكًا دائمًا في وطنيتهم وانتمائهم.. وإهمالًا دائمًا لاحتياجاتهم ابتداء بشرعية امتلاك أرض يزرعونها وبيوت يعيشون فيها منذ عشرات السنين وانتهاء بدخول أبنائهم كليات الشرطة والكليات العسكرية وكأنهم غرباء عن مصر.. إن لهؤلاء المواطنين نفس الحقوق التي يتمتع بها سكان الدلتا والصعيد.. ولا ينبغي أن يشعر هؤلاء أنهم فصيل شارد في هذا الوطن خاصة أن الدولة تركت شئون سيناء بالكامل لقوات الأمن رغم حدوث مصادمات كثيرة بينها وبين أهالي سيناء.

ـ في مصر عدد كبير من الخبراء المتخصصين في سيناء سكانًا وأرضًا وتاريخًا

وهناك المشروع القومي لتنمية سيناء وهو موجود في مكاتب المسئولين منذ سنوات، وهناك أيضًا أشخاص لهم اهتمامات خاصة بسيناء ينبغي أن نضع بين أيديهم خطة تنمية سيناء بكل جوانبها حتى نجد مشروعًا متكاملًا في إنتاجه وسكانه وأمنه واستقراره.

لا أتصور مكانًا في أرض مصر فيه كل هذه الثروات ثم نعجز أمام السلبية واللامبالاة عن استثماره لأن ذلك يمثل خطيئة كبرى.

لماذا أهملنا سيناء حتى الآن؟! هل ننتظر اقتطاع جزء منها لإقامة الدولة الفلسطينية؟! هل ننتظر اقتحام القوات الإسرائيلية في أية لحظة لاحتلالها؟! هل ننتظر مجموعة من رجال الأعمال الأجانب أو العرب أو حتى المصريين يقومون بشرائها لحسابهم أو حساب أطراف أخرى؟!

ماذا ننتظر بعد ٢٧ عامًا من عودة سيناء أمام مجتمع مكدس بالمشاكل والأزمات في الإسكان والزراعة والصناعة والتعليم والمرور وأمامنا هذه الأراضي الشاسعة والتي تبلغ مساحتها ٦٠ ألف كيلو متر مربع والتي نستطيع أن نحل بها وفيها كل مشاكلنا؟!

سيكون عارًا ما بعده عار أن نعجز عن حماية أمن سيناء مرة أخرى أو أن نفرط في شبر منها أو أن نتركها للمغامرين من كل جنس ولون ودين.

- تبقى بعد ذلك نقطة أخيرة هي الأخطر والأهم.. لا بد من تعديل بند أساسي في اتفاقية كامب ديڤيد نطلب فيه زيادة عدد القوات المصرية في سيناء.

وإذا لم تكن هناك بنود سرية في اتفاقية كامب ديڤيد.. وإذا كان أنور السادات بريئًا من كل ما لحق بسيناء من مظاهر الإهمال بعد عودتها.. وإذا كانت الحكومات المختلفة قد شاركت في هذه الكارثة فلماذا لا نصحح الأخطاء؟! ولماذا لا تعود الأمور إلى مسارها الصحيح، بحيث تتجه كل قدراتنا إلى تعمير سيناء، خاصة أننا ندرك الآن حجم الأطماع التي تحاصرها من كل اتجاه؟

هذه ليست كلمة أخيرة في ملف سيناء فسوف نتابع هذا الملف حتى تفيق حكومات مصر التي أسرفت في نومها الذي دام ٢٧ عامًا «وشر البلية ما يضحك».

مؤامرة دولية [*]

أعود اليوم إلى سيناء مرة أخرى.. ربما أفاقت حكوماتنا الرشيدة من نومها العميق الذي اقترب الآن من ثلاثين عامًا.. أعود إلى قضية تنمية سيناء التي اجتاحتها السيول في الأسابيع الأخيرة حيث لا سدود ولا مرافق ولا زراعة أمام طوفان من المياه هو بكل المقاييس رحمة من السماء تحول إلى نقمة أمام الإهمال وسوء التخطيط واللامبالاة.

عادت سيناء الخالية من البشر تدق ناقوس الخطر مع تقارير دولية تؤكد أن هناك مؤامرة يمكن أن نجد أنفسنا أمامها في أية لحظة تطيح بأمن واستقرار هذا الجزء العزيز من الوطن المصري.

لكي نقرأ التقارير الدولية حول مستقبل سيناء لا بد أن نراجع شواهد كثيرة تؤكد فشل عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.. هناك مؤشرات كثيرة حملت مظاهر هذا الفشل.. والدليل أن اتفاقات مدريد وكوبنهاجن وأوسلو أصبحت الآن مجرد تاريخ عابر وحبر على ورق.

إن الرئيس باراك أوباما قد بدا في الفترة الأخيرة متشائمًا من الوصول إلى حل بين أطراف النزاع في قضية الصراع العربي الإسرائيلي.. ولم يتردد الرئيس أوباما في أن يعلن ذلك صراحة عندما أكد أن الحل يبدو أمرًا صعبًا أمام تشدد جميع الأطراف.. إن إسرائيل ترفض وقف بناء المستوطنات وترفض أي حديث عن الانسحاب من

(*) جريدة الشروق (١٤/ ٢/ ٢٠١٠).

القدس وتعلن صراحة أن القدس الموحدة هي عاصمة الدولة اليهودية الخالية من أي جنس آخر وهي الحلم الإسرائيلي الذي لن تتنازل عنه الدولة العبرية تحت أي ظرف من الظروف.

هذا الكلام الذي أعلنه الرئيس أوباما يتعارض تمامًا مع كل ما وعد به في خطابه الشهير في جامعة القاهرة في العام الماضي حول قضية السلام في الشرق الأوسط.

في المقابل فإن الفلسطينيين منقسمون على أنفسهم ما بين فتح وحماس.. وإذا كان الطرفان حتى الآن لم يصلا إلى مصالحة مع بعضهما فمن أين سيكون ومع من يكون التفاوض حول عملية السلام، مع حماس أم فتح؟.. على الجانب الآخر فإن العالم العربي يعيش الآن أسوا حالات التشرذم والانقسام بين أطراف تسعى للسلام ولا تصل إليه وأطراف أخرى تؤمن بالمقاومة ولا تمارسها.. وقد ترتب على ذلك كله أن القضية الفلسطينية تراجعت كثيرًا في جدول اهتمامات القضايا والصراع الدولي.

منذ سنوات وقضية الإرهاب واحتلال العراق والحرب في أفغانستان وجنوب السودان ودارفور وما يجري في باكستان.. وقبل هذا الصراع بين الغرب وإيران، كل هذه القضايا تسبق الآن الصراع العربي الإسرائيلي.. بل إنها تلقي بظلال كثيفة على هذا الصراع خاصة مع التدخل الإيراني في هذا الصراع واستخدامه بقوة للضغط على الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.. ومنذ انتقلت القضية الفلسطينية إلى قائمة الصراعات المؤجلة تراجعت كل الأحلام والوعود حول إقامة الدولة الفلسطينية بجوار إسرائيل وقد ساعد على هذا التراجع الصراع الفلسطيني بين فتح وحماس خاصة أن موقف الغرب من حماس لم يتغير منذ إعلان تشكيل حكومة فلسطينية بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية واستيلائها على غزة.

كل هذه الأحداث ما زالت تلقي بظلالها على مستقبل سيناء؛ لأن الحديث الآن لم يعد قاصرا على قيام دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، ولكن هناك نغمة جديدة تقول إن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية ليست قضية إسرائيلية فقط ولكن على الدول العربية أن تتحمل نصيبها في هذه التسوية خاصة ما

يتعلق بالأرض.. هنا يتحدثون عن المنطقة كلها بما فيها الأردن والعراق ومصر وغزة ودول الخليج وإسرائيل.

إن إسرائيل تتحدث الآن كثيرًا عن ثوابت لن تتغير، يأتي في مقدمتها الدولة الخالية تمامًا من أي جنس أو عقيدة أخرى غير الديانة اليهودية.. من هذه الثوابت أيضًا قضية القدس والمستوطنات في الضفة الغربية ومصير ٢٩٠ ألف إسرائيلي يعيشون فيها والانقسام الدامي بين حماس وفتح، واستحالة الوصول إلى اتفاق سلام في ظل هذا الانقسام.. هنا بدأت إسرائيل تتحدث مرة أخرى عن حل للدولتين ولكن من خلال تضحيات عربية.

في دراسة نشرتها صحيفة المصري اليوم أخيرًا عن تقرير يقع في ٣٧ صفحة أعده مركز بيجين ـ السادات للدراسات الاستراتيجية ونشر في منتصف الشهر الماضي كان الحديث واضحًا عن مستقبل سيناء كما تراه إسرائيل.

التقرير أعده لواء احتياط هو «چيورا إيلاند» مستشار الأمن القومي السابق في إسرائيل وحمل عنوان «البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين»

يضع التقرير بعض الملاحظات الأولية والتي تؤكد أن حل القضية الفلسطينية ليس مسئولية إسرائيل وحدها ولكنه مسئولية العرب جميعًا خاصة مصر والأردن، ولا بد من وجود حل إقليمي متعدد الأطراف بين إسرائيل والدول العربية. لقد أصبح من الصعب أن تتحمل إسرائيل مسئولية هذا الحل أمام ضيق المساحة وزيادة السكان؛ لأن إقامة دولة فلسطينية على أرض إسرائيلية يضرب نظرية الأمن الإسرائيلي والدولة اليهودية.. إنه من الصعب جدًّا إيجاد حل لأكثر من ٢٩٠ ألف مستوطن إسرائيلي يعيشون في الضفة الغربية ومعنى انسحاب إسرائيل من هذه المناطق حرمانها من عمقها الاستراتيجي وجزء كبير من مؤسساتها الدينية في الضفة الغربية والتي تحتل مكانة خاصة في الفكر الديني اليهودي.. ومن هنا يصبح من الضروري أن يكون حل القضية الفلسطينية وإقامة دولة للفلسطينيين حلا عربيًّا إسرائيليا تشارك فيه إسرائيل ومصر والأردن والشعب الفلسطيني.. هذا الكلام لم يكن غريبًا، فقد أعلنه وزير خارجية إنجلترا الأسبق ديڤيد أوين وهو يتحدث في القاهرة منذ شهور عن مستقبل

السلام في الشرق الأوسط.. هذا المشروع الذي تطرحه إسرائيل يعكس نوايا خطيرة تجاه سيناء يجب أن نضعها أمام أعيننا لأنها تعكس بالفعل فكرًا عدوانيًّا واضحًا وصريحًا في ظل أحاديث لا تنتهي عن السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.

يقول التقرير:

ـ تتنازل مصر عن ٧٢٠ كيلو متراً مربعًا من أراضي سيناء للدولة الفلسطينية المقترحة وهذه المساحة عبارة عن مستطيل يمتد ضلعه الأول على مساحة ٢٤ كيلو مترا مربعًا على ساحل البحر المتوسط من مدينة رفح غربًا حتى حدود مدينة العريش.. بينما يمتد ضلع المستطيل الثاني على مساحة بطول ٣٠ كيلو مترًا مربعًا من غرب كرم أبو سالم ويمتد جنوبًا بموازاة الحدود المصرية الإسرائيلية.

ـ إن هذه المساحة ـ ٧٢٠ كيلو مترًا ـ التي سيتم ضمها سوف تضاعف مساحة غزة ثلاث مرات حيث إن مساحة غزة الآن ٢٦٥ كيلو مترًا مربعا وهذا المساحة التي ستتنازل مصر عنها في سيناء توازي ١٢٪ من مساحة الضفة الغربية لتدخل ضمن الأراضي الإسرائيلية بحيث تستوعب المستوطنات وما فيها من سكان.

ـ في المقابل تحصل مصر على مساحة أقل قليلًا من ٧٢٠ كيلو مترًا مربعًا من إسرائيل في صحراء النقب وبالتحديد في منطقة وادي الفيران.. يقول التقرير الإسرائيلي الخطير.. إن هذا التقسيم سوف يحقق مكاسب كبيرة لجميع الأطراف.

بالنسبة للدولة الفلسطينية سوف يتحقق لها اقتصاد مستقر وتنمية مستدامة حيث ستحصل على ٢٤ كيلو مترًا مربعًا على شاطئ البحر المتوسط ومياه إقليمية تصل إلى ٩ أميال داخل البحر بما فيها من حقول الغاز وميناء دولي كبير ومطار دولي على بعد ٢٥ كيلو مترا من الحدود مع إسرائيل بجانب إقامة مدينة فلسطينية جديدة على أرض سيناء تستوعب مليون شخص هم الزيادة المحتملة لسكان قطاع غزة في السنوات القليلة القادمة.. وهذا الامتداد في أرض سيناء سوف يخلق واقعًا اقتصاديًّا جديدًا على المنطقة كلها كما أن إسرائيل سوف تتحكم في حركة التجارة بين دول الخليج ودول أوربا والبحر المتوسط.

وهنا يجب أن نتوقف عند هذا التقرير الخطير.

أما مصر فسوف تحصل على أرض في صحراء النقب مقابل تنازلها عن هذا الجزء من سيناء وسوف تسمح إسرائيل بإقامة نفق يعبر من الأراضي الإسرائيلية يصل بين مصر والأردن بطول ١٠ كيلو مترات وهذا يفتح الطريق أمام تواصل مصر والأردن والعراق والسعودية ودول الخليج بريًّا.

من بين المكاسب التي ستحصل مصر عليها أيضًا كما يقول التقرير أن الغرب سوف يساعدها على إقامة محطات نووية للكهرباء وتحلية مياه البحر والتكنولوچيا المتقدمة أمام نقص المياه المحتمل في نهر النيل في السنوات القادمة مما سيفرض على مصر ضرورة الاعتماد على التكنولوچيا الحديثة في تحلية مياه البحر.

هنا أيضًا يؤكد التقرير أن الحدود بين مصر وإسرائيل سوف تتغير تمامًا بحيث يمكن أن تسمح إسرائيل لمصر بإجراء تعديلات على حجم القوات المصرية في سيناء، بحيث تتحقق السيطرة المصرية الكاملة على سيناء.. وبهذا ينتهي الصراع العربي الإسرائيلي تمامًا.

أما مكاسب الأردن من هذا المشروع فهي أكثر الأطراف استفادة حيث ستقام شبكة من الأنفاق والسكك الحديدية والمواصلات بين ميناء غزة والأردن وسوف يضع ذلك نهاية للحساسيات بين سكان الأردن الأردنيين والفلسطينيين حول ما يسمى الوطن البديل لأن غالبية سكان الأردن من أصل فلسطيني وسوف ينتهي الحديث عن هذا الجانب الذي يهدد استقرار الدولة الهاشمية.

نأتي في النهاية إلى مكاسب إسرائيل التي يؤكدها هذا التقرير ومن أهمها أن إسرائيل سوف تحصل على ١٢٪ من الضفة الغربية التي توجد فيها الأماكن المقدسة للشعب اليهودي وفيها أيضًا مئات الآلاف من الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات؛ وهذا المشروع سيؤدي في النهاية إلى فتح آفاق التعاون بين غزة وإسرائيل وبقية الدول العربية حيث سيكون هناك منفذ لدول الخليج على البحر المتوسط لأول مرة من خلال ميناء غزة وشبكة واسعة من المواصلات.

هذا هو المشروع الذي تروج له إسرائيل الآن، وكما هو واضح فيه أنه يضع الأساس لقيام دولة إسرائيل الكبرى في قلب العالم العربي حيث يضع خطة لشبكة من المواصلات تربط بين غزة والأردن والسعودية ومصر والعراق ودول البحر المتوسط وكل هذه القنوات سوف تعبر من خلال أنفاق داخل الدولة العبرية أي أنها ستحصل على رسوم عبور من كل سيارة تعبر هذه الأنفاق كما أن إسرائيل سوف تتحكم في حركة التجارة بين دول الخليج ودول أوربا والبحر المتوسط.

وهنا يجب أن نتوقف عند هذا التقرير الخطير.

ـ إن مصر سوف تتنازل عن مساحة من الأراضي في أهم المواقع في سيناء منها ٢٤ كيلو مترا من الشواطئ على البحر المتوسط مقابل أرض صحراوية لا تصلح لشيء على الإطلاق في وادي الفيران في صحراء النقب، والاسم يكفي لكي نعرف طبيعة هذه الأرض حيث لا زرع ولا بشر. إنها أطلال صحراوية قديمة لا تصلح لأي شيء على الإطلاق.

ـ إن هذا المشروع الذي يسعى إلى ربط دول الخليج بقطاع غزة من خلال إسرائيل سوف يضر كثيرًا بحركة الملاحة في قناة السويس وربما أصبح بديلًا بريًّا في السنوات القادمة، حيث ستكون الرسوم والوقت والتكاليف أقل بكثير وكلنا نعلم أن إسرائيل تسعى دائمًا لإنشاء مشروع بديل عن قناة السويس سواء كان بريًّا أو بحريًّا.

ـ إن هناك وهمًا قديمًا حول تنمية مصر من خلال معونات غربية؛ وهذه الوعود لم يتحقق منها شيء ابتداء بمشروع يشبه مشروع مارشال في أوربا لإعادة بناء ما خربته الحرب وما تردد من أحاديث حول مشروع مشابه بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ولم يتحقق شيء من ذلك كله.. كما أن الدول الغربية لم تنفذ تعهدات كثيرة بالتعاون مع الحكومة المصرية لبناء الاقتصاد المصري وفتح مجالات أوسع للتنمية البشرية.

ـ إن إسرائيل سوف تستخدم شبكة المواصلات التي ستقام من خلال الطرق والأنفاق بين غزة والأردن من جانب، ومصر والأردن من جانب آخر للوصول إلى

منابع البترول في دول الخليج وفتح أسواق هذه الدول للصناعة الإسرائيلية التي تنتظر هذه اللحظة منذ زمان بعيد.

ـ هذا هو المشروع الذي نشر أخيرًا ويتحدث عن مستقبل المنطقة وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي في ظل دولة إسرائيل الكبرى التي ستحصل على جزء كبير من سيناء للفلسطينيين وجزء من الضفة الغربية لبقاء المستوطنات ولا يتحدث التقرير عن شيء اسمه القدس أو عودة اللاجئين إلى ديارهم.

لقد توقفت كثيرًا في هذا التقرير عند مستقبل غزة ولم أستطع أن أتجاهل هذا الإهمال المقصود في تنمية سيناء والتركيز على بعض المناطق فيها خاصة مشروعات الاستثمار السياحي.. فهل هناك نوايا سيئة وراء هذا الإهمال؟! إن المشروع يتحدث عن شواطئ سيناء على البحر المتوسط وكيف سيكون مستقبلها في ظل قيام الدولة الفلسطينية والملاحظ أن هذه الشواطئ لم تشهد شيئًا من مظاهر التنمية الاقتصادية طوال ربع قرن من الزمان.. إن جميع المشروعات التي أقيمت في سيناء خاصة التنمية السياحية كانت على شواطئ شرم الشيخ والغردقة.. أما منطقة العريش وتوابعها فقد بقيت على حالها خالية من المشروعات والبشر فهل يعني ذلك أنها تنتظر مستقبلا آخر خارج حدودها المصرية.. وبماذا نفسر هذا الإهمال الواضح والصريح في كل مشروعات تنمية سيناء.. هل هناك تعهدات ما.. بشيء ما.. لا يعلمه المصريون وربما يفاجأون به يوما؟! هل تنتظر إسرائيل والدول الغربية التي تساند هذا المشروع لحظة معينة تمر بها مصر أمام ظروف اقتصادية صعبة أو تحولات مهمة لتجد فرصة لتنفيذ هذا المشروع أمام احتياج مصري ملح للدعم المالي أو الاقتصادي؟! هل تنتظر إسرائيل والدول الغربية حالة ارتباك داخلي يمكن أن تجعل هذا الحل أمرًا عاديًّا ومقبولًا من أطراف كثيرة؟!

هل يمكن أن تلوح إسرائيل بمجالات للتعاون التكنولوجي ربما تفتح أبوابًا للحوار حول هذه القضية؟!

إن هناك شواهد خطيرة تجعل هذه القضية تطرح نفسها بشدة كان أخطرها وقف إنشاء جسر يربط بين مصر والسعودية في اللحظات الأخيرة وقيل يومها

إن إسرائيل كانت وراء ذلك ولاشك أن وقف بناء هذا الجسر يمثل خسارة كبيرة للجانب العربي.

إن إسرائيل تشجع بشدة زيادة حدة الصراع بين فتح وحماس وما يترتب على ذلك من حساسيات بين أبناء الشعب الفلسطيني، يضاف لذلك ما يحدث من حساسيات مشابهة ومواجهات بين مصر وحماس حول الحدود مع غزة وكان آخرها ما حدث بسبب الجدار العازل الذي تقيمه مصر على الحدود مع غزة.

هل تنتظر إسرائيل أن يأتي الشخص المناسب لإبرام هذه الصفقة حول سيناء بحيث تكون هي الحل البديل لقيام الدولة الفلسطينية كل هذه المؤشرات تجعلنا أكثر إصرارًا على أن نطالب بتنمية سيناء وأن ندفع الملايين من سكان الدلتا للانتقال إلى هذا الجزء العزيز من الوطن.. يجب أن نفتح كل الأبواب بلا خوف أو حساسيات حول هذه القضية لأن ما ينشر الآن في الخارج حول مستقبل سيناء يحمل أفكارًا كثيرة تهدد مستقبل مصر وأمنها القومي.. وبجانب هذا فلا يمكن لنا أن نتجاهل في هذا السياق العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان وحزب الله والاعتداء الإسرائيلي على غزة وطبول الحرب التي تدقها عصابة تل أبيب من وقت لآخر ورسائل التهديد التي تبعثها إلى الحكومات العربية في كل المناسبات، وآخر التهديدات الإسرائيلية ما أعلنه وزير خارجيتها بقدرة إسرائيل على اجتياح دمشق وإسقاط حكم الرئيس الأسد.. هذه كلها مؤشرات وأدلة تؤكد أن إسرائيل ستبقى مجتمعًا عدوانيًّا يهدد مستقبل هذه الأمة.

المهم في ذلك كله هو مستقبل سيناء.. ومازال للحديث بقية.

اختراق سيناء من الداخل(*)

قلنا كثيرًا إن سيناء الخالية من السكان والبعيدة عن التنمية الحقيقية أصبحت أرضًا خصبة للأطماع والمؤامرات، ولهذا لم يكن غريبًا أن تفكر أطراف كثيرة على المستوى الدولي في اقتحام هذه الأرض بدون قوات أو أسلحة أو حروب لأن المؤامرات تكفي.. وإذا كانت سيناء قد تحررت بدم المصريين فإن الاستيلاء عليها مرة أخرى يمكن أن يتم بوسائل أخرى.

في الأسبوع الماضي تعرضت لتقرير خطير صدر في إسرائيل عن مركز بيجين السادات للدراسات الاستراتيچية، وكان التقرير واضحًا في أهدافه وخطواته وكيف يمكن اقتطاع جزء من سيناء لإقامة الدولة الفلسطينية في صفقة دولية يمكن أن تتم في ظروف مواتية.. وإذا كان تقرير المركز الإسرائيلي نشاطًا تخريبيا وعدوانيًّا واضحًا ضد مصر الشعب والأرض والمستقبل فإن أمامي قضية أخطر لأنها مؤامرة تخريبية جاءت إلى سيناء من الداخل.. إنها تتم بأيدٍ مصرية ومن خلال عملية تزوير ضخمة قد تجمعت كل خيوطها الآن أمام القضاء المصري في محكمة جنايات الإسماعيلية.. وقد تم التحقيق في كل ملابساتها على يد المستشار رضا عبد القادر إبراهيم رئيس محكمة استئناف الإسماعيلية.

القضية تتلخص في أن ١١ محاميًا مصريًّا قاموا بتزوير أحكام لشراء عقارات ووحدات سكنية في مدينة شرم الشيخ لحساب مواطنين أجانب وقد بلغ عدد هذه

(*) جريدة الشروق (٢١/ ٢/ ٢٠١٠).

الأحكام ٤٥٠ حكمًا مزورا من محاكم القاهرة والإسماعيلية والسويس وبورسعيد.. وبناء على هذه الأحكام تم تسجيل هذه الوحدات السكنية لأشخاص أجانب في مخالفة صريحة للقانون المصري الذي يمنع تملك الأجانب للأراضي والعقارات في سيناء.. هذه المجموعة من المحامين استطاعت اختلاق خصومات وهمية بين شركة سيناء للتنمية السياحية صاحبة العقارات ومواطنين أجانب بهدف تثبيت ملكية وحدات عقارية قام هؤلاء الأجانب بشرائها في قرية «كورال باي» بمدينة شرم الشيخ بمحافظة جنوب سيناء.

القصة الرهيبة تتلخص في شركة سينا للتنمية السياحية، وهي شركة مصرية خاصة تقوم بإنشاء قرى سياحية في مدينة شرم الشيخ لبيعها للمصريين.. ومن بين هذه القرى قرية «كورال باي» ويبلغ عدد الوحدات السكنية التابعة لها ٢٤٠٠ وحدة، وقد قامت هذه المجموعة من المحامين بتزوير المستندات والأختام وأصدرت أحكامًا من المحاكم المصرية لصالح أشخاص أجانب تثبت ملكيتهم لهذه العقارات، وبالفعل قامت الشركة ببيع ١٠٠٠ شقة لأشخاص أجانب من جنسيات أوربية مختلفة في مدينة شرم الشيخ، وبالتحديد في قرية «كورال باي».

القضية الخطيرة أمام القضاء المصري الآن ولكن هناك تفاصيل كثيرة تؤكد حجم المؤامرة التي تستهدف أرض سيناء ليس من الخارج فقط كما قلت ولكن من الداخل أيضًا.

لقد تم بيع هذه الشقق والوحدات السكنية والأراضي كما جاء في أوراق القضية لأشخاص أجانب خلال أعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ عن طريق مكاتب أجنبية في الخارج تعاقدت معها شركة سيناء للتنمية السياحية.. وقد تم سداد ثمن هذه الوحدات كما جاء في القضية في حسابات الشركة بالخارج على أساس مستندات مزورة صادرة من المحاكم المصرية وشملت هذه المستندات عقود تمليك وتوكيلات رسمية وأختامًا من الشهر العقاري وعقودًا زرقاء من مطبوعات الشهر العقاري الأصلية، وقد حصلت هذه العصابة على كل هذه المستندات لتثبت ملكية

الشقق والوحدات المباعة للأجانب وتم ذلك من خلال عدد كبير من الموظفين في الشهر العقاري والمحاكم مع كتيبة ضخمة من المحامين والمرتشين والنصابين وأصحاب النفوس الضعيفة.

كان الهدف من ذلك كله هو التحايل على قرار حظر تملك غير المصريين للعقارات السكنية في مدينة شرم الشيخ.

الغريب في الأمر أن الإجراءات القانونية الخاصة بالملكية كانت كاملة تمامًا في المستندات والأحكام ومحاضر الجلسات ونسخ الأحكام ذاتها وسداد الرسوم حسب جنسية كل مواطن أجنبي قام بشراء وحدة سكنية وتم اعتمادها من السفارات الأجنبية بالقاهرة ومن وزارة الخارجية المصرية لتكون الملكية سليمة مائة في المائة من الناحية القانونية رغم أنها قامت على وقائع تزوير كاملة في جميع تفاصيلها ومراحلها.

القضية جميعها تعتمد على أن جماعة المحامين قامت باستصدار أحكام مزورة بصحة التوقيع والنفاذ لحساب شركة سيناء للتنمية السياحية.

قلت إن القضية الآن بكل تفاصيلها أمام جنايات الإسماعيلية والمتهمون فيها كما جاء في أوراق القضية هم:

ساهر فخري إسكندر بولس «محام هارب»، ماهر عبد الله غبريال مقار «محام محبوس»، عماد أرميا قلته رزق «محام محبوس»، إيهاب عطية يوسف عطية «محام محبوس»، السيد الحسيني دياب زيد «محام محبوس»، ممدوح محمد أحمد مصطفى «محام محبوس»، فتحي عبد العزيز عبد السلام العريان «محام هارب»، أشرف فؤاد عبد الراضي خليفة «محام هارب»، محمد حامد محمد علام «محام هارب»، سامح عبد الحفيظ محمد «محام هارب»، عبد الحكيم أحمد محمد عوض «محبوس».

اعترف الشهود في القضية الخطيرة بوقائع كثيرة تؤكد عمليات التزوير التي قام بها المتهمون لصالح شركة سيناء للتنمية السياحية وهي التي تملك قرية كورال باي.. في شرم الشيخ.

اتضح الآتي:

ـ إن الشركة مصرية الجنسية قامت بزيادة رأسمالها لصالح شركة لوكسمبرجية بنسبة تزيد على نسبة رأسمال المصريين في الشركة في مخالفة قانونية واضحة.. حيث لا يجوز أن تزيد حصة الشريك الأجنبي في رأسمال أي مشروع مشترك يقام في مصر على حصة الشريك المصري.

ـ تم التواطؤ مع مسئولي الشهر العقاري بالتحايل على الإجراءات القانونية الصحيحة باستصدار أحكام بصحة ونفاذ عقود شراء الوحدات السكنية للأجانب وظهرت في القضية عشرات بل مئات التوكيلات المزورة لأسماء أشخاص أجانب من بينهم أرنستو برتانوني إيطالي الجنسية وروزيتا إيرنا باير.. ألمانية الجنسية ومايتولي فرانكو.. هؤلاء وعشرات غيرهم تمكنوا من خلال مستندات مزورة من تملك وحدات عقارية في محافظة جنوب سيناء.

ـ اتضح أن المقر الرئيسي لشركة سيناء للتنمية السياحية وهي شركة مصرية ليس في القاهرة ولكن في مدينة ميلانو بإيطاليا، وأن الرئيس الفعلي للشركة هو أرنستو برياتوني ومساعده چورچ كافلي والأخير مزدوج الجنسية مصري إيطالي.

ـ إن جميع عقود البيع المزورة والأحكام والمستندات الخاصة بالملكية تمت ترجمتها إلى اللغة الإيطالية في السفارة الإيطالية في القاهرة وتم اعتمادها من الجهات المختصة مع اعتمادها من الخارجية المصرية.

ـ إن مئات العقود الزرقاء والتي تثبت الملكية الخاصة بالأجانب مبصومة ببصمة خاتم المحاكم المصرية من عدد من المحاكم في محافظات القاهرة والإسماعيلية وبورسعيد والسويس وإن الغرض من ذلك كله هو استيلاء الأجانب على الأراضي والعقارات في سيناء في مخالفة للقانون المصري.

ـ بعض المتهمين سافر إلى إسرائيل أكثر من مرة تحت دعوى السياحة منذ عام ٢٠٠٥ وبالتحديد في شهر ديسمبر.

ـ بلغ عدد الوحدات السكنية في قرية كورال باي ٢٤٠٠ وحدة تم بيع ١٠٠٠ وحدة عقارية منها للأجانب بينما بلغ عدد الوحدات المباعة للمصريين ٧٠ وحدة فقط رغم أن المشروع يقام على أرض مصرية وتقوم بتنفيذه شركة مصرية.

ـ تمت عمليات بيع الوحدات من خلال مكاتب تسويقية في الخارج هي شركة إيمو بلياري جايز.. وشركة دومينا فاكنسي وهي إيطالية الجنسية وشركة أوديجا وهي سويسرية الجنسية.. وشركة سيد الإيطالية.. وإن الذي قام بالتعاقد مع تلك المكاتب التسويقية هو أرنستو برياتوني رئيس شركة سينا للتنمية السياحية وهو إيطالي الجنسية.

قام الأجانب الذين اشتروا هذه الوحدات في مدينة شرم الشيخ بسداد قيمتها في حسابات شركة سينا للتنمية السياحية في بنكيْ يو بي إس السويسري وكريدي.. يونيه الفرنسي حيث تقوم الشركة بإيداع هذه المبالغ مباشرة في حسابات الشركة خارج مصر من خلال شخص مجهول تمامًا وغير معروف لأحد غير رئيس الشركة الإيطالي.

ـ إن عدد الأحكام المزورة التي أثبتت ملكية الوحدات السكنية في شرم الشيخ للأجانب بلغت ٤٥٠ حكمًا نهائيًّا من بين ١٠٠٠ وحدة تم بيعها للأجانب.

ـ بجانب عمليات بيع الوحدات السكنية للأجانب في شرم الشيخ بهذه العقود المزورة والإجراءات القانونية المزيفة هناك أحكام أخرى بتملك الأراضي منها حكم رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٦ صادر بتاريخ ١٩/ ١١/ ٢٠٠٥ بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ في ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٥ ببيع مساحة ٢٧٨ فدانًا في شرم الشيخ.

هذه القضية الخطيرة التي تم اكتشافها بعد سنوات وكان من الممكن جدًّا ألا يكتشفها أحد تضع أمامنا أكثر من سؤال:

أولًا: ما الذي يجعل الأجانب يحرصون كل هذا الحرص على شراء وحدات سكنية يدفعون فيها آلاف الدولارات في شرم الشيخ وبقية مدن سيناء؟! وهل هذا أمر طبيعي أن يشتري مواطن إيطالي أو سويسري أو ألماني شقة في منطقة صحراوية في مصر ليقضي فيها عدة أيام في السنة؟! ولماذا لا يشتري هؤلاء في الساحل الشمالي

أو الإسكندرية أو التجمع الخامس؟! لماذا كل هذا الاهتمام بسيناء حتى أن شركة واحدة باعت ١٠٠٠ شقة للأجانب في منتجع واحد؟!

ثانيا: إن القانون المصري يمنع الأجانب من تملك الأراضي والعقارات في سيناء ولهذا لجأت الشركة إلى عمليات التزوير في المستندات والأحكام لإثبات الملكية مع ترجمة العقود أو توثيقها في السفارات والخارجية المصرية لإثبات حقوق هؤلاء في هذه الوحدات.. فلماذا كل هذا الحرص رغم أنه يستخدم كل أساليب التحايل لإثبات صحة عقود الشراء والملكية؟!

ثالثًا: بعض المحامين المتهمين في هذه القضية لهم علاقات مع إسرائيل وسافر اثنان منهم وربما أكثر إليها أكثر من مرة.. وهناك شخص مجهول الهوية حتى الآن في القضية هو الذي يحرك كل هذه الأشياء.

ـ ماذا يعني أن جميع الوحدات السكنية وهي ألف وحدة التي تم بيعها للأجانب تم سداد قيمتها في بنوك خارجية ولا تعرف مصر عنها شيئًا؟! وعلى أي أساس يتم البيع في مصر والسداد في الخارج؟! وهل يمكن أن يحدث ذلك في أي دولة في العالم أن تباع فيها عقارات ويسدد ثمنها في الخارج دون رقابة أو حتى معرفة؟!

ـ بماذا نفسر أن تبيع شركة ١٠٠٠ وحدة للأجانب و ٧٠ وحدة فقط للمصريين؟ إن ذلك يعني أننا أمام مشروع أجنبي وشركة أجنبية حملت اسمًا مصريًا مزورًا.. إن مقر الشركة الرئيسي في ميلانو.. وتتعامل مع بنوك أجنبية خارج مصر وتضع مبيعاتها في حسابات خارجية خاصة.. ورئيسها إيطالي الجنسية.. وهي تبيع أرضًا وعقارات للأجانب في سيناء.. ما هذا التضارب.. وأين ما يسمى بالسيادة؟! كما أن كل هذه الإجراءات تتعارض مع قوانين الدولة المصرية.

ـ نحن أمام ١١ متهمًا ووثائق خطيرة ومستندات مزورة وأكثر من ٣٠ شاهدًا في القضية.. ما الذي يؤكد أنها القضية الوحيدة.. وما الذي يمنع أن تكون هناك عشرات القضايا الأخرى المشابهة التي قامت على التحايل والتزوير.. وماذا تعرف أجهزة الدولة المصرية عما يحدث في سيناء من عمليات البيع والشراء سواء كانت مزورة

أم صحيحة.. بل ماذا نعرف نحن عن مدن مفتوحة تمامًا للأجانب مثل شرم الشيخ والغردقة وهذا الشريط الطويل البعيد تمامًا عن كل أساليب الرقابة؟!

إن الإسرائيليين يدخلون سيناء بالبطاقات الشخصية وهم في شرم الشيخ بلا أي رقابة،فما الذي يمنع أن تتم عمليات بيع وشراء للأراضي والعقارات من وراء الدولة وأجهزتها النائمة كما حدث مع شركة سيناء للتنمية السياحية ومنتجعها المشبوه «كورال باي»؟!

ـ لا يعني تشجيع السياحة في سيناء أن يختلط الحابل بالنابل وأن تصبح أرضا مستباحة لكل من هب ودب ولهذا يجب أن تكون هناك رقابة إدارية كاملة على كل ما يجري في سيناء من قواتنا المسلحة وأجهزة الأمن القومي المصري.

في هذا السياق، وبعد اكتشاف هذه الكارثة، لا أدري كيف يمكن مراجعة ما حدث في سيناء في الأعوام الماضية؟ لا أحد يعلم ماذا تم في عمليات توزيع الأراضي.. ومن الذي باع ومن الذي اشترى. وإذا كانت شركة واحدة قد باعت ألف وحدة سكنية للأجانب بأوراق مزورة في منتجع واحد فماذا عن عشرات المنتجعات ومئات الفنادق التي لا نعرف عنها شيئًا؟ وما جنسيات الذين اشتروا هذه الوحدات وهل هم الملاك الحقيقيون أم هناك أسماء أخرى سرية تبيع وتشتري من وراء السلطات المصرية.

إنني أخاف كثيرًا أن تتكرر مأساة سياج في أرض طابا والتي دفعت فيها حكومتنا الرشيدة ٤٠٠ مليون جنيه تنفيذًا لحكم دولي بالتعويضات.. ولا أدري ماذا سنفعل أمام ١٠٠٠ وحدة سكنية اشتراها الأجانب في شرم الشيخ بأوراق مزورة في مصر وقد تكون سليمة خارج مصر أمام المحاكم الدولية؟! وماذا سنفعل في مستندات الملكية التي يحملها الأجانب الآن حتى وإن كانت مزورة ومخالفة للقوانين المصرية؟!

وقبل هذا كله ماذا عن ألف شخص اشتروا هذه الوحدات.. وما جنسياتهم وما خلفياتهم.. وهل هم الملاك الحقيقيون.. أم أن هناك أسماء أخرى خلفهم؟!

هذه القضية كشفت لنا حالة من حالات التراخي والفساد وغياب الضمير لدى فئة من البشر المفروض أنهم يمثلون قيم العدالة والحرص على مصالح الوطن.

إن غياب الإدارة المصرية عن سيناء ليس فقط فيما يخص التنمية واحتياجات الناس واستغلال الموارد وحماية أمننا القومي ولكن هناك أيضًا غياب إداري وتنظيمي خلق حالة من حالات الفوضى والفساد التي ترتبت عليها أخطاء جسيمة. كيف تباع ألف وحدة سكنية بعقود مزورة من وراء الحكومة يدفع فيها الأجانب ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار أي ما يقرب من ٢ مليار جنيه مصري ومن الذي تسلم هذه المبالغ وأين هي الآن؟!

مطلوب مراجعة كافة العقود والارتباطات والالتزامات وبيع الأراضي والعقارات في كل سيناء منذ تحريرها وحتى الآن لأنني أعتقد أن هذه القضية ليست الأولى ولن تكون الأخيرة. ماذا نعرف عن مشروعات وأراضٍ وعقارات تم بيعها ونحن لا نعرف من وراء هذه الصفقات.. وما جنسياتهم إنني أطالب بمراجعة جميع عقود البيع في وسط القاهرة في عمارات الخديو والمواقع الأثرية في المدن الكبرى والمصانع فقد نكتشف أن هناك تحايلًا في الأسماء.

كلنا يعلم كيف بدأت مأساة فلسطين وكيف حدثت الكارثة في بيع الأراضي والعقارت وكيف تسلل اليهود وقاموا بشراء مساحات كبيرة من أرض فلسطين بيتًا بيتًا ومدينة مدينة وبعد ذلك دفع الشعب الفلسطيني الثمن في أكبر مؤامرة لشراء وطن.

الواضح الآن أننا أمام مؤامرة كبرى لاختراق هذا الوطن وفي ظل سياسات البيع التي تنتهجها أجهزة الدولة لكل من هب ودب ينبغي أن نراجع بقدر من الوعي ما يجري حولنا من صفقات فقد نكتشف أن الأسماء التي نراها ما هي إلا أقنعة مزيفة لوجوه أخرى قامت بشراء كل شيء في غفلة منا.. ما الأسماء الحقيقية التي اشترت مصانع الأسمنت والحديد والأسمدة وملايين الأفدنة من الأراضي والمشروعات السياحية؟!

القضية أكبر بكثير من كل ما يقال.

سيناء بعد ٢٨ عاما من الإهمال والنسيان(*)

منذ أعلنت الدولة المصرية عن مشروع تنمية سيناء في ١٣ أكتوبر عام ١٩٩٤ والشعب المصري يتساءل: أين المشروع.. وماذا تم فيه.. ولماذا أهملته الدولة.. وبماذا نفسر بقاء سيناء على حالها صحراء قاحلة يسكنها ٤٠٠ ألف مواطن وأين الأحلام والأماني والوعود؟!

ما بين عودة سيناء المحتلة ومشروع تنميتها فاصل زمني طويل امتد ١٢ عامًا.. وما بين مشروع تنمية سيناء وزماننا الحالي ١٦ عاما أخرى، أي أننا أمام ٢٨ عاما بلا عمل أو إنجاز وبين هذا وذاك أربعة رؤساء وزارات وأكثر من حكومة.. بدأت الرحلة مع وزارة د. عاطف صدقي بين عامي ٨٦ و٩٦ ثم وزارة د. كمال الجنزوري من ٩٦ إلى ٩٩ ثم وزارة د. عاطف عبيد ما بين ٩٩ و ٢٠٠٤ ونحن حاليًا في وزارة د. أحمد نظيف منذ ٥ سنوات.

ضاع كل هذا الوقت في الدراسات والمشروعات الوهمية والقصص والحكايات والأعذار.

أنا لا أتصور أن يبقى الحال على ما هو عليه بعد كل ما جرى ودار من مؤامرات تجاوزت حدود السرية وأصبحت حديثًا صريحًا واضحًا ما بين كواليس السياسيين وأجهزة الإعلام ومراكز الأبحاث والقرار.. وتجاوزت حدود سيناء لتأخذ مكانها في الملفات السياسية للدول الأوربية وأمريكا وإسرائيل.. أصبح من الصعب أن نتعامل

(*) جريدة الشروق (٢٨/ ٢/ ٢٠١٠).

مع هذه الوقائع من خلال منظور الشك والهواجس.. إن ما يحيط بسيناء الآن يمثل تهديدًا صريحًا إلا إذا كان بيننا من يرى أن القضية من هذا المنظور يمكن أن تكون محلا للنقاش وسيكون ذلك هو الكارثة الكبرى من احتلال سيناء مرتين في أقل من خمسين عامًا.

بدأت قصة التنمية في سيناء بعد عودتها مباشرة في عام ١٩٨٢. وفي ظل احتفالات التحرير ورفع الأعلام على الأرض العائدة طافت بنا أحلام كثيرة.

كان اليهود قد خرجوا من سيناء تسبقهم دموعهم؛ ففي خلال فترة وجيزة ما بين ٦٧ و٧٣ أي ست سنوات من الاحتلال أقامت إسرائيل عشرات المشروعات الناجحة ما بين زراعة مساحات كبيرة من الأراضي والتوسع في المشروعات السياحية واستغلت آبار البترول استغلالا وحشيًا وسرقت ونهبت آلاف القطع الأثرية وقامت بالتنقيب عن الكثير من المعادن والثروات الطبيعية واستخدمت أحدث أساليب التكنولوچيا في الزراعة الحديثة.. وكانت منتجات سيناء الزراعية تتدفق كل يوم إلى أسواق أوربا خاصة الفاكهة والزهور.. قامت إسرائيل ببناء مجموعة ضخمة من المستوطنات كان أشهرها وأكبرها مستوطنة ياميت الشهيرة.. وفي شرم الشيخ وطابا كان آلاف الإسرائيليين يسبحون كل يوم في مياهنا الزرقاء.. ست سنوات من الاحتلال تحولت سيناء إلى شيء آخر إنتاجًا وتصديرًا وصناعة وزراعة وسياحة.. قلت إن إسرائيل فعلت في سيناء في ست سنوات ما فشلنا نحن في إنجازه في نصف قرن من الزمان.

عادت سيناء بالأغاني الوطنية رغم أنها تحررت بدماء شبابنا الغالي ولكن صوت الغناء رغم العودة كان أعلى وأغلى من صوت الدماء النبيلة.

مشروع ضخم لتنمية سيناء أعلنته حكومة د. عاطف صدقي قبل أن يترك الوزارة بعامين وكان الرجل جادًا في طرح هذا المشروع.. في مشروع تنمية سيناء الذي أصبح الآن جزءًا من أرشيف الحكومات المصرية تم رسم استراتيجية كاملة لتنمية كل سيناء شمالها وجنوبها من شرم الشيخ جنوبًا إلى رفح والعريش شمالًا.. من مياه البحر الأحمر إلى مياه البحر المتوسط على مساحة ٦٦ ألف كيلو متر مربع حيث تقترب هذه المساحة من ثلث مساحة الدولة المصرية.

وضعت الدولة المصرية ميزانية استثمارية لهذا المشروع بلغت ١١٠ مليارات جنيه بحيث يبدأ المشروع عام ١٩٩٤ وينتهي في عام ٢٠١٧ من هذه الميزانية ٦٤ مليار جنيه لشمال سيناء و٤٦ مليار جنيه لجنوب سيناء.

هناك أرقام تؤكد أن كل ما تم تنفيذه من هذه الاستثمارات لم يتجاوز ١٤ مليار جنيه منذ تحرير سيناء وحتى الآن.

كان من أهم أهداف هذا المشروع زيادة الرقعة الزراعية والتوسع في الإنتاج الزراعي وإعادة توطين السكان وانتقال ٣ ملايين مواطن من الدلتا إلى سيناء وجعلها امتدادًا طبيعيًّا للوادي واستغلال طاقات الشباب.. تبدأ المرحلة الأولى لتنمية سيناء بزراعة ٢٢٠ ألف فدان في وسط سيناء وشمالها وجنوبها.

كان المشروع يقوم على زراعة ٤٠٠ ألف فدان من مياه ترعة السلام التي حملت مياه النيل إلى وسط سيناء بحيث توزع هذه المساحات على أساس زراعة ٧٠ ألف فدان في منطقة رابعة و ٧٠ ألف فدان في بئر العبد و١٣٥ ألف فدان في منطقة السر والقوارير

من بين أهداف المشروع الذي لم يكتمل أيضًا إنشاء خط سكة حديد يربط مدن القناة من الإسماعيلية حتى شمال سيناء على الحدود المصرية في رفح مارًّا بالعريش ويتضمن ١٩ محطة بتكاليف تصل إلى ٨٠٠ مليون جنيه.. كان المشروع أيضًا يهدف إلى إقامة سلسلة من الكباري والأنفاق منها كوبري الفردان وكوبري مبارك للسيارات مع عدد كبير من مشروعات الطرق والغاز والكهرباء وتحلية المياه.

في عام ٩٤ وعند إعلان هذا المشروع الضخم لتنمية سيئاء كان هناك إحساس عام لدى المصريين بأن سيناء يمكن أن تمثل حلا جذريًّا للكثير من مشاكل وأزمات مصر خلال فترة زمنية قصيرة.

كان هناك اعتقاد راسخ بأن سيناء هي البديل الطبيعي للأزمة السكانية الطاحنة التي تعيشها مصر على ضفاف النيل.. وفي ظل زيادة سكانية تتجاوز المليون نسمة سنويًا يمكن أن تكون سيناء هي الحل الأمثل أمام هذه الزيادة.. كان مشروع تنمية سيناء

يهدف إلى انتقال ثلاثة ملايين نسمة للحياة في سيناء كمرحلة أولى يمكن أن يصل هذا العدد إلى خمسة ملايين نسمة قبل إتمام المشروع في عام ٢٠١٧.

وبدلًا من أن تكون سيناء حلا للمشكلة السكانية زادت الأزمة تعقيدًا.. ويكفي أن عدد سكان مصر قد زاد خلال ٢٨ عامًا ومنذ عودة سيناء بأكثر من ٢٥ مليون مواطن.. وهذا هو الفرق بين حكومات تواجه الأزمات وتعمل على حلها وأخرى تصنع المشاكل وتضيف إليها المزيد.

كانت هناك خطة للتوسع الزراعي من خلال زيادة الرقعة الزراعية بما يعنيه ذلك من توفير السلع الزراعية خاصة القمح والذي يمثل عبئًا كبيرًا على ميزانية النقد الأجنبي في مصر حيث تعتبر مصر واحدة من أكبر دول العالم استيرادًا للقمح.. كان من الممكن مع زراعة ٤٠٠ ألف فدان في سيناء أن توفر مصر الكثير من احتياجاتها من المنتجات الزراعية.

إن خطة التوسع الزراعي والصناعي سوف تفتح آفاقًا جديدة للصادرات المصرية بما يعنيه ذلك من زيادة مواردنا من العملات الصعبة خاصة أن كثيرًا من المحاصيل والفاكهة التي تنتجها سيناء تلقى سمعة دولية طيبة في الأسواق الخارجية.

إن خطة تنمية سيناء كانت تقوم أيضًا على استثمار ما بها من حقول البترول والغاز والمعادن مع التوسع في إنشاء مصادر للطاقة الكهربائية وتصديرها للدول العربية المجاورة وفي سيناء تلال من الرمال البيضاء التي تستخدم في صناعة الزجاج مع كميات ضخمة من الرخام والحديد والأسمنت.

كلنا يعلم أن السياحة من أهم مصادر الدخل في سيناء خاصة في الجزء الجنوبي على مياه البحر الأحمر.. وفي الوقت الذي كان الاهتمام كبيرًا بالسياحة على البحر الأحمر كان الإهمال واضحًا على شواطئ البحر المتوسط والتي تمتد من العريش إلى دمياط.

ورغم أن وسط سيناء يضم أماكن أثرية تحظى بسمعة دولية مثل دير سانت كاترين وبئر فرعون وعشرات الأماكن الأثرية إلا أن هذه الأماكن بقيت بعيدة عن الاهتمام بها كمصادر دخل مضمونة.

كان الإهمال واضحا في بعض المناطق في سيناء خاصة منطقة الوسط رغم أن الجزء الأكبر من السكان يعيش فيها حيث يبلغ سكانها ٣٠٠ ألف نسمة.. ولم يترك الإهمال أيضًا شمال سيناء على امتداد شواطئ البحر المتوسط بينما كان الجزء الأكبر من الاهتمام يتجه إلى الجنوب حيث لا يوجد أكثر من ٥٠ ألف نسمة.. لقد تم توجيه استثمارات رهيبة إلى شرم الشيخ والمناطق المحيطة بها ولو أن الجزء الشمالي من سيناء أخذ شيئًا من هذه الاستثمارات لتحولت سيناء كلها وليس جنوبها فقط إلى شيء آخر.. في شرم الشيخ تركزت المشروعات السياحية.. ومشروعات الغاز والبترول والمطارات والتوسع السكاني وإن بقيت في كل الحالات منتجعًا لم يستفد منه سكان سيناء بشيء يذكر.

الآن لا ينبغي أن نطيل البكاء على اللبن المسكوب.. ويكفي الذي ضاع نحن الآن أمام صورة لا تدعو للتفاؤل؛ فلم تعد القضية فقط تنمية سيناء بحيث نوجه اللوم إلى حكومات سابقة أو لاحقة لأنها أهملت مشروع تنمية هذا الجزء من الوطن.. إن القضية الآن تتجاوز حدود التنمية وتدخل إلى أزمة خطيرة تهدد أمن مصر القومي.. إن الحديث أصبح واضحًا وصريحًا حول دخول سيناء منطقة التفاوض حول مستقبل إنشاء الدولة الفلسطينية.. كان هناك كلام حول تقسيم فلسطين بين إسرائيل والدولة الفلسطينية ولكن الحديث الآن حول إمكانية أن يكون جزء من سيناء حلا للقضية الفلسطينية.. إن إسرائيل تجد أكثر من مبرر لهذا الطرح أمام العالم.

أولًا: إن سيناء أرض خالية لا بشر ولا إنتاج ولا تنمية.. وإن المصريين أهملوها تمامًا منذ عادت لهم في بداية الثمانينيات أي أنهم تركوها الآن ثلاثين عامًا فلماذا لا تصبح جزءًا من الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي مادامت خالية؟! إنها أرض بلا سكان وبلا تنمية وبلا مستقبل في ظل سياسات مصرية متخاذلة وغير مفهومة.

ثانيًا: إن عدد السكان الإسرائيليين مع الفلسطينين سوف يصل إلى ٢٠ مليون نسمة

وإن أرض دولة فلسطين التي ستجمع الشعبين لا تكفي لاستيعاب هذا العدد من البشر في السنوات القادمة وإن الحل هو جزء من سيناء يضاف إلى هذه المساحة.

ثالثًا: في ظل الظروف السياسية السيئة التي تحيط بالعالم العربي وتراجع الدور المصري عربيًّا فإن إسرائيل تتصور أنه قد يجيء الوقت المناسب لطرح هذه القضية بحيث تجد قبولًا لدى أطراف كثيرة.. لن يعارض الغرب ولا أمريكا هذا التوجه وقد يكون الوقت مناسبًا في المستقبل القريب لطرح هذا المشروع أمام ظروف اقتصادية صعبة قد تعيشها مصر وتفرض عليها البحث عن حلول لمشاكلها وقد تكون الأرض أحد هذه الحلول.

من أغرب الأشياء التي نسمعها أن كل مسئول يتحدث عن تنمية سيناء دون أن نفعل شيئًا.. وفي زيارته الأخيرة للأقصر أعلن رئيس الوزراء د. أحمد نظيف أن الحكومة حريصة على تنمية سيناء من خلال مشروعات عملاقة يجري تنفيذها الآن.. وأضاف د. نظيف أن لسيناء وضعًا خاصًّا سياسيًّا واستراتيجيًّا باعتبارها بوابة مصر الشرقية وإن أفضل وسائل تأمين سيناء هو تعميرها من خلال تكاتف دور الشعب والحكومة.

هذا ما أكده رئيس الحكومة وهو كلام جميل ولكنه يخالف الحقيقة.. فأين تلك المشروعات العملاقة التي تقام في سيناء.. وأين هذا التكاتف بين الشعب والحكومة لتنمية سيناء باستثناء مجموعة الفنادق والقرى السياحية التي أقامها خمسة أشخاص وربما أقل في شرم الشيخ أو توابعها؟!

منذ عامين فقط أصدر رئيس الوزراء د. أحمد نظيف القرار رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ هذا القرار في مادته الرابعة يحرم على المصريين تملك الأراضي في سيناء ويجيزها فقط بحق الانتفاع لمدة ٩٩ عامًا. ثم إن هذا القرار الذي يمنع شباب مصر من أن يذهب إلى هناك ويقوم بزراعتها وتعميرها يتعارض تمامًا مع كل ما يقال عن رغبة الدولة في تنمية سيناء.

كيف تشجع الدولة ملايين المصريين للذهاب إلى سيناء وهي تحرمهم من حقهم في تملك شبر فيها؟!

كيف نطالب القطاع الخاص بأن يذهب إلى هناك ويستثمر أمواله وهو لا يملك الأرض التي يقام عليها المشروع خاصة أن قرار رئيس الوزراء ينص على أن تؤول المباني والمنشأت على الأراضي الممنوحة بحق الانتفاع في نهاية المدة إلى الدولة.. هذا يعني أن مواطنا أقام فندقًا أو استصلح أرضًا وأقام عليها مشروعًا ليس من حق ورثته الاستفادة من هذا المشروع بعد انتهاء مدة حق الانتفاع.

إن هذا القرار الغريب يكفي لمنع المصريين من الذهاب إلى سيناء وربما فتح أبوابًا كثيرة للتلاعب حيث يمكن التنازل عن حق الانتفاع للأجانب وهذه قصة أخرى أكثر خطورة وتهديدًا.

منذ سنوات طالب الرئيس مبارك الحكومة بتمليك أهالي سيناء الأراضي التي يزرعونها والبيوت التي يعيشون فيها وهناك ملكيات قديمة استقرت منذ عشرات السنين بوضع اليد والزراعة ولم يكن في سيناء شهر عقاري أو مؤسسات قانونية لإثبات الملكية فماذا تفعل الحكومة مع هؤلاء؟!

إن الحكومة تطرد أهالي سيناء من أراضيهم وبيوتهم وترفض منحهم حق الملكية في الوقت الذي تتلاعب فيه عصابات دولية لشراء الأراضي والعقارات للأجانب في سيناء!

في ظل قرار رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ لن يذهب المصريون إلى سيناء ولن تخرج أفواج الشباب لتعميرها.. إنني أتصور أن ينطلق إلى صحرائها عشرة ملايين شاب لا يجدون عملا ولا بيتًا ولا مستقبلًا في المحروسة وكان ينبغي أن توفر لهم الدولة من الإجراءات والقرارات والقوانين ما يشجع المصريين كل المصريين على الذهاب والعمل والحياة في سيناء.. أما قرارات حق الانتفاع ومنع المواطنين المصريين من تملك أراضيهم فهي قرارات طاردة وسياسات خاطئة ينبغي مراجعتها وإلغاؤها فورًا.

إن القصص التي نسمعها الآن حول مستقبل سيناء الغامض تمل تهديدًا لمستقبلها وتهديدًا لأمن مصر القومي خاصة أن هناك قوى كثيرة تتربص بها وبنا.

ثلاثون عامًا تركت حكوماتنا الرشيدة سيناء للمخدرات.. والإرهاب والأطماع الخارجية وبعد ذلك تصدر الفرمانات التي تحرم الشعب المصري من امتلاك أرضه!

في الوقت الذي يتحدث فيه العالم عن مؤامرة ضد سيناء مازلنا نحن نردد الأغاني في ذكرى عودتها رغم أن المخاطر التي تحيط بها الآن أكبر كثيرًا من كل ما حدث في الماضي.. هل يعقل أن تترك أرض الفيروز كل هذه السنوات الطوال بلا تنمية؟!

وهل يمكن لنا أن نتصور يومًا تصبح فيه سيناء موضوعًا لمفاوضات لبيع الأرض أو التنازل عن جزء منها؟!

وماذا سنقول للأجيال القادمة عن هذا الجزء من الوطن الذي فرطنا فيه بالإهمال حينا وربما بالتنازل عنه في زمان قادم؟!

افتحوا أبواب سيناء للمصريين واتركوا شبابها العاطل يعمر صحراءها ويزرع أراضيها.

هناك سر غامض وألغاز كثيرة حول تأجيل مشروع تنمية سيناء كل هذه السنوات.. إن مرور الوقت ليس في صالحنا بكل المقاييس.. إنها فرص ضائعة.. وأزمات مؤجلة وإهمال جسيم لمستقبل جزء عزيز من هذا الوطن.. ألا قد بلغت.. اللهم فاشهد.

سيناء.. الحلم المؤجل(*)

عندما نتحدث عن سيناء فنحن نتحدث عن جزء عزيز من ترابنا الوطني الغالي.. وهناك أسباب كثيرة تضع سيناء في مكانة خاصة بالنسبة لنا.. إن في هذا التراب أبناء أعزاء ورجالًا شرفاء ضحوا بأغلى ما يملكون دفاعا عن الشرف والأرض والكرامة.. وسوف تبقى لهذا التراب وهذه البقعة المقدسة من أرضنا مكانه خاصة في ضمير كل مصري.

وفي سيناء تاريخ يمتد آلاف السنين ما زالت شواهده وآثاره تحكي أمجاد الراحلين.. وفيها أيضًا مناطق مقدسة لكل الأديان لم تفرق بين أحد منهم في مشهد إنساني رفيع.

ومن هنا ينبغي أن نضع سيناء في مكانتها وأهميتها في حياتنا.. لقد اكتفينا في أحيان كثيرة بأن نغني لها بعض الأغنيات الساذجة في كل مناسبة، ومن الظلم لها ولنا أن تصبح مجرد أغنية في تاريخ شعب يقال إنه صانع الحضارة.

إننا عادة لا نلتفت إلى الأشياء ولا نهتم بها إلا إذا حدثت كارثة.. كان من الضروري أن تحدث تفجيرات طابا ثم شرم الشيخ حتى نتذكر أن هناك جزءا من أرضنا اسمه سيناء.. ومنذ تحريرها في بداية الثمانينيات اكتفينا بهذا الشريط الأزرق الذي يمتد على بعض شواطئها حيث كانت المناطق السياحية الجديدة التي شهدت أكبر استثمارات سياحية في تاريخ مصر؛ وهي طابا وشرم الشيخ وبقية هذه السلسلة

(*) جريدة الأهرام (٩/ ٩/ ٢٠٠٥).

الذهبية من المواقع السياحية الفريدة.. وبقيت سيناء بعد ذلك امتدادا صحراويا مخيفا لا حياة فيه ولا أمان.. بقيت سيناء مجموعات من القبائل والبدو الرحل الذين يتناثرون فيها بالآلاف ويغيرون كل يوم مكانا.. حدث هذا طوال ٢٥ عاما.. منذ تحريرها وحتى الآن.. ولنا أن نتصور ما فعلته إسرائيل في سيناء في ست سنوات ما بين حرب ٦٧ وانتصار ٧٣، وما أنشأته فيها من المزارع والمستوطنات التي كانت تصدر كل يوم آلاف الأطنان من الفاكهة والخضروات إلى أوربا مباشرة.. بل إنها غزت في هذه الفترة أسواق الدول العربية.

وفي هذه السنوات القليلة أيضًا كشفت إسرائيل عن الكثير من المعادن وآبار البترول ونهبت الآثار وجعلت من سيناء سوقا سياحية دولية بكل ما فيها من مواقع تاريخية.. ولكن أصحاب الأرض الحقيقيين لم يفعلوا شيئا.. لقد اكتفينا بالسياحة وتركنا شرم الشيخ وطابا وغيرهما من الأماكن على الحدود مع إسرائيل مرتعا لتجار المخدرات والجنس والسياح الإسرائيليين.. وتركنا العمق الحقيقي لجزء خطير من الوطن فيه موارد وإمكانات تغطي احتياجات شعب بالكامل دون استثمار أو إنتاج أو حماية.

ولا شك في أن هذا الشريط الصغير الذي تم تعميره بآلاف الملايين من الجنيهات لا يمثل استثمارًا كافيا لهذه المساحة المخيفة من الأرض بكل ما فيها من ثروات معروفة أو مجهولة.. إن في سيناء مساحات شاسعة من الأراضي التي تصلح للزراعة.. وهناك وديان وآبار ومياه جوفية.. وهناك أيضًا ترعة السلام التي حملت مياه النيل إلى قلب سيناء.. وهناك مشروعات وطرق جديدة وكباري تربطها بالوادي وآلاف الملايين التي أقمنا بها البنية الأساسية.. ولكننا للأسف الشديد لم نستثمر شيئًا من ذلك.. اكتفينا ببعض المزارع الصغيرة التي أقامها بعض المستثمرين المحظوظين الذين ساعدتهم الحكومة.. وهنا كان ينبغي أن ندفع بملايين من شبابنا العاطل إلى هذه الأراضي في إطار خطة لاستصلاحها وزراعتها وتوفير كل إمكانات الإنتاج والاستثمار فيها.. ولكننا تركنا ملايين الشباب يتسكعون بلا عمل في شوارعنا.. بينما هناك إمكانات مذهلة لا ينظر إليها أحد.. لقد كان من الخطأ الجسيم أن نترك سيناء ربع قرن من الزمان لا يسكنها إلا مجموعة من القبائل التي لم نفتح لها الأبواب يوما لكي تلتحم

التحاما حقيقيا بالمجتمع المصري وبقيت على الهامش في كل شيء من حيث الرعاية أو الاحتياجات أو التطور البشري بكل ألوانه.. وبقيت هذه القبائل في شبه عزلة عن الوطن الأم، وفجأة وجدوا أنفسهم مجرد واجهة سياحية أبعد ما تكون عن مكوناتهم الأخلاقية والسلوكية والبشرية.. وفي هذا الفراغ السحيق اتسعت المسافات بين هذه القبائل وما يحدث في مصر ولم تبق غير خيوط واهية تربطهم بشيء اسمه الوطن في بطاقة شخصية أو أقسام للشرطة أو مدرسة هنا أو مستشفى هناك.. كان ينبغي أن تدخل سيناء منذ ٢٥ عاما في النسيج المصري.. خاصة أنها بقيت سنوات طويلة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وترك فيها قبل أن يرحل آثارا نفسية وسلوكية وثقافية من الصعب أن نتجاهلها أونغمض عيوننا عنها.. ولم يكن غريبا أن تذيع الإذاعات يوما أن قبيلة مصرية من أبناء سيناء تعدادها ٦٠٠ شخص قد لجأت إلى إسرائيل.. ولم يكن ذلك إحساسا بعدم الانتماء ولكنه التجاهل وغياب حقوق المواطنة.

إن سيناء الآن في ظل اتفاقية كامب ديڤيد بدون قوات عسكرية كافية تحميها، وكلنا يعلم أن الاتفاقية قيدت بدرجة ما الوجود العسكري المصري على هذه الرقعة من ترابنا.. وهنا كان البديل الضروري أن تتوافر كثافة سكانية مناسبة حتى لا نترك هذه الأرض بعيدة عن كل أساليب الحماية.. إن أبسط ضرورات الأمن القومي المصري أن تكون في سيناء أعداد كافية من البشر.. ليس لإعلان الحرب.. ولكن لضمان السلامة.. ولقد شجع هذا الغياب وجود عصابات تزرع المخدرات وتتاجر فيها.. خاصة أن إسرائيل ما زالت تحرص على القيام بهذا الدور في نشر المخدرات توزيعا وإنتاجا في العالم العربي كله مرورًا من سيناء.

إن سيناء تحتاج إلى عشرة ملايين مواطن مصري يعيشون فيها حتى لا تظل مطمعا للطامعين وما أكثرهم.

في مذكرات الملكة نور أرملة الملك الراحل حسين ملك الأردن ـ التي نشرتها بعد رحيله ـ قصة تحكيها تقول فيها إنها كانت في رحلة بحرية مع الملك وكان في ضيافتهما الممثلة الأمريكية چين فوندا وزوجها تيد تيرنر صاحب القناة الإخبارية (C.N.N) وبينما كان اليخت الملكي يتهادى في مياه البحر أمام شواطئ شرم الشيخ

قال تيرنر للملك حسين: أليس من الظلم أن يبقى كل هذا الجمال بدون بشر؟! كيف تبقى هذه الصحاري الواسعة خالية على الرغم مما فيها من موارد وخيرات وهناك شعوب في المنطقة تبحث عن أرض ووطن ؟! لماذا لا تقام دولة فلسطينية في هذه الأماكن الشاسعة ويترك الفلسطينيون لإسرائيل ما لديها من الأرض؟!

وهذه القصة ـ التي روتها ملكة الأردن السابقة ـ تعكس أهدافا ومطامع يعرفها الجميع ونعرفها نحن في مصر.. ولكن للأسف الشديد.. إننا نعرف الأزمات ولا نتحرك إلا إذا حدثت مصيبة.. لقد سمعنا أكثر من مرة عن مطامع تراود إسرائيل في سيناء وأحاديث عن صفقة مقايضة شريط منها بأجزاء في النقب.. وكل هذه الأوهام المجنونة.

هل كان من الضروري أن تحدث تفجيرات طابا وشرم الشيخ حتى نفكر في سيناء. وللأسف الشديد لقد فكرنا أمنيًّا فقط كعادتنا. نترك الأشياء تتصاعد حتى لا يبقى أمامنا غير أن نتدخل أمنيا.. حيث تدور الآن معارك بين قوات الأمن والقبائل في جبل الحلال.. وعندما تقرأ ما ينشر في الصحف عن هذه المواجهات تشعر بأن هناك حربا.. وكانت النتيجة سقوط شهداء من كبار ضباط الشرطة.. وهناك أيضًا شهداء من أبناء القبائل.. هل هذا هو الحل.. وهل هذا هو المطلوب.. أن ينتشر آلاف الجنود في أرض سيناء لمطاردة القتلة والمجرمين؟! أيهما كان أفضل.. أن ينتشر ملايين الشباب يزرعون أرضها.. أم تنتشر المدرعات تطارد الهاربين فيها؟! وإذا كنا قد تركنا الأرض لتسكنها خفافيش الظلام.. فماذا ننتظر بعد ذلك؟! إن من حق قوات الأمن أن تطارد المجرمين والهاربين وهذا واجبها.. ولكن من واجبنا كأجهزة مسئولة أن نعيد النظر في سياسة الدولة تجاه سيناء في كل المجالات استثمارا وإنتاجا وبشرا ورعاية صحية وثقافية وحضارية.. وقبل هذا كله.. ما يتعلق بالأمن القومي المصري.. إن إسرائيل تستطيع أن تلعب دورا شريرا في مثل هذه الظروف.. خاصة أننا نعلم أن لإسرائيل حسابات كثيرة ليست سيناء بعيدة عنها.. ولا بد من أن نجد أنفسنا أمام أزمات أكبر ومشكلات أخطر.. لماذا لا نعالج الأمور في بدايتها.. خاصة أنها تأخرت كثيرًا؟!

إن مصر تعاني من الزيادة السكانية ـ كما يقول البعض ـ وهناك ملايين العاطلين.. ونستورد غذاءنا حتى الآن.. ولدينا مساحات رهيبة من الأراضي في سيناء يمكن أن تتحول إلى مصادر للإنتاج وموارد للدخل القومي وعوامل أمن واستقرار لحدودنا.. ولهذا ينبغي أن تكون هناك خطة تشارك فيها جميع أجهزة الدولة لتحرير سيناء تحريرًا حقيقيًّا من مشكلاتها التي تطارد السكان فيها.. وظروف الحياة الصعبة التي تعيش فيها قبائلها في إطار عمليات تواصل بشري وإنساني بين هؤلاء السكان وبقية سكان مصر.. هل كان من الضروري أن تحدث كارثة قطار الصعيد حتى تتجه الحكومة جنوبًا؟! وهل كان من الضروري أن تحدث تفجيرات شرم الشيخ حتى نعيد النظر في خريطة سيناء أمنيا واقتصاديا وإنسانيا؟!

لا يكفي أبدًا أن نحتفل بأعياد سيناء في أبريل من كل عام ونعطي الموظفين في الدولة إجازة أو ننتج أعدادا من الأغاني والأوبريتات التي تتغنى بتحرير الأرض أو نطوف حول النصب التذكاري نحيي أرواح شهدائنا.. إن الاحتفال الحقيقي أن نجد ملايين الشباب يزرعون أرضها.. ومئات القرى تضيء صحاريها.. وإرادة حقيقة لإعادة تعميرها حتى تظل سدا منيعا يحمي أرض مصر واستقرارها.. لا أدري متى نستعيد سيناء، وإلى متى ستظل حلما مؤجلا؟! تعبنا من تأجيل الأحلام.

تعقيب ساخر في قضية جادة(*)

من الخطأ أن نتصور أن إسرائيل يمكن أن تتنازل عن أحلامها القديمة؛ لأن هذه الأحلام جزء من عقيدة دينية وسياسية وليست مجرد أوهام عابرة.. ولا ينبغي لنا أن نتخيل أن إسرائيل قد أصبحت بين يوم وليلة حملًا وديعًا يريد الأمن والسلام.. ونظلم أنفسنا وأوطاننا إذا تصورنا أن إسرائيل تريد لنا الرخاء والرفاهية وأن مصالحنا في الغد يمكن أن تتفق مع مصالحها لأن الأدوار متداخلة ولن تتحقق مكاسب طرف من الأطراف إلا على حساب رصيد طرف آخر.. بمعنى أن كل مكسب تحققه إسرائيل هو بالضرورة على حساب مصر الدور والمسئولية.

من هنا لم أقتنع على الإطلاق وأنا أقرأ تصريحًا للصديق السفير أحمد أبو الغيط وزير خارجيتنا حول ما قاله چيورا إيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق حول إمكانية إقامة دولة فلسطينية على جزء من سيناء.. لقد قال وزير خارجيتنا إن هذا كلام فارغ.. وفي السياسة لا يوجد كلام فارغ.. والذين تابعوا المشروع الصهيوني منذ بدايته لم يجدوا فيه كلامًا فارغًا.. ولهذا يصبح الكلام الفارغ بالفعل ألا نأخذ مثل هذه التصريحات بقدر من الجدية.

إن ماقاله رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي كلام تردد قبل الآن ومن مستويات أعلى في الإدارة الإسرائيلية كان من بينها أريل شارون نفسه وهو يجلس في أعلى السلطة في تل أبيب.. إن المشروع الإسرائيلي الذي لا تتردد القيادات الإسرائيلية في الحديث عنه يهدف إلى ضم ٦٠٠ كيلو متر مربع من سيناء إلى قطاع غزة وإقامة دولة

(*) جريدة الأهرام (١٦/ ٦/ ٢٠٠٦).

فلسطينية عليها مقابل حصول مصر على ١٥٠ كيلو مترًا مربعًا جنوب صحراء النقب مع تقديم معونات ومساعدات اقتصادية لمصر مقابل هذه الصفقة.

والغريب أن هناك أطرافًا عربية تحدثت في هذه القضية، ومن يقرأ مذكرات الملكة نور أرملة الملك الراحل حسين بن طلال ملك الأردن سوف يسمع هذا الكلام.. فقد ذكرت الملكة في مذكراتها أن الملك حسين والملكة نور كانا يقومان بنزهة بحرية أمام مدينة شرم الشيخ ومعهما الممثلة الأمريكية الشهيرة چين فوندا وزوجها تيد تيرنر صاحب قناة (C.N.N) ودار حديث عن هذه المساحات الشاسعة من الأراضي في سيناء وكان السؤال الذي تردد في هذه النزهة؟! لماذا لا تقام دولة فلسطينية في هذه الأراضي وينتهي ما يسمى بالصراع العربي الإسرائيلي؟!

وهذا يعني أن مثل هذه الأفكار لا تخلو من الحقيقة خاصة في ظل توجه آخر يطرح من وقت لآخر فكرة ما يسمى الوطن البديل؛ وهو إقامة دولة فلسطينية أردنية على أساس أن ٧٠٪ من سكان الأردن فلسطينيون في الأصل.

ومن هنا فإن مثل هذه الأحاديث والتصريحات التي تتناول سيناء بصفة خاصة لا بد وأن تجعلنا نشعر بالقلق على هذا الجزء العزيز من ترابنا الوطني.. ولهذا كنت سعيدًا وأنا أقرأ في الأسبوع الماضي تأكيدات من الحكومة بحظر بيع الأراضي في سيناء للأجانب بأي صورة من الصور خاصة أن برنامج الرئيس مبارك قد تضمن زراعة مليون فدان من الأراضي خلال السنوات الست القادمة ويشمل البرنامج أيضًا توزيع ٧٠٠ ألف فدان على الشباب وصغار المزارعين وأن هناك خطة لتوطين ٢ مليون نسمة في سيناء.. وهذه المشروعات سمعنا عنها قبل الآن كثيرًا ولم يتحقق منها شيء.. فهل تركنا سيناء لكي تحقق إسرائيل فيها أحلامها التوسعية؟! وهل اكتفينا بالشريط الفيروزي الأزرق وتركنا الباقي لمشروعات دولية تهدف إلى نزع جزء من أرضنا بكل أساليب التحايل والضغط والإغراء؟!

إن المؤكد أن إسرائيل لم تتنازل عن حلم واحد من أحلامها منذ إعلان قيام الدولة العبرية في عام ١٩٤٨. كانت تسعى إلى إقامة دولة حديثة قوية مسيطرة في قلب هذه الأمة ونجحت.. وكانت تسعى إلى امتلاك أخطر أساليب الدمار العسكري ممثلة في

السلاح النووي.. ونجحت.. وكانت تسعى إلى زيادة عدد سكانها من بضعة آلاف إلى سبعة ملايين.. ونجحت.. و ما زالت حتى الآن تحقق كل يوم مكاسب جديدة بينما يخسر العرب كل يوم المزيد.. ومن هنا فإن إسرائيل لم تنسَ سيناء ولن تنساها.. إن الشعب الإسرائيلي يرى أن في سيناء جزءًا كبيرًا من تراثه الديني والثقافي.. وأن اليهود في رحلة الخروج من مصر عبروا من سيناء.. وأن فرعون مصر طاردهم فيها، وأن الخالق سبحانه وتعالى كلم سيدنا موسى عليه السلام في سيناء.. ومن هنا فإن إسرائيل من وقت لآخر تحاول بكل الوسائل أن تدخل إلى هذه المنطقة.. وأكبر دليل على ذلك أن السياحة الإسرائيلية تمثل الآن أهم موارد المواقع السياحية في هذه المنطقة، كما أن هناك محاولات مريبة لشراء الأراضي في سيناء من خلال مستثمرين عرب وقد تكشفت هذه المؤامرة أمام الحكومة يومًا ومنعت بيع أراضي سيناء لغير المصريين.. ولكن إسرائيل لن تيأس أبدًا وسوف تسلك كل الطرق المشروعة وغير المشروعة من أجل تحقيق أهدافها في سيناء.. ولهذا ينبغي أن تسعى الحكومة بجدية لتنفيذ برنامج الرئيس مبارك في سيناء وألا تؤجل مرة أخرى مشروعات التنمية وتوطين ملايين المصريين هناك ولا يعقل أن نعاني كل هذا الزحام في شريط محدود في الوادي ونترك ما بقي من الوطن مشاعًا للمؤامرات الدولية التي قد لا نعرف مداها.

في جانب آخر يجب أن توفر الحكومة الأراضي لملايين الشباب لكي يذهبوا إلى هذه المناطق وتتحول مع الوقت والزمن إلى مدن وقرى مليئة بالسكان والموارد والإنتاج.. لقد أقامت الدولة ترعة السلام والتي حملت مياه النيل إلى هذه المنطقة العزيزة من أرضنا.. وكان من المقرر استصلاح ٤٠٠ ألف فدان وزراعتها بمياه النيل وللأسف الشديد لم تزرع الدولة حتى الآن أكثر من ٣٠ ألف فدان.. إن أخشى ما أخشاه هو سياسة المزادات في بيع الأراضي لكبار المستثمرين المصريين الذين يشترون مساحات كبيرة بهدف تسقيعها وليس زراعتها واستثمارها.. ولهذا ينبغي أن تضع الدولة ضوابط واضحة لضمان الجدية بحيث تسحب الدولة هذه الأراضي إذا لم تتم زراعتها في وقت محدد.. كما ينبغي أيضًا مراجعة صفقات البيع حتى لا تتسلل أسماء غريبة ونكتشف أن هناك مؤامرة أكبر لشراء الأراضي في سيناء.

إنني أختلف كثيرًا مع الصديق العزيز الوزير أحمد أبو الغيط في أن كلام رئيس

الأمن القومي الإسرائيلي كلام فارغ ويجب أن نأخذ مثل هذا الكلام بمنتهى الجدية على كل المستويات.. ألا نترك أرضنا بهذه الصورة ونهمل سكانها وننسى مشروعاتها ونقطع كل ما يربطنا بها من صلات.. إن تفكك العلاقات الإنسانية بين سكان سيناء والوطن الأم هو أول خطايانا في هذا الطريق.. كما أن إهمال التنمية الاقتصادية في هذا الجزء من أرض الوطن خطيئة أكبر.. وبعد ذلك ينبغي أن نضع خطة لتدفق ملايين السكان إلى سيناء بحيث لا نتركها خالية بهذه الصورة الخطيرة.. إن تعمير سيناء وتسكينها وتنمية أراضيها ومواردها هو أقصر طريق لحمايتها ولا ينبغي أن نأمن حيث يجب أن يكون الحذر.. أو أن نتصور أن أحلام إسرائيل التوسعية قد توقفت على أطلال كامب ديفيد لأن المشروع الصهيوني مشروع بلا حدود.. إن مصر القوية هي القادرة على حماية ترابها الوطني وعلينا أن ندرك أن جيش مصر القادر والقوي هو حصن الأمن لسيناء في كل الأحوال والظروف ولكن يجب أن تضع الحكومة من المشروعات والضمانات والخطط ما يجعل سيناء في مأمن من أحلام المغامرين وقوى الشر الدولية التي تحيط بنا من كل جانب.. لا تتركوا سيناء خالية ولنذهب إليها جميعًا قبل أن يعبث فيها الطامعون لأننا أمام عالم قبيح شرير لا يرحم.

وأقول للصديق الوزير أحمد أبو الغيط: الكلام الفارغ فعلًا ألا نأخذ كلام المسئولين الإسرائيليين بكل الجدية.. لأن القضية جادة والتعقيب ساخر.

سيناء.. إلى أين؟[*]

هناك غموض شديد يحيط بموقف الدولة طوال السنوات الماضية من مشروعات تنمية سيناء.. فما أكثر القصص التي تروى.. وما أكثر التصريحات والوعود.. ولكن الحقائق تبدو حزينة مخجلة إذا استعرضنا مظاهر التنمية في هذا الجزء العزيز من الوطن.. ومن أكثر الأشياء غرابة في هذه الظاهرة التعارض الشديد بين الأقوال والأفعال حتى أصبحت القضية تثير الكثير من الشك والتساؤل حول الهدف من إبقاء سيناء خالية من التنمية الحقيقية والسكان رغم مرور ربع قرن على تحريرها.. والأغرب من ذلك الأحاديث الطويلة عن أهميتها بالنسبة لأمن مصر القومي رغم أن كل ما يحدث فيها الآن يمثل خطرًا حقيقيًّا على هذا الأمن.

هناك مسلسل طويل من الأحداث والوقائع التي شهدتها سيناء ابتداء باحتلال صهيوني دام سنوات وانتهاء بعودة لم تتجاوز في طقوسها احتفالية هنا أو عيدًا هناك.. وبقيت سيناء تعاني الكثير من الإهمال وتواجه العديد من المشاكل.. وما أكثر حلقات هذا المسلسل السخيف.

لقد وصلتني رسائل دامية من عدد كبير من أبناء سيناء أذكر منهم د. حسام الكاشف.. وصلاح البلك.. ومحمد الكاشف.. وعددًا من أسر المعتقلين وكلها تحكي قصصا دامية.

كان المشروع القومي لتنمية سيناء يحتاج تنفيذه كما كان مقررًا في سياسة الدولة

(*) جريدة الأهرام (١٢/ ١/ ٢٠٠٧).

إلى ٧٢ مليار جنيه.. وشمل ذلك صناعات تعدينية واستصلاح أكثر من نصف مليون فدان وتوسعات في المشروعات السياحية.. والغريب أن يقال الآن إن الدولة أنفقت من هذا المبلغ ٣٠ مليار جنيه بالفعل تم استثمارها في مشروعات للتنمية.. وإذا بحثت عن هذه المشروعات فلن تجد منها شيئًا باستثناء الشريط الفيروزي الأزرق في طابا وشرم الشيخ.. كان من أهداف هذا المشروع القومي أيضًا خطة لتهجير ٢ مليون مواطن مصري إلى أرض سيناء ودخول سكانها من البدو في نسيج حضاري واجتماعي وإنساني مع سكان الوادي.. وفتح آفاق للعمل والإنتاج لملايين البشر الذين لا يجدون عملًا.. وللأسف الشديد.. إن هذا الهدف لم يتحقق شيء منه.. بل إن سيناء الآن تعاني أزمة حقيقية تتمثل في الهجرة العكسية التي شهدتها في الفترة الأخيرة أمام الاضطهاد الأمني وانتشار أساليب التعسف والعنف في التعامل مع المواطنين.

إن هناك تقارير دولية ومصرية تؤكد أن وسط سيناء وهي أكثر مناطقها ثراء بالخامات والفحم والأسمنت وخامات تصنيع السيراميك والرخام ورمال الزجاج والرمال السوداء هي أكثر المناطق فقرًا ليس في سيناء وحدها ولكن على مستوى مصر الدولة.

كان شيئًا غريبًا أن تمتد ترعة السلام تحمل مياه النيل إلى صحاري سيناء.. وكانت هناك خطة لزراعة ٤٥٠ ألف فدان من الأراضي.. وكانت المفاجأة أن هذه الترعة التي تكلفت مئات الملايين من الجنيهات قد تحولت الآن إلى مزارع سمكية وأن التقاوي التي أرسلتها الحكومة لتزرع بها الأراضي قد تحولت إلى أعلاف.. وهكذا تحولت ترعة السلام من مشروع إنتاجي وزراعي ضخم إلى مزرعة لإنتاج الأسماك.

كانت هناك أيضًا خطة لإقامة منطقة صناعية في بئر العبد وقالت الحكومة يومها إن هذه المشروعات ستوفر ٢٥٠ ألف فرصة عمل.. وتمت عمليات تقسيم الأراضي ومد الطرق والمرافق وبعد ذلك تم تجميد كل شيء.

وحتى الآن فإن مدينة العريش ما زالت تعاني نقصًا في مياه الشرب والخدمات وكأنها تعيش في العصور الوسطى بينما تنعم شرم الشيخ بكل الرعاية والاهتمام..

وفي الوقت الذي تقام فيها الاحتفالات والاستقبالات في شرم الشيخ فإن العريش لم تشهد زيارة مسئول كبير واحد طوال السنوات الماضية.

وإذا اقتربنا أكثر من مشاكل البدو في سيناء فإن الهاجس الأمني يضع الآن ستارًا كبيرًا بين أجهزة الأمن والمواطنين في سيناء بعد أحداث طابا وشرم الشيخ وكأن الجميع مدان في هذه الجرائم.. لقد وقف سكان سيناء بلا استثناء مع قوات الأمن وشاركوا في مطاردة الإرهابيين، ولكن بعد أن لقي المجرمون عقابهم أمام القضاء العادل ما زال هناك العشرات من الطلاب والموظفين والآباء معتقلين في أيدي أجهزة الأمن رغم أنهم لم يدانوا في شيء.. والأسوأ من ذلك كله أن أشكال العقاب الجماعي قد امتدت إلى مقدسات المجتمعات البدوية في اعتقال النساء.. وهذا أمر في غاية الخطورة.

لقد عانى سكان سيناء سنوات الاحتلال الإسرائيلي بين الظلم والتعسف والمقاومة ولا يعقل أن يكون جزاء هؤلاء هو ما يعانون منه الآن.

وإذا كان البدو في سيناء قد تحملوا هذا كله فإن الحكومة قد كافأتهم أخيرًا بقرار غريب من رئيس الوزراء د. أحمد نظيف حمل رقم ٢٠٤١ لسنة ٢٠٠٦ وفي القرار قصص وحكايات عجيبة.. إننا نعرف أن ملكية الأراضي في سيناء ليست أكثر من حجج عرفية بمعنى أن الحكومة لم تنشئ مكاتب للشهر العقاري في هذه المناطق النائية وكلنا نعرف أن ٩٠٪ من ملكيات الأراضي في مصر عقود عرفية غير موثقة.. ولكن فجأة وبلا مقدمات وطبقًا لهذا القرار ألغت الحكومة جميع الملكيات السابقة المستقرة وطالبت الأهالي بسداد قيمة الأراضي التي يملكونها منذ سنوات بعيدة وذلك على أساس أن كل أراضي سيناء ملك للدولة.. ولم تعترف الحكومة بما لديهم من عقود عرفية أو ملكية ثابتة.. وهذا يعني أن يعاد تقييم سعر هذه الأراضي مرة أخرى.. ويتحمل أصحابها مسئولية سداد قيمة أرض يملكونها منذ سنوات.. وما حدث في الأراضي حدث أيضًا في البيوت حيث يجري الآن حصر بيوت المواطنين في سيناء التي عاشوا فيها كل سنوات عمرهم وورثوها عن أجدادهم وأصبحوا الآن مطالبين بشرائها من الحكومة مرة أخرى وبشروط قاسية أقلها ضررًا ألا تملك الأسرة

أكثر من بيت واحد حسب القرار وأن يتم تقدير أسعار الأراضي والبيوت طبقًا لما هو سائد الآن.

هذا القرار الغريب الذي أصدره رئيس الحكومة يلغي قرارات قديمة سبقت أن حددت مبلغ خمسين جنيهًا لشراء الفدان في الأراضي الصحراوية لسكان سيناء في عام ٨٩ وحددت سعر متر الأرض للبناء بمبلغ جنيهين فقط للمتر.. واشترى الناس الأراضي وأقاموا البيوت في الصحراء حتى أتت حكومتنا الرشيدة أخيرًا.. لتعيد تقدير سعر الأراضي والبيوت ومن لا يدفع يطرد من أرضه وداره.. ولا أدري ما هو السر في مثل هذا القرار المريب.. هل تريد الحكومة تغطية العجز في الميزانية والديون ونفقاتها الضخمة من دماء المساكين والغلابة من بدو سيناء؟! إن منطق الجباية ظاهرة خطيرة للغاية في سلوك الحكومة وموقفها من الناس.

إن كل قبيلة في سيناء تعرف حدود أراضيها منذ عشرات السنين وتقوم على زراعتها بالقمح والشعير على مياه المطر وليس مياه ترعة السلام التي خصصتها الحكومة لإنتاج الأسماك وأغراض أخرى لا يعرفها أحد.. كما أن ملكيات هذه الأراضي قامت على تقاليد وأعراف ومواريث وعقود عرفية وملكية ثابتة امتدت عشرات السنين أمام غياب مؤسسات الحكومة عن هذه المناطق النائية.

وعندما فتشت الحكومة في أوراقها القديمة وجدت أنها تستطيع أن تهبط على هؤلاء الغلابة وتعيد تسعير هذه الأراضي وتجمع منهم بعض الأموال أو تقوم بالاستيلاء عليها وبيعها لكبار المستثمرين الذين يتربصون كالوحوش بكل شاردة في الصحراء.. لقد وصلتني عشرات الرسائل من رؤساء القبائل في سيناء ولديهم شكاوى كثيرة.. والسؤال الآن: ما هو الهدف من تفريغ سيناء من السكان بهذه الصورة الوحشية؟! ومن يتحمل مسئولية طرد المواطنين من أراضيهم وبيوتهم؟! ومن أين يدفع هؤلاء ثمن أرض ورثوها أو قاموا بشرائها في عهد حكومات سابقة؟! وهل هذا هو رد الجميل لأهالي سيناء الذين صانوا الأرض وحافظوا عليها؟! وإذا كانت الحكومة لم تنفذ ما وعدت به في سنوات سابقة من مشروعات لتنمية سيناء فهل جاءت الآن للتضييق على سكانها أمنيًا ومعيشيًا وإنسانيًا حتى يرحلوا عنها فتقيم

المزادات والمناقصات لبيع أراضيهم؟! وما هو الهدف النهائي من هذا الرحيل.. هل يعقل أن نطالب الآن البدو في سيناء بعد أكثر من سبعين عامًا من الملكية الثابتة لبيوتهم أن يتقدموا للمسئولين فيها للتعامل بالإيجار أو البيع أو حق الانتفاع في بيوت ورثوها عن آبائهم؟!

إن القضية أخطر بكثير من كل ما نراه على السطح لأننا أمام مجموعة قضايا في وقت واحد نحن أمام إهمال متعمد للتنمية في سيناء.. وأمام خطة واضحة لمنع المواطنين في الوادي من الانتقال إليها.. وأمام مطاردات مقصودة لسكانها بهدف النزوح عنها وكلها مؤشرات تثير الشك والدهشة والتساؤل.. فهل أجد الشجاعة لدى أحد من المسئولين في الحكومة ليكشف لنا حقيقة ما يجري تجاه سيناء.. أم أننا سنفتح يومًا عيوننا في الصباح لنجد الكارثة.

إنني أعلم أن الرئيس مبارك شخصيًّا يحمل إعزازًا خاصًّا لأهالينا في سيناء وكثيرًا ما طالب الحكومات المتلاحقة بالسعي لتمليك الأراضي في سيناء لأبنائها.. ولا يعقل بعد ذلك كله أن تقيم الحكومة الحالية مزادات ومناقصات لبيع ممتلكات هؤلاء الناس ولا تعترف بملكيات ثابتة عرفيًّا وتاريخيًّا وبالوارثة.. القضية تحتاج إلى قرار حكيم يحفظ للناس حقوقهم.. ويحفظ لسيناء سكانها.

شيء من الحكمة (*)

ما يحدث بين قوات الأمن وأهالي سيناء قضية خطيرة تمس كل عناصر الأمن القومي المصري.. ومن الخطأ أن نتعامل معها كظاهرة عابرة خاصة أنها تكررت أكثر من مرة وفي أكثر من مكان.. وإذا كان دور الأمن أمرًا مطلوبًا في جوانب كثيرة من حياتنا إلا أن ذلك الدور يتطلب قدرًا من الحكمة في التعامل مع القضايا ذات الحساسية الخاصة.. منذ سنوات دفعنا ثمنًا غاليًا في صعيد مصر عندما اشتعلت المواجهة بين الأمن والإرهاب.. وللأسف الشديد.. إن هذه المواجهة تحولت بعد ذلك إلى مواجهات ثأرية استغرقت وقتًا طويلًا حتى خمدت نيرانها.. وللأسف الشديد.. إننا نكرر الآن ما حدث في صعيد مصر وبنفس الأخطاء.

لم يكن أهالي سيناء وحدهم الذين خرجوا ثائرين على سوء أحوالهم ومعيشتهم.. لقد خرج سكان مدينة البرلس في العام الماضي بجرادلهم يطالبون بمياه نقية وقطعوا مع أطفالهم ونسائهم الطريق الدولي.. وفي الأسابيع الماضية خرج سكان الدويقة من تحت الأنقاض في مظاهرة صاخبة.. وقبل ذلك خرج موظفو الضرائب العقارية واعتصموا أسابيع طويلة بجانب مبنى مجلس الوزراء في قلب القاهرة حتى استجابت الدولة لمطالبهم ولم يعاقبهم أحد.. وحين لا يجد الإنسان الطعام والماء والمأوى لا نحاسبة على ردود أفعاله.

ولا أدري لماذا أصبحت سيناء وبدو سيناء الحائط المائل الذي ترفض الحكومة التفاهم معهم حول مشاكلهم ومطالبهم وهي مطالب عادلة؟! ولماذا يكون الرد دائمًا

(*) جريدة الأهرام (٩/ ٢/ ٢٠٠٧).

بقوات الأمن بحيث نلقي عليها فشل وإهمال أجهزة مسئولة في مواقع كثيرة؟! ولماذا لا نرسل لهم وزيرًا مسئولًا أو أعضاء من مجلسيْ الشعب والشورى لبحث أحوالهم؟! لماذا يكون الرد دائمًا ردًّا أمنيًّا بالعصا وأحيانًا بالرصاص في قضايا معيشية وحياتيه ومطالب عادلة؟!

إن سكان سيناء يطالبون الدولة بتسجيل أراضيهم التي ورثوها عن أجدادهم وزرعوها بدمائهم.. ولكن جهابذة البيروقراطية المصرية العريقة يرفضون ذلك ويطلبون منهم الخروج من أراضيهم لإعادة بيعها لتجار الأراضي.. وفي أحسن الأحوال فهم يطلبون من الأهالي سداد قيمة هذه الأراضي بأسعار اليوم.. فأين المنطق والعدل في ذلك كله؟!

إن معظم أهالي سيناء لا يحملون بطاقات شخصية أو عائلية؛ فلم تكن لديهم مكاتب وسجلات للأحوال الشخصية لسنوات عديدة، ولا يملكون عقودًا لتمليك الأراضي التي زرعوها؛ فلم تكن لديهم مكاتب للشهر العقاري.. لقد عزلناهم سنوات طويلة عن مصر الوطن والشعب والحكومة والآن نحاسبهم في أشياء لا يتحملون مسئوليتها.. ما زال سكان سيناء يحصلون على تأشيرة دخول إلى الوادي حتى الآن رغم أن الإسرائيليين يدخلون كل سيناء بالبطاقات الشخصية.

ماذا نقول لسكان سيناء الذين نسميهم البدو عن الشواطئ الجميلة التي احتلها رجال الأعمال والمستثمرون وأصحاب رءوس الأموال دون أن يتركوا فيها شبرًا واحدًا لأصحاب الأرض الأصليين؟! في شرم الشيخ تجد كل الجنسيات من كل دول العالم ولا مكان فيها لبدو سيناء لأنهم دائمًا يخضعون للاستجوابات والأسئلة إذا اقتربوا من هذه المناطق بحجة الأمن والإرهاب والمخدرات وعدم الثقة في كل الأحوال.

كلنا يعرف التركيبة الخاصة للعائلات والقبائل في سيناء وموقع المرأة فيها والعلاقات الاجتماعية ذات الحساسية الفريدة.. وهنا تظهر مشاكل بسبب اقتحام قوات الأمن للبيوت دون استئذان أو سؤال للقبض على شخص أو محاسبة مشتبه فيه.. مثل هذه السلوكيات تترك مساحة كبيرة من سوء الفهم بين الأمن وسكان سيناء؛

ولهذا ينبغي أن تعالج الأزمات والمشاكل في إطار من المصارحة والوعي واحترام خصوصيات الناس.

لماذا يحاول البعض دائمًا التشكيك في ولاء وانتماء أهالي سيناء لوطنهم؟!

إن البعض منا يحمل صكوكًا للوطنية يوزعها هنا وهناك ويحاول دائمًا وصم أهالي سيناء بأن انتماءهم محدود.. وهذا خطأ فادح؛ فليس من حق أحد أن يدعي أنه أكثر وطنية من الآخرين فما بالك إذا كان هؤلاء الآخرون قد دافعوا عن هذا الوطن بدمائهم وتحملوا الاحتلال وكوارث الحروب سنوات طويلة.. إن التشكيك الدائم في ولاء أهالي سيناء للوطن سواء كان مقصودًا أو عن جهل جريمة في حق الوطن نفسه.

حتى وقت قريب كان التحاق أبناء سيناء بالكليات العسكرية وكلية الشرطة وبعض المواقع الحساسة أمرًا مستحيلًا.. وربما تغيرت الأحوال أخيرًا.. ولكن هذه التفرقة تترك إحساسًا شديدًا بالمرارة وغياب العدالة أمام مواطنين مصريين ينبغي أن تكون لهم نفس الحقوق.

إن أهمية سيناء ليست فقط أنها جزء عزيز من مصر.. ولكن سيناء تمثل خط الدفاع الأول للأمن القومي المصري.. ولا ينبغي أن توجد فيها مثل هذه الأزمات خاصة أن هناك ظرفًا يمكن أن يلعب في الخفاء؛ فما زالت إسرائيل تنظر لسيناء.. و ما زالت لها أحلام فيها حتى وإن وقعنا معها مليون اتفاقية سلام.

ينبغي أن ندقق في اختيارنا للقيادات التي تعمل في سيناء حتى تكون على درجة من الوعي السياسي والإنساني وأن تكون قادرة على حل المشاكل دون مواجهات أمنية.. إننا نقدر دور الأمن ولكن يجب أن يكون استخدام الأمن هو آخر الحلول وليس أولها.. كما أن أجهزة الدولة تلقي على الأمن مسئولية كل شيء.. فهل من مسئوليات الأمن تسجيل الأراضي وبيع البيوت وحل مشاكل التعليم والصحة؟! ما حدث في سيناء في الأيام الأخيرة يتطلب دراسة واعية لأحوال الناس فيها على كل المستويات خاصة أن هناك أطرافًا كثيرة تحاول إشعال الفتنة بين الأمن وبدو سيناء.. والأمن المصري ملك لكل المصريين.. وبدو سيناء جزء عزيز من شعب مصر ولهذا

فإن الأزمات المتلاحقة التي تظهر من وقت لآخر تحتاج إلى حلول سياسية واقتصادية واجتماعية قبل أن تكون مواجهة بين المواطنين والشرطة.

وإذا كانت أجهزة الدولة قد فشلت حتى الآن في حل مشاكل أهالي سيناء فمازلت أعتقد أن ملف سيناء بالكامل يجب أن يعود إلى قواتنا المسلحة فهي الأقدر على التعامل مع هذا الملف الذي يتطلب الكثير من الوعي والحكمة.

ويبقى الشعر

لكنه قدري

بأن أحيا على الأطلالِ

أرسم في سواد الليل قنديلًا..

وفجرًا شاحبًا

يتوكآن على بقايا العمرِ

والجسد الهزيلْ

إني أحبكِ..

كلما تاهت خيوط الضوء عن عيني

أرى فيك الدليلْ

إني أحبك..

لا تكوني ليلةً عذراءَ

نامت في ضلوعي..

ثم شردها الرحيل

إني أحبكِ..

لا تكوني مثل كل الناس

عهدا زائفًا

أو نجمة ضلت.. وتبحث عن سبيلْ

داويت أحزان القلوبِ

غرست في وجه الصحارِي

أَلْفَ بستانٍ ظليلْ

ـ من قصيدة «جاء السحاب.. بلا مطر» سنة ١٩٩٧.

هل نستوعب الدرس؟(*)

بعد ثلاثين عامًا أفاق المصريون على حقيقة مؤلمة ومأساة نائمة؛ أن سيناء بلا بشر، وأن الشريط الأزرق الجميل الذي يتنزه فيه السياح من كل مكان لا يستطيع أن يحمي زورق صيد أو فوجًا سياحيًّا، وأن سيناء قد تحررت على الورق مثل الذي اشترى بيتًا ولا يستطيع أن يبيت فيه ليلة أو يضع أقدامه على ترابه المقدس.. اكتشف المصريون فجأة دولة وحكومة وإعلامًا وشعبًا أن تراب سيناء مباح ومستباح، وأننا أخذنا ورقة صغيرة وقع عليها بعض الأشخاص، وقد رحلوا جميعًا، تثبت سيادتنا على هذه الأرض، رغم أن كل الشواهد قد أكدت أن الأرض عادت ولم تعد في الوقت نفسه.. ولأننا عادة نعالج أخطاءنا بأخطاء أكبر؛ فقد ارتفعت نغمة شاردة في الشارع المصري تحذر من الغزو الفلسطيني لمصر، وأن سيناء تتعرض لعدوان غزاوي شديد الضراوة، وأن علينا أن نقف بقوة ضد احتلال أراضينا.. وأقول لمن كتبوا هذا الكلام: إذا لم تستح فافعل ما شئت، لأن مثل هذا الكلام لا تنقصه الدقة فقط ولكن ينقصه الحياء.

لقد تعامل الرئيس مبارك مع الموقف بحكمة شديدة حينما أمر بفتح الحدود أمام شعب شقيق محاصر فيه من مات بسبب نقص الدواء.. ومن هرب من شبح الجوع.. ومن جاء يطلب الرحمة؛ وهذا ما يليق بمصر وشعب مصر وقيادة مصر.. أما محاولات الوقيعة بين الشعب المصري وأهل غزة فهذه قضية لا محل لها من الإعراب وينبغي ألا نعالج أخطاءنا بأخطاء أكبر.

والغريب أننا حذرنا مما يحدث في سيناء الآن أكثر من مرة، ولم أكن وحدي الذي

(*) جريدة الأهرام (٨/ ٢/ ٢٠٠٨).

حذرت، ولكن هناك سلسلة طويلة من التحذيرات في فترات سابقة أو لاحقة وكلها تتحدث عن أطماع ما في سيناء وأن علينا أن نفيق قبل فوات الأوان؛ لأن سيناء الخالية المحرومة الضائعة تغري كثيرين باقتحامها.

كتبت في ١٦ يونيه ٢٠٠٦ مقالًا بعنوان «تعقيب ساخر في قضية جادة» معلقًا على تصريحات چيورا إيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق والذي أعلن فيها بصراحة إمكانية إقامة دولة فلسطينية على جزء من سيناء، ويومها عقب وزير خارجيتنا السيد أحمد أبو الغيط بأن هذا كلام فارغ.. وقلت يومها ليس في السياسة كلام فارغ خاصة إذا جاء من إسرائيل.. وفي نفس المقال ذكرت ما جاء في مذكرات الملكة نور أرملة الملك الراحل حسين بن طلال ملك الأردن حين قالت إنها كانت في رحلة بحرية أمام شرم الشيخ مع زوجها والممثلة الشهيرة چين فوندا وزوجها تيد تيرنر صاحب قناة (C.N.N) ودار بينهم حديث حول المساحات الشاسعة من الأراضي الخالية في سيناء وكان السؤال الذي تردد في هذه النزهة.. لماذا لا تقوم دولة فلسطينية في هذا الفراغ الرهيب؟

وفي ٥ مايو ٢٠٠٦ حذرت في مقال بعنوان «سيناء بين التنمية والإرهاب» من أن سيناء الخالية ستكون أرضًا خصبة للإرهاب كما حدث في صعيد مصر في التسعينيات حين أهملنا التنمية فخرج علينا الإرهاب.

وفي ١٢ يناير ٢٠٠٧ كتبت مقالًا بعنوان «سيناء إلى أين؟» تحدثت فيه عن المشروع القومي لتنمية سيناء والذي كان مقررًا له ٧٢ مليار جنيه وتحاول أن تبحث عن المشروع فلا تجد منه شيئًا غير ترعة السلام التي لم يستثمرها أحد في شيء.. وعشرات المشروعات التي بقيت حبرًا على ورق.

إننا بالفعل أمام قضية خطيرة ومأساة حقيقية؛ أن نترك سيناء خالية بهذه الصورة وبعد ذلك نشكو هنا وهناك.. لقد نجحت إسرائيل في شق الصف الفلسطيني ووصلت بالإخوة الأعداء أن يتقاتلوا على أطلال وطن جريح.. وكان الخطأ الأساسي الذي وقعنا فيه أننا تصورنا أن «فتح» أفضل من «حماس» رغم أن الذي يعنينا في الدرجة الأولى هو قضية الشعب الفلسطيني بعيدًا عن فصائله المتناحرة.. وهذا ما ينبغي أن

نلتزم به وهو ما أكده الرئيس مبارك في موقفه الأخير من دخول أهالي غزة إلى سيناء، ولا ينبغي أن تكون مصر طرفًا في صراع الإخوة الأعداء؛ لأن مصر أكبر من ذلك.

إن إسرائيل ستكون أسعد حالًا لو أن قوات الأمن المصرية قتلت الفلسطينيين الهاربين من الحصار في غزة على أرض سيناء.. إن هذا الإجراء سيكون أكبر انتصار لإسرائيل بعد أن جعلت الفلسطينيين أبناء الأم الواحدة يقتلون بعضهم البعض على ترابها.. ولكن مصر أكبر من أن ترتكب مثل هذه الأخطاء.

إن الخطأ الأساسي في سيناء ليس من إسرائيل ولا من سكان غزة ولا من فتح أو حماس، ولكن الخطأ خطأ مصري صميم ولا ينبغي أن نعلق فشلنا وسلبيتنا على شماعات الآخرين.

نحن الذين قبلنا أن تصبح سيناء بلا حماية كافية وعلينا الآن أن نصحح هذا الخطأ التاريخي ونطالب بتعديل كل الاتفاقيات التي جعلتنا غير قادرين على حماية أراضينا بما في ذلك توزيع القوات المصرية في سيناء عمقًا وحدودًا وشواطئ حتى تعود السيادة كاملة على الأرض المصرية، فلا توجد سيادة بلا حماية.

نحن الذين أهملنا تنمية سيناء، ووضعنا برامج من ورق، واكتفينا بمشروعات سياحية على شاطئ جميل وتركنا ثروات سيناء وما أكثرها تنتظر المغامرين والقادمين والباحثين عن حلول على أشلاء الآخرين، وعلينا الآن أن نضع خطة لا تتجاوز خمس سنوات لنقل خمسة ملايين مواطن مصري إلى سيناء ولفتح كل الأبواب أمام شبابنا للهجرة إلى سيناء وزراعتها بدلًا من أن يموتوا غرقًا على شواطئ اليونان وإيطاليا وتركيا أو تسقط جثثهم من عجلات الطائرات على ضواحي باريس.. إن الأفضل لشبابنا إذا كان الموت قدرًا أن يموتوا وهم يزرعون صحاري سيناء ويحمون شواطئها.

نحن الذين أخطأنا خطأ فادحًا حينما تركنا مستقبل سيناء في يد مجموعة من رجال الأعمال قسموها بينهم كمناطق نفوذ أو استثمار أو وصاية.. إن مسئولية وإمكانيات رجال الأعمال أن يديروا مشروعات خاصة لا أن يديروا وطنًا وشئون دولة.

ينبغي أن يعود ملف سيناء بالكامل أمنا واستثمارًا وتنمية وحماية إلى قواتنا المسلحة لأنها الوحيدة القادرة على التعامل مع هذا الملف بحياد ونزاهة ومصداقية.. إن القوات المسلحة هي أكثر الجهات في الدولة المصرية التي تعرف كل شيء عن سيناء ابتداء بالبشر وانتهاء بالأرض والثروة وفي القوات المسلحة أجهزة كثيرة تمارس الأنشطة المدنية وتستطيع أن تشرف على تنفيذ المشروعات وتسكين البشر واستقرار العمل بصورة أفضل

ينبغي أن نتوقف عن إشعال الحرائق الإعلامية بيننا وبين الفلسطينيين سواء كانت من سكان غزة أو خارجها، وأن يتوقف المحرضون لإشعال الفتنة بين المصريين والفلسطينيين ومن الخطأ الجسيم أن نفسد موقفًا كريمًا اتخذته مصر قيادة وشعبًا تجاه الشعب الفلسطيني بهذه المهاترات المتسرعة التي تفتقد الإحساس بالمسئولية.. إن الشعب الفلسطيني ليس «حماس» و«فتح» فقط ولكنه الملايين الذين يعيشون في المخيمات.. والشهداء الذين ضحوا.. والأطفال الذين ماتوا في غزة جوعًا.. ومصر مع هؤلاء جميعًا.

إن تنمية سيناء واجب وطني وقومي وربما كانت الأحداث الأخيرة تحمل لنا إنذارًا أخيرًا لعلنا نفيق بعد ثلاثين عامًا من الغفلة.

ويبقى الشعر

من أَلْفِ عامٍ

كنتُ أحلمُ أن أعانِقَ شهر زادْ

وأموتَ في أحضانِها..

ويعودَ يبعثُني لهيبُ الشوق

نارًا كلما خمدَ الرَّمَادْ

أَنْسَى بها الأحزانَ والزمنَ الكريهَ

وسطوَةَ الجلادْ..

في كلِّ يومٍ كان موجُ البحر

يُلْقِي للشواطئِ وَجْهَ بحَّارٍ غريقْ

وأنا على الأمواج يحملُني

شراعُ الحُلْمِ في الليلِ السحيقْ

في آخرِ المشوارِ عادَ السندبادُ

رمادَ بحَّارٍ تناثرَ في حريقْ

لاحَتْ أمامَ العينِ لؤلؤةٌ

بلون الصُّبْحِ تبكي

ضجَّتِ الأمواجُ.. وارتجفَ البريقْ..

وأطلَّ ضوءٌ خافتٌ خلفَ الغيومِ

وظلَّ يكْبُرُ.. ثم يكبرُ..

ثم أصبحَ نجْمةً بيضاءَ في وجهٍ رقيقْ..

حملتْ يدي مثلَ الفراشةِ حلَّقَتْ بالقلبِ

ضمَّت حُزنَهُ الدَّامِي العميقْ

ورأيتُ وجهَ حبيبتي

بستانَ ضوءٍ قد تناثرَ في المَدَى

والكونُ يرسُمُ في سرابِ العُمْر

أواء الطريقْ

ـ من قصيدة «امرأة من ألف عام» سنة ١٩٩٣.

سيناء بين التنمية والإرهاب(*)

هناك فرق كبير بين سيناء الثكنات العسكرية والمطارات الحربية وجنود قواتنا المسلحة البواسل الذين احتضنهم تراب سيناء بكل الحب والتقدير.. وبين سيناء المنتجعات السياحية والشريط الأزرق المبهر على الشواطئ الفيروزية، كان ينبغي أن ندرك هذه الحقيقة ونحن ندرس أحوال هذه المنطقة العزيزة من أرضنا.. ولكن لأننا عادة ندرك الأزمات بأثر رجعي فقد تأخرنا كثيرًا في فهم ما يحدث في سيناء ولعل هذا هو ما حدث في صعيد مصر عندما تأخرت التنمية الاقتصادية والبشرية ووجد الإرهاب الأعمى فرصته بين جموع الشباب الفقير العاطل والمحبط، وكانت فترة التسعينيات من أكثر الفترات في تاريخ صعيد مصر اضطرابا وعنفا.. فهل يمكن أن نقرأ ما حدث في سيناء قراءة صحيحة ولا يشطح بنا الخيال ونتهم أهلها بغياب الولاء أو الإحساس الحقيقي بالوطن كما يدعي الآن عدد من جهابذة الجهل والسطحية؟! يجب أن نسأل أنفسنا أولا: أين سيناء على خريطة اهتمامات الدولة المصرية وشعب الوادي؟ وما هي آخر زيارة قام بها مسئول كبير لصحاري سيناء الشاسعة؟ إن هذا الاهتمام لا يتجاوز حدود الشريط الأزرق ومشروعاته السياحية البراقة ومؤتمرات شرم الشيخ وبعض الأغاني المكررة التي نستعيدها كل عام في عيد تحرير سيناء.

منذ فترة تناولت قضية تنمية سيناء في هذا المكان وقلت يومها إن مصر في حاجة لأن تقيم حياة جديدة ومجتمعا عصريا في سيناء.. وإن ملايين الشباب في الوادي ينتظرون هذه الفرصة.. وإن مئات الآلاف من الشباب العاطل سوف يذهب إلى هناك

(*) جريدة الأهرام (٥/ ٥/ ٢٠٠٦).

ليزرع الأرض ويقيم المشروعات؛ المهم أن نفتح له الأبواب ونعطيه الفرصة.. لقد أقامت الدولة مشروعات البنية الأساسية ودفعت فيها مئات الملايين، من الكهرباء والطرق والكباري الضخمة ووصلت مياه النيل عبر ترعة السلام وتوقف كل شيء بعد ذلك؛ فلا الدولة استصلحت الأراضي، ولا القطاع الخاص استغل مياه النيل، ولا الشباب وجد فرصته في هذه المساحات الشاسعة، ولا سكان سيناء شعروا بتغير حقيقي في حياتهم.. يومها قلت أيضًا إن تنمية سيناء قضية تتعلق بأمن مصر القومي، وإن الصحراء الخالية تغري بالعدوان وإن أمان الأوطان في سكانها وليس في أوراق اتفاقياتها.. وإن سيناء الخالية عبء كبير على مصر حاضرا ومستقبلا.. وللأسف الشديد لم يتحرك أحد واكتفينا بهذه المشروعات السياحية المبهرة التي لا تتناسب من حيث القيمة والأهمية والدخل مع مساحة تمثل ثلث الأراضي المصرية.

وفي العام الأخير شهدت سيناء أكثر من عملية إرهابية، ولم يستطع أحد حتى الآن أن يضع يده على هذا اللغم الذي ينفجر من حين لآخر.. عندما حدثت تفجيرات طابا أشارت أيادٍ كثيرة إلى شباب في سيناء من أبناء القبائل.. وجاءت انفجارات شرم الشيخ لتؤكد هذا الاستنتاج وتدعم هذا التوجه.. وأخيرا جاءت أحداث دهب الدامية ووقفنا عند نقطة البداية للمرة الثالثة.. والسؤال هنا: ما هي الدراسات التي حاولنا فيها أن نضع أيدينا على ما حدث في سيناء وتلك الأجيال التي نشأت في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟ وما هي الآثار النفسية والاجتماعية التي تركها المحتل بعد رحيله؟ وما هي الآثار النفسية والاجتماعية لهذه الشريحة الاجتماعية الوافدة التي جاءت من الوادي لتجني ثمار المعاناة والحرمان والاحتلال على الشواطئ الزرقاء بينما التخلف والفقر يعصف بالقبائل التي عاشت الحرمان بكل أشكاله؟ وكان السؤال الأهم: ماذا قدم أصحاب هذه المشروعات الضخمة لأهالي سيناء؟ لقد هبطوا على الأرض والشواطئ بطائراتهم وحملوا ثروات المنطقة ولم يحاول واحد منهم أن ينظر إلى قبيلة أو يبحث أحوال شبابها العاطل.. حتى العمالة التي استعانت بها مناطق الشواطئ الزرقاء كانت من خارج سيناء.. لقد مرت سيناء بثلاث فترات غريبة طوال خمسين عاما.. كانت الفترة الأولى مجرد ثكنات ومطارات وقواعد للجيش المصري وهو يدافع عن الوطن ويسترد الكرامة.. ثم سقطت في يد المحتل سنوات ستا وعادت

إلى الوطن الأم بعد أن ارتوى ترابها بدماء الشهداء.. وكانت هناك مرحلة رابعة وأخيرة حينما حلت المنتجعات بدل الثكنات ونزل السياح بعد أن خلعوا زيهم العسكري.. في كل هذه الأحوال لم يتغير شيء في سيناء لا التعليم تطور.. ولا أقيمت جامعة متقدمة أو مدارس حديثة، وبقي سكانها ما بين الزراعات التقليدية والتجارة العابرة.. وبعض الأنشطة غير المشروعة.. لم ينظر أحد إلى سيناء البشر والمكان والتاريخ والتقاليد والقبائل والعلاقات الإنسانية المتشابكة بينها وبقيت سيناء اللغز في كل هذه المراحل حتى انفجرت الفنادق وتناثرت أشلاء الضحايا وتقدمت قوات الأمن وكأننا أمام مواجهة حربية.. كان ينبغي أن نضع أيدينا على مجموعة حقائق أساسية فيما حدث في سيناء أوجزها في نقاط قليلة:

أولًا: ليست هذه دعوة حرب ولكنها دعوة أمن واستقرار وحماية لأمننا الداخلي قبل الخارجي، إن غياب الجيش المصري عن أرض سيناء بعد اتفاقية كامب ديفيد قضية في غاية الخطورة وعلينا أن نقارن بين مكان تحميه قوات حربية نظامية بكل أساليبها وقدراتها ومكان تحميه مجموعات من الأمن المركزي.. إن تحميل مسئولية حماية سيناء على الأمن المصري ظلم كبير لهذا الجهاز أمام مسئوليات وأعباء أخرى يقوم بها الأمن داخل الوادي كبرت واتسعت وتجاوزت كل حدود المسئولية.. إن قواتنا المسلحة هي أكثر أجهزة الدولة قدرة على التعامل أمنيًا واجتماعيا وسياسيا مع هذه المنطقة بحكم التجربة والتاريخ.. إن قواتنا المسلحة لا بد أن تعود إلى سيناء وعلينا أن نسأل أنفسنا: هل ما يحدث في سيناء بعيد عن أهداف إسرائيل والموساد والأحلام التوسعية المقهورة؟ وهل من العدل أن نقنع أنفسنا بالباطل بأن إسرائيل تريد لنا الأمن والاستقرار والرخاء بعد أن اخترقت المجتمع المصري حتى آخر نقطة فيه؟ ويجب أن تعود مؤسسات قواتنا المسلحة إلى هذه المنطقة لأن هذا هو الضمان الوحيد.

ثانيًا: لا يمكن أن تقتصر كل مشروعات التنمية الاقتصادية والبشرية في سيناء على منتجعات شرم الشيخ وطابا ودهب، ويجب أن ينتقل ثلاثة ملايين مصري على الأقل إلى أرض سيناء، وعلى الدولة أن تضع المشروعات التي تحقق هذا الهدف خلال سنوات قليلة.. إن المساحات الشاسعة من الأراضي التي تتدفق فيها مياه النيل في سيناء الآن يمكن أن تتحول إلى مصادر دخل تفوق كثيرا مشروعات أخرى دفعنا فيها

المليارات ولم تنتج شيئا حتى الآن.. إن سيناء لم تدخل جدول أعمال مجلس الوزراء المصري إلا في السنة الأخيرة بعد أن أصبحت مصدرا للإرهاب.. فهل يمكن أن يصل التجاهل والجحود وغياب الرؤية إلى هذه الدرجة من السلبية؟!

ثالثا: من حق قوات الأمن أن تطارد الجناة في كل مكان وأن تقدمهم للعدالة، ولكن ينبغي أن تكون هناك درجة من درجات الحرص والحساسية في هذه المواجهة حتى لا يختلط الأمر بين مجرم وبريء، لأن دم سجين واحد مظلوم إهدار لكل قوانين العدالة.. ويجب أيضًا أن نراعي العلاقات المتشابكة بين قبائل أهالي سيناء في القرابة والمصاهرة والمصالح والجوار.. وهذا دور ينبغي أن تقوم به اللجان الشعبية والمجتمع المدني وأعضاء مجلسي الشعب والشورى والأحزاب.. هناك جانب أهلي وشعبي في قضية التعامل مع سكان سيناء يجب ألا تهمله الدولة، وأين حزب الأغلبية وقياداته من هذا كله؟!

رابعًا: بعد ربع قرن من رحيل الاحتلال وتحرير سيناء يجب أن نعيد شعب سيناء إلى نسيج الوطن الأم وهذا حقه علينا، فقد غاب سنوات طويلة ما بين الحروب والاحتلال والتهميش، ولن تتحقق هذه العودة بالأغاني، ولكنها ستعود بالتواصل ودراسة أحوال الناس في هذه المناطق وأن يخرج أصحاب المنتجعات الزرقاء على شواطئ سيناء من مغاراتهم السرية ولياليهم الزرقاء والخضراء ويتجهوا إلى المناطق القريبة منهم في قلب الصحراء حتى يشعر سكان سيناء بأنهم ما زالوا أصحاب حق في هذه الأرض وأنهم ليسوا غرباء في بيوتهم وأن هذا الوطن بالفعل وطن للجميع.

شرم الشيخ عاصمة جديدة لمصر(*)

في السنوات العشر الماضية استطاعت مدينة شرم الشيخ أن تتحول إلى عاصمة سياسية لمصر؛ فقد شهدت معظم المؤتمرات الدولية التي أقامتها مصر ابتداء بمؤتمرات السلام في العراق وانتهاء بمؤتمر إنهاء المعارك الحربية وإعادة إعمار غزة.. لا يوجد مؤتمر دولي كبير إلا وأقيم في هذه المنطقة رائعة الجمال.. وقد ساعد على نجاح هذه المؤتمرات واللقاءات الدولية أن المدينة جديدة في كل شيء؛ في مبانيها وشوارعها ومطاراتها، هذا بجانب أنها لم تتكدس حتى الآن بالملايين من البشر.

وفي مدينة شرم الشيخ أكثر من ٨٠ فندقًا تضم ما يقرب من ٤٠ ألف غرفة.. ولأن المدينة الجميلة تقع على البحر ويقصدها السياح من كل بلاد الدنيا فقد أصبحت الآن من أشهر المنتجعات السياحية في العالم.

استطاعت شرم الشيخ أن تشد جميع الأحداث الكبرى من عاصمة المعز القاهرة الساحرة. لم تشهد العاصمة المصرية منذ سنوات بعيدة تلك المؤتمرات الصاخبة التي كانت تزين وجه المدينة العريقة.. بل إن معظم الزيارات الرسمية تقام في مدينة شرم الشيخ باستثناء زيارة الرئيس أوباما وخطابه الشهير في جامعة القاهرة.. ورغم حزني الشديد من انتقال جميع الأضواء من القاهرة إلى شرم الشيخ، ورغم حالة السكون التي احتوت المدينة العتيقة أمام مدينة شابة صاعدة.. ورغم كل ما حملت القاهرة من عبق التاريخ والماضي العريق إلا أن زحام البشر فيها وانتشار العشوائيات على حدودها وتكدس الوزارات الحكومية ومؤسسات الدولة في كل أرجائها؛ هذه الأسباب جعلت

(*) جريدة الأهرام (١٥/ ١/ ٢٠١٠).

القاهرة مخزنًا بشريًا مكدسًا تجد فيه كل شيء ابتداء بالجرائم والزحام والمخدرات وانتهاء بالمتاحف ومراكز الإبداع والثقافة.. غابت القاهرة تمامًا في السنوات الأخيرة عن عيون العالم.. بينما دخلت في الصورة وبقوة الجمال والشباب والأناقة مدينة شرم الشيخ.. يمكن أن نفتقد القاهرة في رحلة البحث عن التاريخ والعراقة ولكن شباب شرم الشيخ وفتنتها يمكن أن تعوض البعض عن كل ذلك خاصة إذا أطلت علينا كل ليلة مدينة الأزهر والجامعة العريقة وهي ترتدي سحابتها السوداء وتحيط بها عبر وسائل الإعلام أخبار أنفلونزا الخنازير وجرائم العشوائيات وحوداث القطارات.. اختفت القاهرة من ساحة الأحداث الكبرى وهي التي شهدت عبر سنوات طويلة أحداثًا مهمة.. لقد جمعت يومًا مؤتمرات عدم الانحياز والقمم العربية في عصرها الذهبي، وشهدت زيارات كبار القادة الزعماء في العالم وعلى ربوعها شدت أم كلثوم وأطربتنا وترنم عبد الوهاب وأسعدنا، ومنها انطلقت صرخات كتابها ومفكريها تطالب بالحريات وتغرس أشجار العلم والمعرفة في كل ربوع أمتنا العربية.. كان هذا هو حال القاهرة التي سكنت الآن وترهلت أمام الزحام والصخب المجنون.

نحن في القاهرة العاصمة العتيقة لم نستطع حتى الآن أن نقدم حلولا لمشاكلها وهي خطيرة للغاية.. إن التوسعات في المدن الجديدة لم تكن حلا حاسمًا لمشكلة الزحام وهنا انتشرت العشوائيات.. إن المدن الجديدة في ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والتجمع الخامس والقاهرة الجديدة و١٥ مايو والطريق الصحراوي والرحاب والقطامية كل هذه المشروعات لم تستطع أن تواجه أبدًا قضايا الزحام السكاني في القاهرة.. كما أن الطرق والكباري لم تواجه مشكلات وأزمات المرور بصورة حاسمة ويبقى في النهاية أننا أمام مدينة عملاقة تعداد سكانها يقترب من ٢٠ مليون نسمة بكل مشاكلهم وأزماتهم وأمراضهم وجرائمهم.

أي أن العلاج في مدينة القاهرة يبدو أمرًا مستحيلًا.

ولكن الغريب الآن أن الحكومة تفكر في نقل الوزارات خارج القاهرة بحيث يتم تفريغ وسط العاصمة من الموظفين والمكاتب والمؤسسات وملايين البشر الذين

يتدفقون كل يوم إلى هذه الأماكن.. وهذا اقتراح قديم اكتشف المسئولون أنه صعب التحقيق ولن يصل بنا إلى شيء.

هنا راودتني فكرة رغم كل مظاهر الشطط والإثارة فيها إلا أنها تستحق الدراسة وربما وجدت استجابة من أصحاب القرار.

وهنا أقترح إقامة عاصمة جديدة لمصر هي مدينة شرم الشيخ.

هذه العاصمة الجديدة شرم الشيخ تتوافر فيها كل عناصر النجاح؛ فهي مدينة جديدة وأمامها اتساع عمراني مستقبلي رهيب، كما أنها تقع في سيناء الخالية من البشر ومن التنمية ومن الحماية.. وهذه العاصمة الجديدة سوف توفر لنا مجموعة من العناصر لا تتوافر إلا فيها:

- إن انتقال أجهزة ومؤسسات الدولة المصرية الرسمية سوف يخفف الكثير من الأعباء السكانية والمرورية على مدينة القاهرة.. ولنا أن نتصور انتقال أكثر من ٣٠ وزارة بمبانيها ومسئوليها وزوارها من قلب القاهرة وما يترتب على ذلك من حلول لأزمات مرورية وسكانية وحياتيه شديدة الضراوة والقسوة.

- إن مدينة شرم الشيخ تقع في سيناء التي تركناها خالية ومعنى أن تقام عاصمة مصر فيها يعني انتقال أكثر من ثلاثة أو خمسة ملايين مواطن وربما أكثر إلى هذه المنطقة بكل ما يعنيه ذلك من مصادر الأمان والحماية.. إن سيناء التي يسكنها ٤٥٠ ألف مواطن يمكن أن تتحول إلى عالم جديد تمامًا في مشروعاته وتوسعاته واستثماراته الاقتصادية والبشرية، وفي الوقت الذي نحاول فيه أن نشجع التنمية فإن تحويل شرم الشيخ إلى عاصمة لمصر يمكن أن يكون عامل جذب بشري للملايين من المواطنين وهنا يمكن أن تقوم خطط للتوسع العمراني في سيناء تشمل سيناء كلها بحيث يتم تحويل جزء من هذا الضغط الرهيب بكل مشاكله وأزماته من الدلتا إلى سيناء.. ومن القاهرة إلى شرم الشيخ.

- إن القاهرة في هذه الحالة سوف تتفرغ لمواجهة مشاكلها بعيدًا عن الوزارات وزحامها والمسئولين ومواكبهم والمصالح الحكومية بكل أزماتها؛ لأن انتقال ثلاثة

أوخمسة ملايين مواطن من القاهرة وحدها إلى سيناء يمكن أن يكون حلًّا لمشاكل كثيرة في الإسكان والمرافق والمرور والخدمات بكل أنواعها، وهنا أيضًا يمكن أن تقام المنشآت الحديثة لمؤسسات الدولة على أسس جديدة أكثر تطورًا من حيث المساحة والمكان والخدمات والمرافق.

في العالم تجارب مشابهة حدثت قبل ذلك، ففي البرازيل انتقلت العاصمة من ريودي چانيرو إلى برازيليا العاصمة الجديدة الجميلة.. وفي نيجيريا تركت أجهزة الدولة زحام العاصمة القديمة لاجوس وانتقلت إلى عاصمة أخرى تبعد ٥٠٠ كيلو متر عن العاصمة الجديدة لنيجيريا الدولة التي تعتبر أكبر كتلة سكانية في إفريقيا.. هذه التجارب نجحت في هذه الدول لأنها ابتعدت تمامًا عن الضغط السكاني الرهيب في المدن الكبرى.

وفي دول كثيرة يوجد في البلد الواحد أكثر من عاصمة.. هناك عاصمة سياسية وأخرى مالية.. وربما توجد عاصمة ثالثة للفنون.. وعلى سبيل المثال فإن في أمريكا توجد عاصمة السياسة وهي واشنطن وعاصمة المال وهي نيويورك.. وفي ألمانيا العاصمة بون وتوجد فرانكفورت مدينة المال.. وفي إيطاليا توجد روما في الجنوب وميلانو في الشمال.. وفي سويسرا توجد بيرن العاصمة وتوجد جنيف مدينة المال والبنوك ومعها زيورخ فلنجعل شرم الشيخ العاصمة السياسية لمصر وتبقى القاهرة مدينة الذكريات والتاريخ.

لقد فشلت تجربة انتقال أجهزة الدول المصرية ووزاراتها إلى مدينة السادات في السبعينيات عندما حاول الرئيس الراحل أنور السادات مواجهة مشاكل العاصمة وتكدسها وزحامها ولكن السبب في ذلك أن مدينة السادات كانت قريبة جدا من العاصمة وأن الحل المطلوب يتطلب حلا جذريًّا بحيث تقام عاصمة في مكان آخر بعيد تمامًا عن القاهرة.

لقد ألقت الحكومات المتعاقبة آلاف الملايين من الجنيهات في إقامة كتل خرسانية طوقت المدينة العريقة فكانت المحاور والكباري وناطحات السحاب العملاقة التي سدت ضياء الشمس وحولت المساكن والبيوت إلى ثكنات عسكرية وفقدت المدينة

الجميلة الكثير من تناسقها وجمالها وجلالها.. وازدحمت القاهرة وتحولت إلى علب من السردين البشري ولا حل لها إلا بتدخل صارم يشبه الجراحات السريعة.

إن الغريب في الأمر أن المسئولين في الدولة يفكرون في توسعات القاهرة وصورتها في عام ٢٠٥٠، وأنا لا أتصور مستقبلًا سكانيًا وإنسانيًا في مدينة تعدادها ٣٠ مليون نسمه وهذا هو العدد المتوقع للقاهرة بعد ٤٠ عامًا.

ولهذا فإن الحل الوحيد هو إنشاء عاصمة جديدة لمصر في شرم الشيخ..

سوف يقول البعض إن هذا الاقتراح سوف يقتل منتجعا سياحيًا جميلًا ورائعًا اسمه شرم الشيخ يرتاده سنويًا ملايين البشر من كل دول العالم وأن انتقال أجهزة الدولة بكل تراثها العريق في التكدس والزحام والبيروقراطية إلى هذه البقعة المضيئة سوف يدمر كل شيء فيها ابتداء بالبحر وشواطئه وانتهاء بالشعب المرجانية والهدوء الذي يسعى إليه السياح من كل بلاد الدنيا.

قد يكون في ذلك جزء من الحقيقة وقد تكون لهذه المخاوف مبرراتها ولكن ذلك كله يرتبط بالأسلوب والطريقة التي سيتم بها نقل العاصمة المصرية إلى هناك في ظل توسع عمراني وسكاني مدروس، وقد تظهر مشاكل في مثل هذا الاقتراح تتعلق بالخدمات التي تقدمها الوزارات المختلفة وهنا يمكن أن تستعين الدولة بما وصلت إليه آفاق التكنولوچيا في العالم بالنسبة لهذه الخدمات.. إن الحكومة هناك سوف تكون حكومة فكر وقرارات وإنجازات تتخلص من مواكب الروتين المصري والاجتماعات العشوائية والبيروقراطية العريقة لأن استخراج مستندات أو شهادات لا يستغرق الآن سوى دقائق ولا يحتاج لآلاف الموظفين المكدسين في المكاتب.

وعلى شاطئ شرم الشيخ سوف تكون أعصاب المسئولين أكثر هدوءًا ويكون مزاجهم أكثر اعتدالًا ولهذا ستكون قراراتهم أكثر حكمة وموضوعية وأمانة.

سوف يرفض عشاق شرم الشيخ هذا الاقتراح ولكن أمن سيناء ومستقبلها وحمايتها يتطلب مثل هذا القرار الصارم.. لا توجد مكاسب بدون خسائر.. وأمن سيناء أهم كثيرًا من راحة السائحين على رمالنا الصفراء.

من ينهي هذا الزواج الباطل؟! (*)

هل يمكن أن تكون لدينا الشجاعة الآن وليس غدًا أن نعترف بفشل تجربة الزواج الباطل بين السلطة ورأس المال في مصر؟! هل يمكن أن ينتهي هذا الزواج نهاية سليمة بحيث نخرج من هذا المأزق التاريخي دون خسائر أكبر مما تحمله الوطن؟! وهل يمكن أن يقتنع رجال الأعمال بأن لحظة الاختيار قد حانت وأصبحت ضرورة يفرضها واقع شديد الضراوة ما بين العمل السياسي والحزبي وما بين النشاط الاقتصادي والعمل التجاري؟!

كل الدلائل تؤكد أن التجربة بعد أكثر من عشرين عامًا من هذا الزواج قد تركت آثارًا سلبية على كل مظاهر الحياة في مصر.. وهذه النتائج السلبية لا تحتاج إلى شرح أو توضيح أو رصد ولكنها تحتاج إلى لحظة من الشجاعة والصدق مع النفس بحيث تكون لدينا القدرة على أن يتم الطلاق بين السلطة والمال دون آثار سلبية أكبر.

والسؤال الذي يتطلب الإجابة عنه بصدق وأمانة: ماذا أخذت مصر من هذا الزواج.. وماذا خسرت؟

باختصار شديد أستطيع أن أضع قائمة من السلبيات التي ترتبت على هذا الزواج الباطل بين السلطة ورأس المال.

ـ أولى هذه السلبيات أنه فتح بابًا واسعًا لمنظومة جديدة في واقع مصر الاجتماعي وهي الثراء بلا جهد أو عمل.. لقد استطاعت مجموعة من الأشخاص الذين يمثلون

(*) جريدة الأهرام (٤/ ٧/ ٢٠٠٨).

الطبقة الجديدة في مصر الحصول على أموال كثيرة وكثيرة جدًّا من خلال اتصالات وعلاقات شخصية مع السلطة حققت لهم مصادر ثراء لا حدود لها وفقدت منظومة العمل والإبداع والتميز قيمتها في حياة المصريين؛ كان الحصول على تأشيرة من مسئول كبير بقطعة أرض أو مشروع سياحي أو فرصة هنا أو هناك يكفي لتحويل الإنسان المعدم الفقير إلى مليونير بين يوم وليلة، وكان في ذلك إخلال بكل قواعد النشاط الإنساني والعمل الاقتصادي.. لقد ظهرت أجيال جديدة تبحث عن الفرصة ولا تبحث عن العمل والمشوار ومعنى العطاء الحقيقي.

- كان من سلبيات هذا الزواج أيضًا ما حدث في قطاع البنوك منذ سنوات و ما زالت الدولة حتى الآن تعالج آثار هذه الكارثة التي تحملت فيها مصر أضرارًا اقتصادية بالغة السوء وقد تمثل ذلك في عشرات الهاربين بأموال البنوك وموافقات وملايين ضائعة تمت بعيدًا عن أصول العمل المصرفي وضوابطه في الإقراض والائتمان وحماية المال العام.. كان هذا الزواج الباطل وراء مئات الملايين التي ضاعت لدى رجال الأعمال الذين حصلوا عليها بتأشيرات وموافقات تتنافى مع كل الأعراف الاقتصادية والمالية و ما زالت مصر حتى الآن تدفع ثمن هذه الكارثة.

- كان من سلبيات هذا الزواج أيضًا ما حدث في أراضي مصر التي تم توزيعها على عدد محدود من الأشخاص مما يمثل تهديدًا حقيقيًا لمستقبل الأجيال الجديدة التي لن تجد شبرا لها في تراب هذا الوطن.. إن جرائم توزيع الأراضي بصورة عشوائية مسلسل خطير في انتهاك حرمة المال العام.. وعندما يفتح يومًا هذا الملف سوف تخرج منه روائح كريهة جدًّا تدين هذا الزواج الباطل وتلعن كل من شارك فيه.

- كان من سلبيات هذا الزواج أيضًا ظهور طبقة جديدة أثرت على حساب الشعب وتنكرت لكل مقوماته الاجتماعية والأخلاقية ومارست دورًا شديد القبح في إفساد حياة المصريين في السلوك والتعامل ومنظومة القيم.. إن هذه الطبقة تتحمل مسئولية كل جوانب التراجع والانحدار التي أصابت الشارع المصري في تقاليده وعاداته ومكوناته الاجتماعية والإنسانية.

- كان من سلبيات هذا الزواج أيضًا عملية الخلط التي تمت بلا داعٍ أو دراسة أو

هدف بين النشاط السياسي ممثلًا في سلطة الدولة وبين النشاط الاقتصادي ممثلًا في نشاط رجال الأعمال.. وكان أمرًا غريبًا أن يصبح رأس المال هو القوة المسيطرة على حزب الأغلبية الحزب الوطني، وأن يكون هؤلاء هم القوة المحركة للنشاط السياسي بمختلف مجالاته في الشارع ومجلسي الشعب والشورى.. وكان أمرا غريبًا أن يكون رجال الأعمال هم رؤساء اللجان الرئيسية في مجلس الشعب، وأن يقوموا بإعداد القوانين وإصدارها رغم أن كل ذلك يتعارض مع طبيعة العمل السياسي والنشاط الحزبي والأعمال التجارية وقد ترتب على ذلك تهميش فئات أخرى كان لها دورها وتأثيرها في حياة المصريين منهم المثقفون والمهنيون والفلاحون والعمال ورموز الطبقة المتوسطة.

ولم يعد من المقبول في ظل هذه التركيبة الخاطئة أن يكون رأس المال هو صاحب القوانين.. وصاحب القرارات السياسية والرأي المفكر للنشاط الاقتصادي للدولة وبعد ذلك لا تتداخل كل هذه العناصر.. إن هناك تعارضًا شديدًا بين طبيعة كل هذه الأنشطة.. إن القوانين لها حرمتها.. وللقرارات السياسية رجالها ورموزها.. وللسياسة الاقتصادية جوانبها المتعددة في حين تبقى مصالح رأس المال منطقة لها خصوصيتها الشديدة مع العاملين فيها.. وحين تداخلت هذه المنظومة فإن كل عنصر من عناصرها فقد تأثيره ودوره وأصبح من الصعب أن نفرق بين قانون يحكم وقرار سياسي أواقتصادي تحدده ظروف المجتمع وأولوياته.

ـ كان من سلبيات هذا الزواج أيضًا ظهور عشوائيات كثيرة في حياة المصريين في السلوك ولغة الحوار ومنظومة القيم.. والأخطر من ذلك أنه وضع قواعد ثابتة للانتهازية والتسلق وغياب الضمير وقد تجسد ذلك كله في هذه الأنماط السلوكية المريضة ابتداء بامتحانات الثانوية العامة وانتهاء بالهاربين بأموال البنوك مرورًا على مضاربات البورصة والتلاعب بأرزاق الناس في طوفان الارتفاع الرهيب في أسعار السلع دون رقابة من الحكومة أو ضمير من التجار.

إنني أعرف أن هذا الزواج الباطل قد ترتبت عليه مصالح وقامت عليه علاقات وحسابات، وأن فض هذا الارتباط وإنهاء هذه العلاقة يحتاج إلى عمليات استئصال حادة تحتاج قدرًا من الشجاعة.. فهل نفعل ذلك الآن.. أم يظل هذا الزواج شبحًا يهدد حاضر مصر ومستقبلها؟!

ثراء مشروع.. وثراء باطل(*)

لا يوجد مواطن مصري واحد ضد الثراء المشروع.. ولكننا جميعًا ضد الثراء الباطل.. والفرق بين المشروع والباطل هو الفرق بين مال حلال جاء من جهد وعرق وكفاءة ومال آخر حرام جاء من فرصة مسروقة أو قرار مزيف أو علاقة مشبوهة بسلطة القرار.

وعندما كنت أكتب في الأسابيع الماضية عن رجال الأعمال وعلاقتهم بالسلطة وأطالب بإنهاء تلك العلاقة فإنني كنت أطالب بتنقية المناخ الاقتصادي والخروج من هذه العلاقة المشبوهة التي أفسدت الجو العام للنشاط التجاري في مصر.. ولهذا فلابد أن أؤكد أننا لسنا ضد الثراء والغنى وأن من حق كل صاحب عمل أن يجني ثمار جهده ونجاحه وأنني أتمنى أن أرى اليوم الذي يصبح فيه كل مواطن مصري مالكًا لشيء ما في هذا الوطن حتى ولو كان شبرًا يدفن فيه.

عندما كنت أتحدث عن علاقات صحية بين السلطة ورأس المال لم تكن عندي دوافع من أي نوع؛ فأنا لم أدخل يومًا صفوف الحاقدين اجتماعيًّا.. ولم أتنكر يومًا لحق الإنسان في أن يتمتع بثمار نبوغه وتفرده.. كما أنني أؤمن إيمانًا شديدًا بمنظومة الغنى الاجتماعي ولا أطيق منظومة الفقر الشامل مهما حملت من الحجج والمبررات.

من هنا فأنا أؤمن بدور رأس المال في التنمية الاقتصادية ابتداء بإنتاج السلع وانتهاء بصناعة البشر وإن كنت أعتقد أن التنمية البشرية هي الأساس الذي يقوم

(*) جريدة الأهرام (٥/ ٩/ ٢٠٠٨).

عليه بناء المجتمعات ونهضة الأمم.. ومن يطالع الصحف المصرية ويشاهد صور العقارات الجديدة والمدن والڤيلّات والقصور والملايين التي تتراقص بين السطور يتصور أننا نعيش في مجتمع انتهت كل مشاكله وأزماته مع الماء والطعام والخبز والسكن ولم يبق أمامه غير ڤيلّا لكل مواطن.. وهذه الصور والإعلانات لا تدخل في باب الاستثمار الحقيقي بل هي مضاربات عقارية جزء فيها من حصيلة بيع الأراضي والجزء الآخر حصيلة مضاربات الحديد والأسمنت وجزء ثالث حصل عليه المضاربون في البورصة وسوق المال.. كنت أتمنى لو أن هذه الإعلانات الضخمة كانت لترويج سلع أو افتتاح مشروعات أو إقامة مدن صناعية أو لترويج صادرات مصرية في الخارج.

كانت مشروعات الرأسمالية المصرية في زمان مضى تشمل سلعًا كثيرة تنتجها مصر منها المنسوجات والغزل والسكر والسلع الغذائية والأسمدة ومدن كاملة للإنتاج مثل المحلة وكفر الدوار.. وكانت لدينا صناعات متطورة في كل أنواع الصناعة.. ولكن لا أحد يعرف أين اختفت كل هذه الأنشطة وتركزت كل الأشياء في الاستثمار العقاري لبيع الأراضي والڤيلّات.. من يقرأ إعلانات الصحف المصرية فسوف يكتشف أن الاستثمار العقاري هو النشاط الوحيد القائم في مصر الآن لقد باعت الحكومة مشروعات صناعية كثيرة وشاهدت عشرات الجرائم التي تمثلت في تصفية هذه المشروعات وبيعها كأراضي بناء.. وقد استنجد بي سكان القناطر الخيرية في الأسبوع الماضي عند منتصف الليل عن جريمة تصفية مصنع الزيوت حيث تم تسريح عماله وبيعت الأرض في مزادات علنية بسعر خمسة آلاف جنيه للمتر في حين أن المشتري عضو في لجنة السياسات واشترى المصنع كله بحوالي ٥٠ مليون جنيه.

إن تركيز النشاط الاقتصادي في مصر في جانب واحد هو الاستثمار العقاري حيث العائد السريع وتجارة الأراضي يمثل كارثة حقيقية؛ فقد سحب السجادة من تحت أقدام أنشطة أخرى كان ينبغي أن تكون لها الأولوية.. كان من الظلم للاقتصاد المصري أن نلقي كل هذه البلايين من الجنيهات في الحديد والأسمنت والمنشآت والمباني في الساحل الشمالي وعشرات القرى في العين السخنة وغيرها.. وكم

تكلفت كل هذه المشروعات دون أن تحقق إنتاجًا أو تقدم سلعة أو توفر لنا موردًا ماليًّا.. إنها مشروعات استوعبت مئات الملايين ولكنها بلا عائد.

على جانب آخر هناك المشروعات والتوسعات الحكومية التي تمثلت في المباني الجديدة للوزارات والمؤسسات وقد تحولت جميعها إلى ثكنات لآلاف الموظفين العاطلين الذين لا يعملون شيئًا.

والغريب في الأمر أن هذه الاستثمارات لم تحقق عائدًا لخزانة الدولة سواء في صورة ضرائب أو عائد مادي مؤكد.. لقد دخلت جميعها جيوب تجار الأراضي والعقارات وكبار المقاولين والسماسرة.. وعندما أرادت الحكومة أن تجمع الأموال لجأت إلى جيوب الذين اشتروا هذه العقارات بينما خرج من اللعبة تمامًا الذين بنوها وتاجروا فيها.

إن أهمية رأس المال في المجتمعات أن يكون منتجًا وأن يشارك في منظومة التوازن الاجتماعي سعيًا وراء الأمن والاستقرار.. وإذا كان من حق صاحب رأس المال أن يربح فإن من واجبه أن يقوم بدوره الاجتماعي والإنساني على أكمل وجه.

إن الدولة الآن تحاول أن تجمع أموالًا من هنا ومن هناك مرة برفع أسعار لسلع ومرة أخرى بفرض ضرائب وصلت إلى جيوب الفقراء.. ولو كنت مسئولًا في هذا البلد لجمعت رجال الأعمال الكبار في مكتب محافظ البنك المركزي د. فاروق العقدة وسألتهم: ماذا أنتم فاعلون لإنقاذ حكومتكم الرشيدة؟ والسبب في أن يجتمعوا في مكتب العقدة أنه يعرف جيدًا القروض التي حصلوا عليها.. والأراضي التي باعوها وما قدمته الدولة لهم من مظاهر الدعم والمساندة.. وربما لا يعرف المبالغ التي أرسلوها للخارج.. سوف أطلب من كل واحد منهم أن يقدم للحكومة رقمًا.. وسوف تقدم له ما يريد من الضمانات سواء كانت سندات حكومية أو غير حكومية.. لو كان أمام الحكومة ١٠٠٠ من رجال الأعمال الكبار وقدم كل واحد منهم ١٠٠ مليون جنيه فنحن أمام ١٠ مليارات جنيه.. ولو أن ٥٠٠ شخص منهم قدم ٥٠٠ مليون جنيه فنحن أمام ٢٥ مليار جنيه..ولو أن كل واحد من مائة رجل أعمال قدم مليار جنيه فنحن أمام أرقام مخيفة.

إن اعتماد الحكومة على محدودي الدخل سواء في الضرائب أو الرسوم أو زيادة الأسعار يجعلها مقيدة الأيدي؛ لأن إمكانيات هذه الطبقات وهي محدودة لا يمكن أن تحقق للحكومة الموارد التي تسعى إليها والزيادة التي تريدها لإنقاذ الميزانية.. ومن هنا فإن التركيز ينبغي أن يكون على أصحاب الدخول العليا من ملاك المنشآت والمصانع والمشروعات البترولية والسياحية والعقارية.. إن التركيز على محدودي الدخل أرهق طبقات فقيرة لا تملك شيئًا بينما تستطيع الحكومة أن توفر موارد مناسبة من مجموعة أشخاص وليس طبقات اجتماعية كاملة.

قد يقول البعض: وهل يملك رجال الأعمال في مصر كل هذه الأرقام؟ وأقول: إذا كان رئيس البنك الأهلي طارق عامر قد أعلن في الأسبوع الماضي أن قضايا التعثر التي حسمها البنك الأهلي وحده قد وصلت إلى ٣٠ مليار جنيه في بنك واحد فماذا عن بقية البنوك.. ماذا عن ٢٧ مليارًا في بنك القاهرة الذي فشلت الحكومة في بيعه.. ماذا عن مساحات مخيفة من الأراضي التي حصل عليها رجال الأعمال بملاليم وباعوها بعشرات البلايين في سيناء والوادي.. ماذا عن المشروعات السياحية والبترول والغاز الذي شارك فيه القطاع الخاص.. ماذا عن مئات الآلاف من الأفدنة التي تحولت إلى مبانٍ في العشرين عامًا الماضية؟! هنيئًا لكل رجال الأعمال ما ربحوا في السنوات الماضية ولسنا ضد ثراء أي واحد منهم.. ولكن كيف يتركون الحكومة تفتش في جيوب الغلابة لتجمع قروشًا من هنا أو هناك في صورة ضريبة عقارية أو غير عقارية؟! لو كنت مسئولًا في هذا البلد لجمعت كل رجال الأعمال ـ والحكومة تعرفهم ـ وطالبتهم بموقف إيجابي لحماية مستقبل هذا الشعب والخروج به من عنق الزجاجة.

في انتظار ضربة حظ(*)

اختلت منظومة العمل والنجاح في مصر أمام متغيرات كثيرة.. لم يعد الجهد والمثابرة والصدق مقياس الجودة.. ولم تعد الموهبة والتميز هما طريق النجاح.. كان العائد المادي يرتبط دائمًا بالإنجاز.. وكان من الصعب أن تجد دخلًا طفيليًّا يتسرب إلى جيوب البعض. وكان ذلك من الجرائم التي يحاسب عليها القانون وقبل ذلك تحاسب عليها السمعة والشرف والسلوك السليم.. كان من الضروري أن تعمل لكي تنجح.. وأن تتميز لكي تتقدم الصفوف.. ولم يكن أحد يسأل عن أصلك وفصلك ومن أين أتيت.. ولكن كان الحديث دائمًا: ماذا قدمت.. وماذا أنجزت؟ وبعد ذلك تكون أقدار الناس ومصائر البشر.. كانت ثروة الإنسان تتجسد في طموحه وأسلوبه وعمله.. ولم تكن الأشياء تهبط على رؤوس الناس بالصدفة.. ولكن كان الثمن دائمًا يسبق النتيجة والزرع يسبق الحصاد.

ولكن الشيء الغريب في مصر الآن هو اختلال منظومة العمل.. هناك من يهبطون بالباراشوت على رؤوس الناس دون سابق معرفة.. وهنا فقدت منظومة العمل معناها وقيمتها ودورها في الحياة.. نحن أمام مجتمع سقطت فيه قيم كثيرة في السلوك والأخلاق وفقدت منظومة العمل أهم مقوماتها.. إن كل شخص يريد أن يصبح مليونيرًا دون أن يعمل؛ ولهذا جلس الجميع ينتظرون ضربة حظ أو صفقة سريعة قد تجيء وقد تخطئ العنوان.

كانت هناك فئات من المجتمع تعرف تمامًا طريقها من يوم أن يتسلم الإنسان

(*) جريدة الأهرام (٦/ ١١/ ٢٠٠٩).

الوظيفة حتى يخرج منها راضيًا مرضيًّا.. إنه موظف على فئة إدارية سوف يتدرج فيها حتى يصل إلى درجات أعلى.. وهذه الدرجات ترتبط براتب واضح وصريح.. وكان الموظف يؤدي عمله باقتدار في أي موقع يختار إذا كان موظفًا في الضرائب أو الجمارك أو التعليم أو الصحة.. إن طريقه مرسوم.. ولكن هذا الموظف تغيرت أحواله ولم يعد ملتزمًا بالخط السليم الذي كان يسلكه.. إن المدرس لم يعد يعتمد على مدرسته التي يعمل فيها والتلاميذ الذين يخرجون من بين يديه.. إنه يتاجر في الدروس الخصوصية.. وموظف الجمارك لم يعد يرضيه راتبه أمام ضرورات الحياة ولكنه يسهل أمور الزبائن وربما سمح بدخول أشياء غير مسموح بها.. وحتى الوزير لم يعد يكفيه راتبه أو ما يصل إليه من دعم من جهات أعلى، ولهذا ليس هناك ما يمنع من أين يدير صفقة هنا أو هناك.. أن يحصل على قطعة أرض يبيعها.. أو أن يكون مستشارًا لأحد رجال الأعمال في السر.. أو أن يكون شريكًا بالاسم فقط وليس بالمال في مشروع استثماري.. وليس هناك ما يمنع من أن يحصل على هدية ثمينة تتجاوز الهدايا العادية.. لم يعد العائد المادي الذي اعتدنا عليه من الوظائف يكفي ابتداء بالوزير وانتهاء بالغفير.. أمام سقوط منظومة العمل سادت منظومة أخرى تقوم على العلاقات الشخصية وأساليب الفهلوة تحت مسميات كثيرة.. وظهرت أعمال غريبة في الساحة تدخل تحت مسميات كثيرة مثل مساعد.. أو مستشار أو مندوب إعلاني أو مصدر إعلامي أو مشهلاتي.. ودخلت وظائف عليا في هذا السياق؛ أن تجد وزيرًا سابقًا أو مسئولًا أمنيًّا كبيرا يعمل مع أحد رجال الأعمال في وظيفة لا تليق به ولكنه الراتب المغري.. أن تجد عشرات الصحفيين يعملون كمندوبي إعلانات أو علاقات عامة.. وهنا أيضًا سقطت منظومة العمل خاصة إذا ابتعدت تمامًا عن قيم وسلوكيات وضوابط لا ينبغي تجاهلها.

أمام سقوط منظومة العمل الجاد يمكن أن يقال إن هناك منظومة أخرى سادت المجتمع هي المال بلا جهد.. كان المال دائمًا يرتبط بالعمل.. ولكن اتضح أن المال يمكن أن يجيء بلا عمل.. وبلا تضحيات وبلا جهد.. وفي السنوات الأخيرة اتسعت هذه الدائرة وكبرت حتى أصبحت تمثل تهديدًا حقيقيًّا بكل المقومات الأخلاقية

والإنسانية التي تحكم سلوك الناس ومواقفهم في الحياة وهنا أيضًا ظهرت تجاوزات كثيرة أخذت أشكالًا متعددة.

- أن تحصل على قطعة أرض في منطقة سكنية أو زراعية وتتحول الجنيهات التي دفعتها بتأشيرة صغيرة إلى ملايين من الجنيهات تتسلل إلى حسابك وأنت لم تعمل شيئًا.. فلا سافرت ولا تغربت ولا أرهقت نفسك ولا أنت عانيت من أجل الحصول على هذا الثروة.. لقد هبطت عليك من سماء مسئول كبير لكي تخرج بك من سراديب الوظيفة وفقرها إلى آفاق الملايين وبريقها.

- أن تجد نفسك مستشارًا في موقع ما حتى ولو كنت لا تفهم شيئًا أكثر من أن تفتح الطريق أمام سيارة رجل أعمال أو مسئول سابق أو لاحق.. أو أن تقف تستقبل ضيفًا أو تسهل عملية هنا أو هناك ومن هذا الموقع تدير الصفقات وتحصل على العمولات وتشم رائحة الملايين.

- أن تقيم شركة إعلانات تجمع فيها عددًا من فتيات الفيديو كليب وتنضم للحزب الوطني وتحصل على عدة ملايين من الجنيهات تبيع فيها الهواء للحكومة والحزب والمواطنين.

- أن تدخل انتخابات مجلس الشعب أو الشورى وتحصل على الحصانة وتنهال عليك الملايين ابتداء بتأشيرات الحج والعمرة وانتهاء بحصة أسمنت أو حديد أو سماد.

- أن تضرب منظومة عريقة اسمها تكافؤ الفرص فتقيم مجموعة مكاتب صغيرة للأبناء في مجالات الاستثمار والعقارات والمضاربة في البورصة ومن خلال موقعك وعلاقاتك وسلطاتك تلقي للأبناء الأعزاء عددًا من الصفقات.. فهذا توكيل من هنا.. وهذه مناقصة من هناك.. وهذا سهم حائر في البورصة وجدته يسقط فجأة بين يديك .. وهذه صفقة قمح مغشوش أو عملية سكر مضروب.. أو هذه وظيفة للأبناء في شركة أجنبية لن تراهم فيها أبدًا ولكن المرتب يأتي آخر الشهر بآلاف الدولارات.

- أن تقيم جمعية أهلية تضع فيها اسمك واسم زوجتك والأبناء تتحدث فيها عن

أمراض المناطق الحارة وأطفال الشوارع وحقوق الإنسان في وسط إفريقيا وعند منابع النيل والصراع بين السنة والشيعة والمد الشيعي الإيراني العراقي الكردي وآخر المشوار بين فتح وحماس.. والخطاب الديني بين بنجلاديش وأفغانستان.. وإرضاع الكبير وزواج المسيار ولغة الجسد في الفن وتهبط عليك المعونات من الوزارات الحكومية تحت بند دعم النشاط المدني، ومعونات خارجية من الشركات والحكومات بالينّ واليورو والدولارات وتجد نفسك والأسرة ضيفًا على الاتحاد الأوربي وجمعيات حقوق الإنسان والجالية اليهودية في تكساس وربما وجدت حصة في صحيفة أو رحلة للقمر مدفوعة الثمن.. وليس هناك ما يمنع أن تزورك وفود أجنبية وتجد نفسك نجمًا متألقًا على الشاشات والصحف كل يوم.. وربما تكتشف أنك أصبحت زعيمًا شعبيًا تلتف حولك الملايين رغم أن القصة كلها بدأت بجمعية عشوائية في أحد الأحياء وسوف تطاردك قوات الأمن إذا خرجت عن النص أو صدقت نفسك بأنك زعيم حقيقي.

ـ إذا تطورت الأمور منك ليتك تستطيع أن تقيم حزبًا وأن توافق لجنة الأحزاب على ذلك.. في هذه الحالة سوف يصدر الحزب جريدة جديدة وسوف يهبط عليك سيل من الإعلانات وإذا فتح الله عليك ببعض رجال الأعمال الذين يساندون هذا الحزب فسوف تصبح بين يوم وليلة من أصحاب الملايين ولا تتردد في أن تبيع الحزب والجريدة إذا وجدت رجل أعمال جادًّا يريد أن يلعبها سياسة.

ـ إذا جربت كل هذه الأعمال وشاهدت حظك فيها تبقى هناك خطوة أخيرة ليتك تخطوها وهي أن تتسرب إلى أحد المسئولين في البنوك وتقدم له ما لديك من الأوراق والمستندات.. جمعية أهلية تمتلكها.. لقب مستشار في أحد المواقع.. كارت صغير توصية من أحد المسئولين الكبار.. جريدة كبرى نشرت صورك وأحاديثك وحفلاتك.. صورة جمعتك مع أحد المسئولين في الحزب الوطني.. وأمام مدير البنك تستطيع أن تطلب.. كل الضمانات موجودة.. اسم رنان.. جمعية شهيرة.. حزب وجريدة وعشرات الصور. تأخذ الملايين ويكون في انتظارك في المطار مسئول مهم سابق ومعه الأسرة والأولاد ليخلص لك كل شيء في إجراءات السفر.

ومن عاصمة الضباب في ليلة شتوية تحكي للجماهير قصة كفاحك الطويل وهروبك من البيروقراطية المصرية ومعوقات الاستثمار والمسئولين الذين طاردوك في رحلتك لأنهم لا يقدرون العبقرية وكيف اشتريت فلانًا.. وكم أعطيت لفلان.. ولا تنس الحديث عن الشعب المتخلف.. والشوارع القذرة وزحام المرور وأنفلونزا الحمير و الطيور.. وعشوائيات الدويقة واسطبل عنتر وقلعة الكبش.. ولا تنس بعد ذلك أن تكتب كتابًا عن رحلة صعودك في دنيا الملايين من بداية المشوار في أبو قتاتة.. حتى نهايته في چورچ سانك في باريس. ولا تذكر شيئًا عن رفاق رحلتك السابقين.

ما بقي من الذكريات(*)

بقيت لنا في القاهرة بعض ذكريات عمرنا الجميل.. وكلما تناثرت أخبار هنا أو هناك حول بيعها أو تغييرها تصيبني حالة من الانزعاج الشديد.. فأنا لا أتصور القاهرة بدون محطة مصر أو حديقة الحيوان أو عمارات شارع عماد الدين العتيقة.. لا أتصور القاهرة بدون حديقة الأورمان أو حديقة الأندلس أو أسود كوبري قصر النيل.. هذه الأشياء والأماكن تحولت مع الزمن والأيام إلى كائنات حية نابضة تعيش فينا ونعيش بها.. كلما عبرت أمام جامعة القاهرة وشاهدت قبتها العريقة وسمعت ساعتها تهز أرجاء المكان أشعر بشيء من الاطمئنان بأن الزمن ترك لنا بعض ما أحببنا وأن الأوراق التي تساقطت من الشجرة لم تتركها عارية تمامًا وأن هناك ربيعًا قادمًا ستعود فيه بعض الأشياء إلى ماكانت عليه.

في الفترة الأخيرة قرأت أخبارًا وهواجس كثيرة عن انتقال حديقة الحيوان إلى مكان آخر بعيدا عن زحام القاهرة بعد أن تم تخريبها وقتل الكثير من حيواناتها وتدمير أشجارها أو تقسيم محطة مصر وإعادة تشكيلها وتأجيرها للمستثمرين أو هدم بعض عمارات الخديوية في شارع عماد الدين وميدان الأوبرا مثل عمارة الكونتننتال العتيقة.. وكلما سمعت هذه الأخبار تذكرت كوبري أبو العلا الذي ذهب ضحية تخطيط خاطئ ولا أحد يعرف أين تسكن بقاياه الآن.. قالوا يومها إن الكوبري سيتم تجميعه أمام مبنى التليفزيون بحيث يبقى مزارًا يرسم عليه الفنانون ويغني عليه المطربون ويبقى جزءًا عزيزًا من الزمن الجميل.. وتم تفكيك الكوبري وحاصره

(*) جريدة الأهرام (٨/ ٨/ ٢٠٠٨).

تجار الخردة ولا أحد يعرف مصيره الآن رغم أن الحديد أصبح من السلع النادرة وربما كانت بقايا كوبري أبو العلا تسكن الآن مصنعًا من مصانع الحديد الشهيرة.

ومنذ تم اغتيال كوبري أبو العلا وأنا أخاف على ما بقي في القاهرة من الكنوز النادرة خاصة أن لدينا عصابات بينها وبين التاريخ عداء قديم، وبينها وبين كل شيء له قيمة حسابات وحسابات.. والحقيقة أنني لا أتصور ميدان رمسيس بدون محطة مصر.. قد تكون المحطة قد شاخت وكبرت ودمرها الإهمال والتسيب ولكن هذا لا يبرر تغيير ملامحها أو تحطيم جدرانها مهما كانت الأسباب.. إن مصر كانت الدولة الثانية في العالم التي أدخلت السكة الحديد.. وكانت السكة الحديد المصرية بقطاراتها ورحلاتها مفخرة للمصريين في كل زمان.. و ما زلت أذكر ذلك المساء الذي رأيت فيه لأول مرة محطة مصر في منتصف الستينيات وأنا في طريقي للدراسة بجامعة القاهرة.. وشعرت يومها أنني أمام عالم جديد ودنيا جديدة، ومازلنا نذكر فيلم الراحل الجميل يوسف شاهين والرائعة هند رستم في باب الحديد.. وبقي صوت القطار وهو يتحرك في المحطة العتيقة صورة لا تفارق خيالي.. فكيف يفكر البعض في تغيير مكان محطة مصر ونقلها إلى مكان آخر لاستثمار المحطة وخصخصتها وهي جزء عزيز من عمرنا ولا شيء يشبهها إلا محطة ڤيكتوريا العتيقة في قلب لندن وربما كانت هناك علاقة ما بين المحطتين.

والأغرب من ذلك أن يفكر البعض في نقل حديقة الحيوان من مكانها بهدف استغلال هذه المساحات الضخمة من الأراضي في مشروعات استثمارية.. ولنا أن نتصور هذه المنطقة بأشجارها وطيورها وتاريخها بدون حديقة الحيوان.. لنا أن نتصورها وقد ارتفعت فيها الكتل الخرسانية وازدحمت بالبشر والمواصلات والتلوث.. إن مثل هذا الفكر يعكس خللًا لأنه يسعى إلى التخريب وليس البناء.. في حديقة الحيوان أشجار وحيوانات وطيور نادرة يجب أن نحافظ عليها وإن كنت أتمنى أن يشارك رجال الأعمال في إنقاذ هذه الأماكن وإعادة ترميمها.

منذ سنوات فكر بعض أصحاب القرار في بيع حديقة قصر محمد علي بالمنيل وهي من أندر الحدائق في العالم وفيها أشجار يزيد عمرها على ٥٠٠ عام.. ويومها

تصديت لهذه المؤامرة الكبرى حتى أصدر الرئيس حسني مبارك قرارًا تاريخيًا بوقف صفقة بيع الحديقة واعتبارها أثرًا تاريخيا.. وكانت المرة الأولى التي تسجل فيها حديقة كأثر تاريخي في سجلات هيئة الآثار وليس وزارة الزراعة.

إن هناك أيضًا عيونًا تتجه إلى عمارات الخديوية في شارع عماد الدين حيث تجري عمليات بيع وشراء مريبة وأمام الإهمال والمياه الجوفية والتلوث والزحام أصبحت هذه العمارات تعاني الكثير من أمراض الشيخوخة.. وهنا بدأ البعض يفكر في إعادة استثمارها وإقامة مشروعات عليها وهذه جناية كبرى.. يكفي أن مصر هدمت أكثر من ١٠٠٠ ڤيلّلا وقصر تاريخي خلال عشرين عامًا وكان من بينها تحف معمارية نادرة في كل أرجاء مصر.. إن في مصر الجديدة مذابح تدور ليلًا في الشهور الأخيرة أطاحت بعدد كبير من الڤيلّلات النادرة والغريب أننا أقمنا عشرات المدن الجديدة في القاهرة وخارج القاهرة ولم نصل يومًا إلى المستوى الذي وصل إليه المهندس البلجيكي البارون امبان وهو يقيم ضاحية مصر الجديدة.. لقد تميزت في تخطيطها ومبانيها وعمارتها وقدراتها على مواجهة الزمن.

إنني أطالب المسئولين عندنا بأن يرفعوا أيديهم عن هذه الأماكن التي ارتبطت بعمرنا والغريب أن المؤامرة تدور في مكان واحد لأن حديقة الحيوان أمام جامعة القاهرة وحديقة الأورمان ليست بعيدة عن الاثنين.. والمسافة بين عمارات الخديوية في شارع عماد الدين ومحطة مصر في شارع رمسيس ليست بعيدة أيضا.. إننا مع كل تجديد أو تطوير يحافظ على جلال الأماكن وقدسيتها في وجدان الناس.. ولكن الاستثمار وتدوير الأصول الذي يتحدثون عنه لا ينبغي أن يتحول إلى سلاح تدمير وخراب لكل ما هو جميل في حياتنا.

وأنا على يقين أن محافظ القاهرة الصديق د. عبد العظيم وزير لن يقبل أبدًا تخريب محطة مصر تحت دعوى التطوير أو إعادة الاستثمار وأن حديقة الحيوان لا ينبغي أن يمسها أحد بسوء وأن ما حدث لكوبري أبو العلا جريمة لا ينبغي أن تتكرر وإن كنت أتمنى أن يجمعوا أشلاءه المتناثرة في كل مكان.. من أين سنأتي بأشجار تشبه أشجار حديقة الأورمان؟! لقد كنت سعيدًا مع الملايين ونحن نشاهد عمليات تجديد أسود

كوبري قصر النيل لنحافظ على جمالها وبريقها ومكانتها في قلوب الناس.. هناك أشياء لا تقدر بالمال وإذا كانت أسعار الحديد قد ارتفعت فهذا لا يبرر أن تفكك الكباري والأسوار حتى يزداد تجار الحديد ثراء.

أذكر يومًا ونحن في لقاء مع الرئيس مبارك في معرض الكتاب أنني سمعته يقول في أحيان كثيرة أشعر بالزهو والفخر وأنا أشاهد دهشة وإعجاب رؤساء الدول وهم يقفون في ذهول أمام قصورنا التاريخية يبدون إعجابهم بها.. وأشعر أننا نملك تراثًا عظيمًا وجميلًا ورائعًا.

إذا كانت عمليات تسقيع الأراضي قد نجحت في تدمير ثروتنا العقارية فهذا لا يعطينا الحق أن نبيع حديقة الحيوان أو نهدم عمارات شارع عماد الدين أو نغير ملامح محطة مصر.

اتركوا لنا بعض ذكرياتنا فهي آخر ما بقي لنا في هذا الوطن.

ويبقى الشعر

ما كنتُ أعلمُ

أنَّ آخرَ ما سيبقى في شحوبِ العمرِ

قنديلٌ كسيحْ..

ما كنتُ أعلمُ

أنَّ آخرَ ما سيبقى

فوق أطلالِ الربوعِ الخضرِ

عصفورٌ جريحْ..

ما كنتُ أعلمُ

أن دندنةَ اللَّيالي

الراقصاتِ مع الأمانِي

سوفَ تصبحُ قبضَ ريحْ..

ما كنتُ أعلمُ

أنني كمصارعِ الثيرانِ

يقفزُ في الهواءِ

ويرتمي في الأرضِ

ثم يموتُ.. والدنياَ تصيحْ..

لا شيء يبقى من صياحِ الناسِ

غيرُ سحابةٍ تبكي

على الدم الذبيحْ

ثورٌ وإنسانٌ وموتٌ ظالمٌ

يتعانقانِ مع النهايةِ

بينما الدنيا تهللُ بالمديحْ

الكلُّ في صمتٍ مضى

ومع النهايةِ.. يستريحْ..

ـ قصيدة «هل كنت تعلم» سنة ١٩٩٨.

الحكومة.. والمفلسون في الأرض(*)

من حق الحكومة بل من واجبها ومسئوليتها أن تبحث عن موارد جديدة لتمويل ميزانية الدولة وتغطية العجز فيها وتلبية احتياجات المواطنين في الدعم والخدمات والصحة والتعليم وغير ذلك من جوانب الإنفاق الضرورية.. لا خلاف بيننا حول ذلك كله.. ولكن ما هي المصادر التي ينبغي أن تتجه إليها يد الدولة؟ هل هي الجيوب المفلسة التي لا تملك نفقات يومها.. أم هي الخزائن التي تكدست بأموال الشعب ولم تدفع ما عليها من ضرائب ومستحقات؟! إن الحكومة في أحيان كثيرة تخطئ الطريق وبدلًا من أن يتحمل القادورن نصيبهم في هذه الموارد فإنها تتجه في أحيان كثيرة إلى الملايين من الموظفين والحرفيين والمهنيين وكلهم تجوز فيهم زكاة المال كما أفتى يومًا شيخنا الراحل فضيلة الإمام الشعراوي رحمة الله عليه.. والغريب في الأمر أن الحكومة دائمة التفتيش في جيوب غير القادرين وقليلًا جدًّا ما اقتربت من أصحاب الحسابات الضخمة سواء كانوا مقيمين بيننا أو هربوا بما أخذوا وتركوا لنا الحيرة والدهشة وقلة الحيلة.

وهنا أريد أن أضع بعض التساؤلات حول الأنشطة الحقيقية التي ينبغي أن تذهب إليها يد الحكومة.

أولًا: إن النشاط العقاري هو الاستثمار الأكبر والأوسع في مصر طوال السنوات الماضية سواء كان متمثلًا في تجارة الأراضي أو تجارة الشقق والعقارات.. والذي يحدث أن تقسيمات الأراضي التي اشتراها أصحابها بجنيهات قليلة قد بيعت

(*) جريدة الأهرام (٧/ ٣/ ٢٠٠٨).

بالملايين.. وهذا بجانب الأراضي الزراعية الخصبة التي تحولت إلى مبانٍ وتم تقسيمها وبيعها في شكل عمارات سكنية.. ولنا أن نتصور آلاف الأفدنة في كردونات المدن الكبرى التي تحولت إلى عمارات وناطحات سحاب.. فهل أخذت الحكومة حق الشعب في هذا الأراضي.. وهل أخذت حق الشعب في مئات الملايين من الشقق التي باعها المقاولون وخرجوا منها دون أن يدفعوا قرشًا واحدًا للدولة؟! إن النشاط العقاري في مصر حقق بلايين الجنيهات من الأرباح التي لم تحصل الدولة على شيء منها فأين كان حق الشعب في ذلك كله.. أين حقه في المدن الجديدة التي تم توزيعها على المحظوظين في الدولة المصرية؟!

ثانيًا: ماذا عن المشروعات السياحية في المناطق المهمة من الفنادق والموتيلات والقرى السياحية والمباني؟ لقد قدمت الدولة لهذه المشروعات مئات الملايين في صورة قروض.. وقدمت مئات الملايين من الأمتار في صورة أراضٍ.. وقدمت إعفاءات ضريبية لسنوات طويلة.. بجانب إعفاءات جمركية في حالات كثيرة وجمع المستثمرون سواء كانوا مصريين أم عربًا أم أجانب مئات الملايين من الدولارات في هذه الأنشطة.. فماذا قدموا للحكومة.. وماذا قدم الذين أقاموا منتجعات شرم الشيخ والغردقة وطابا والسواحل والفنادق الكبرى التي لا توجد فيها غرفة خالية.. ماذا قدم أصحاب سلاسل المطاعم الكبرى التي انتشرت في كل مكان وكيف استفادوا من الإعفاءات الضريبية سنوات طويلة ثم باعوا المشروعات قبل أن تنتهي فترة السماح الضريبي وطاروا دون أن يدفعوا حق الشعب؟!

ثالثا: ماذا عن المشروعات الكبرى التي باعوها لجهات أخرى عربية وأجنبية ببلايين الجنيهات؟! هل في عقود البيع شرط يرتب حقوقًا للدولة المصرية في حالة البيع لطرف آخر؟! وهل حصلت الحكومة على حقوقها في هذه الصفقات؟! إن المسئولين يعلمون فأين المشروعات التي باعوها لهؤلاء الأشخاص ومن منهم باعها بعد ذلك وكم كسب فيها.. فأين حق الدولة وحق الشعب في كل هذه الصفقات؟! لقد باعت الدولة مصانع الأسمنت والحديد والفنادق والمصانع التي باعها هؤلاء لمستثمرين آخرين.. فهل سدد هؤلاء الضرائب.. وماذا عن المصانع التي تم بيعها ثم تحولت إلى أراضي بناء وقوائمها معروفة في أجهزة الدولة الرقابية وغير الرقابية.. فهل دفع هؤلاء مستحقات الشعب المسكين الذي تطارده الآن قوانين الحكومة؟!

رابعًا: ماذا عن مشروعات الخدمات التي تخلصت منها الحكومة وباعتها مثل شركات الاتصالات والبنوك والمصانع والمرافق.. هل تدفع هذه المنشآت ما عليها من ضرائب.. وكم دفعت.. أم أنها دخلت في سراديب الإعفاءات الضريبية التي لا تنتهي؟! إن هناك مشروعات خدمات كثيرة باعتها الدولة ومنها على سبيل المثال شركات المحمول التي تحقق أرباحًا خيالية.. فأين حق الناس؟!

خامسًا: ماذا عن الخدمات الصحية والتعليمية في المستشفيات الخاصة والجامعات والمدارس الخاصة التي انتشرت في كل مكان وبأسعار خيالية.. وهل تؤدي هذه المستشفيات ما عليها من ضرائب أو خدمات مجانية.. ماذا عن شركات الأدوية الخاصة مع الارتفاع الرهيب في أسعار الأدوية التي تهدد كل بيت مصري الآن في صحته وعمره؟ هذه كلها مجالات تحقق الكثير جدًّا من الأرباح لأصحابها فإذا كان الربح حقًّا.. فهناك حق آخر للمجتمع.

هذه بعض الأنشطة التي توسعت وأصبحت تمثل موارد ضخمة لأصحابها.. ولكن هناك حقًّا ضائعًا لهذا الشعب ويجب أن يحصل عليه إذا كنا بالفعل جادين ونحن نتحدث عن شيء اسمه العدالة الاجتماعية.

لو أن الحكومة بالفعل التزمت بقوانين العدالة وسعت إلى الحصول على حقها والذي هو حق الشعب ما لجأت كل يوم إلى فرض أعباء جديدة على أصحاب الدخول البسيطة من الموظفين الغلابة.. إذا كانت الحكومة جادة بالفعل في تحقيق شيء اسمه العدالة الاجتماعية فعليها أن تتخذ إجراءات جادة لحماية حقوق المواطنين.

نحن أمام قطاعات استثمارية وأنشطة ضخمة تستطيع الحكومة إذا أرادت أن تغطي عجزها المالي من هذه القطاعات.. ولا يعقل أبدًا أن يتساوى دخل الموظفين مع دخل أصحاب المدن وشركات السياحة وتجار العقارات والأراضي وأصحاب مصانع الحديد والأسمنت والسيراميك والصفقات الكبرى التي تمت في برنامج الخصخصة ثم بيعت لطرف ثالث لأنها بالمليارات.. يجب أن تبحث الحكومة إذا كانت بالفعل جادة في زيادة مواردها عن أصحاب الأبراج التي غطت سماء المدن الكبرى في كل أرجاء المحروسة.. يجب أن تبحث عن أصحاب المنتجعات على الشواطئ الفيزوزية.. أما أن تتربص من وقت لآخر بالكادحين والمهنيين والموظفين وطوابير الغلابة فإن ذلك يتنافى مع أبسط قوانين الرحمة والعدالة.

سمسار أراض(*)

الأرض هي الثروة الباقية لأنها تعني استمرار الحياة.. وهي لا تخضع مثل غيرها من مصادر الثروة لمخاطر الاستثمار العادية.. وهي تمثل بكل المقاييس مصدر الأمن والأمان للأجيال القادمة؛ فهي شيء مقدس تتوارثه الشعوب أجيالًا بعد أجيال.. وفي الأرض عاش آباؤنا واحتواهم ترابها الطاهر.. ولهذا أشعر منذ فترة بخوف شديد من حمى بيع الأراضي التي تجتاح حكومتنا الرشيدة حيث لا يمضي يوم واحد دون أن يكون هناك مزاد لبيع مساحة من الأراضي خاصة أراضي البناء في المناطق الرئيسية.. وقد كانت الحكومة دائمًا تمثل عامل استقرار في أسعار بيع الأراضي حيث كانت تتدخل في الوقت المناسب وتبيع بعض ما تملك للمواطنين الراغبين في البناء بأسعار مناسبة.. ولكن الغريب في الأمر أن الحكومة الآن هي التي تقود عمليات المضاربة في أسعار الأراضي حتى وصلت بها إلى أرقام خيالية.. والأغرب أن هذه الأراضي التي تباع في المزادات تقع في مناطق مهمة وحساسة من قلب العاصمة المكدسة بملايين البشر والسيارات والمصالح.

لا أعتقد أن هناك دولة في العالم تقيم مزادات لبيع أراضيها بآلاف الأفدنة كما يحدث في مصر الآن.. إن العرف السائد أن الحكومات تقدم خرائط بما لديها من قطع الأراضي إلى أصحاب المشروعات من المستثمرين ورجال الأعمال بحيث يختار المستثمر مساحة الأراضي التي تتناسب مع طبيعة مشروعه وهنا يتم نوع من التنسيق بين المشروعات المختلفة وطبيعة كل منها لأن هناك اختلافًا بين مصانع تقام في مناطق

(*) جريدة الأهرام (٢٥/ ٥/ ٢٠٠٧).

صناعية أو مساكن للمواطنين تحتاج للهدوء والسكينة أو مناطق خدمات أو ترفيه.. ولا يستطيع مستثمر أن يشتري مثلا مائتي فدان مباني في مدينة مثل لندن أو باريس دون أن يقدم مشروعًا مدروسًا واضحًا للحكومة.. لأن الحكومات هناك لا تبيع الأراضي من أجل أن يضارب فيها أصحاب رؤوس الأموال.. إن المشروع الاستثماري لديهم يسبق رغبتهم في جمع الأموال خاصة أن مثل هذه الصفقات هي الطريق الطبيعي للمضاربات في سوق الأراضي، والأغرب من ذلك أن الهدف من إنشاء المدن الجديدة كان التوسع لتوفير مساكن لمحدودي الدخل فكيف تحولت إلى صفقات لبيع الأراضي؟!

كانت المدن الجديدة هي الرئة التي يتنفس منها فقراء مصر ويحلمون فيها ببيت صغير آمن.. فأين يذهب هؤلاء الآن؟!

إن الذي يحدث في مصر الآن شيء في منتهى الغرابة.. نحن أمام حكومة باعت في مزادين أراضي في قلب القاهرة قيمتها ١٧ مليارًا و٦١٤ مليون جنيه شملت ٨٠ فدانًا في القاهرة الجديدة و ٢١٠ أفدنة في مدينة ٦ أكتوبر و ٧١٠ أفدنة في مدينة الشيخ زايد أي أننا أمام أكثر من ألف فدان من أراضي البناء أي أكثر من أربعة ملايين متر.. وهنا نجد أمامنا أكثر من سؤال:

هل حددت الحكومة صورة المشروعات التي ستقام على هذه الأراضي أم أنها تركت لأصحاب الأموال الحق في استخدامها كما يشاءون دون تخطيط أو دراسة؟ وكيف يحدث ذلك في عاصمة يقترب سكانها من ٢٠ مليون إنسان.. هل تتحول هذه الأفدنة إلى مساكن.. ولمن هذه المساكن وإذا كانت مخصصة للمشروعات فما هي نوعية هذه المشروعات.. وهل تحول نشاط الحكومة الاقتصادي إلى مضاربات ومنشآت عقارية فقط.. ولماذا لم تعلن الحكومة عن هذه المشروعات قبل بيع الأراضي وتسليمها لأصحابهاأفدنة؟

ما هو السر في هذا التفاوت الرهيب في أسعار الأراضي أفدنة؟! لقد باعت الحكومة ٧٠٠٠ متر في ميدان التحرير بسعر ١٠ آلاف جنيه للمتر في صفقة مريبة ثار حولها لغط شديد، ثم باعت أخيرًا ٨٠ فدانًا في القاهرة الجديدة بسعر ٤٠٠٥ جنيهات للمتر الواحد.. أي الأرقام أقرب للشفافية والنزاهة؟!

إذا كان سعر متر الأرض في القاهرة الجديدة قد وصل إلى ٤٠٠٥ جنيهات فكم سيصل سعر متر البناء أمام أسعار الحديد والأسمنت والمضاربات فيها؟! وبعد ذلك يقال إن هذه الأراضي سوف تخصص لمحدودي الدخل.. لو أننا افترضنا أن سعر الأرض ٤٠٠٥ جنيهات للمتر فإن سعر متر البناء لن يقل عن خمسة آلاف جنيه أي أن سعر الشقة مساحة مائة متر سوف يصل إلى ٥٠٠ ألف جنيه.. فمن أين سيأتي محدودو الدخل بهذه الملايين.. وماذا يفعل فقراء مصر وشبابها الحائر أمام مضاربات الأراضي ومافيا الحديد والأسمنت؟!

تقول الحكومة إن هذه المناطق ستحتاج لمبلغ ١٥ مليار جنيه لتوصيل الخدمات إليها وهذا يعني أن الحكومة ستدفع هذا المبلغ ويتبقى لها ٢ مليار جنيه من إجمالي المزاد.. فماذا أخذ الشعب من هذه الصفقة إذا كان عائدها كاملًا سوف يستخدم لتوفير الخدمات لأصحاب هذه المشروعات؟! إن المتبع في دنيا الاستثمار أن يتحمل أصحاب المشروعات قيمة تكاليف الخدمات في نطاق صفقات البيع أو الشراء.. ولكننا بذلك نقدم الأرض بلا مقابل لأصحاب الأموال إذا خصمنا منها تكاليف الخدمات والمرافق.

لا أحد يعرف لماذا هذا الإصرار الغريب من جانب الحكومة على بيع مساحات كبيرة من الأراضي بهذه الصورة المريبة.. إن الحكومة تركز الآن كل نشاطها الاقتصادي في عمليات بيع أصول الدولة المصرية سواء كانت مصانع أو أراضي وهذا أمر يتعارض تمامًا مع الرغبة في زيادة الإنتاج والتوسع في إيجاد فرص أكبر للعمالة وزيادة موارد الدولة.

إن أهم الأحداث الاقتصادية في مصر الآن هي صفقات البيع.

بنك الإسكندرية ١٦ مليار جنيه.. شبكة الاتصالات الثالثة ١٦ مليار جنيه.. أرض العلمين بالساحل الشمالي ٦ مليارات جنيه.. أرض القاهرة الجديدة والشيخ زايد و٦ أكتوبر ١٧ مليار جنيه.. لماذا كل هذه السرعة في البيع مع البطء الشديد في مشروعات أخرى مثل مشروع مصر النووي في منطقة الضبعة الذي أسدل عليه الستار؟!

هناك سؤال ينبغي أن نجد الإجابة عنه: أين تذهب هذه الأموال.. هل تدخل في

نطاق الإنفاق الحكومي.. أم تسد عجز الميزانية.. أم تستخدم في سداد الديون.. وماذا يقال إذا كان الإنفاق الحكومي سرداب طويل مظلم لا نهاية له.. والعجز في الميزانية يزداد عامًا بعد عام والديون تتضخم.. فأين تذهب كل هذه المليارات؟! لقد وصلت الديون إلى ٧٢٧ مليار جنيه بزيادة تصل إلى ١٠٠ مليار جنيه سنويًا منها ٦١ مليار جنيه عجزًا في الميزانية.. فهل نبيع الأراضي لشراء السيارات وتمويل مهرجانات الحزب الوطني وانتخاباته والوفود المسافرة للخارج؟!

ألم يفكر أحد في مخاطر بيع هذه المساحات الكبيرة من الأراضي لغير المصريين وما هو السر في تدفق كل هذه البلايين لشراء الأراضـي المصرية؟! إن أسرع المشروعات الصناعية بيعًا هي تلك التي تقع على مساحات كبيرة من الأراضي.. وقد اشترى رجال الأعمال المصانع وفككوها وطردوا عمالها وباعوها أرضًا خالية لمشروعات عقارية كما حدث في شركة الزيوت وشركات أخرى كثيرة دفعت في شراء المصانع مبالغ هزيلة وباعتها كأراض بأرقام خيالية.. إن هناك قصصًا كثيرة عن أياد خفية وراء صفقات بيع الأراضي في الفترة الأخيرة.

لقد اتصل بي أخيرًا المستشار د. جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وأخبرني أن الجهاز يعد الآن تقريرًا ينتهي منه خلال أيام حول عمليات بيع مشروعات القطاع العام في برنامج الخصخصة طوال ١٥ عامًا من حيث الحصيلة والمشروعات واستخدام هذه الموارد. وأرجو من المستشار الملط أن يضع في حساباته صفقات بيع الأراضي التي تمت والمشروعات الصناعية الكبرى التي باعتها الدولة وتحولت إلى أراضي بناء في القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى لأن ما حدث جريمة لا ينبغي السكوت عليها.

إن موارد الدولة المصرية الآن تقوم على ثلاثة محاور أساسية.. الأول هو الجباية التي تحصلها الدولة في صور ضرائب.. والمصانع التي يتم بيعها.. ومساحات الأراضي التي تقام لها كل يوم المزادات.. وإذا سألت: وأين الإنتاج والتصنيع والعمل والنشاط الاقتصادي المؤثر والفعال؟! فلن تجد من ذلك شيئًا وهذه كارثة أن تتحول الحكومة إلى سمسار أراض.

خطايا الحكومة.. بأثر رجعي(*)

خسرت مصر هذا الأسبوع قضية خطيرة أمام القضاء الأمريكي ستدفع بمقتضاها ٥٠ مليون دولار «حوالي ٣٠٠ مليون جنيه» لمجموعة من رجال الأعمال الإسرائيليين والقطريين والإيطاليين من أصل مصري بسبب إلغاء الحكومة المصرية صفقة لبيع ٤٠ ألف متر من الأراضي في شرم الشيخ لإقامة مجموعة من الفنادق.. وكانت القضية مرفوعة أمام مركز التحكيم الدولي في واشنطن وتولى مسئولية الدفاع عن الجانب المصري فيها مكتب «ماكنز» الإنجليزي الشهير للمحاماة ممثلًا لوزارة السياحة المصرية.

وكانت هذه القضية هي نقطة البداية لاكتشاف مخطط إسرائيلي لشراء مساحات كبيرة من الأراضي في سيناء بالتعاون مع عدد من رجال الأعمال القطريين يساندهم مسئول قطري كبير ومجموعة من رجال الأعمال الإيطاليين من أصول مصرية.. وكان جهاز الأمن القومي المصري قد اكتشف جوانب الصفقة المريبة وتقرر إلغاؤها بالكامل رغم أن مصر كانت قد وقعت بالفعل عقود الصفقة ومن هنا لجأ رجال الأعمال القطريون والإسرائيلون والإيطاليون «المصريون» إلى التحكيم الدولي.

كانت هذه القضية هي السبب الرئيسي وراء كل ما كتب عن محاولات إسرائيل شراء الأراضي في مصر خاصة في سيناء.. كنت أعرف تفاصيل القصة وقررت عدم الكشف عن جوانبها إلا بعد صدور الحكم الدولي والذي جاء وللأسف الشديد إدانة قاسية للحكومة المصرية التي وقعت هذا الاتفاق في عهد رئيس الوزراء السابق د. عاطف

(*) جريدة الأهرام (١/ ٦/ ٢٠٠٧).

عبيد الذي كان وراء هذه الصفقة.. ولهذه القصة بداية.. فقد تقدم عدد من رجال الأعمال الإيطاليين من أصل مصري.. وإن كانوا يحملون ثلاث جنسيات في وقت واحد هي الإيطالية والمصرية واللبنانية.. وكان معهم عدد من رجال الأعمال القطريين إلى رئيس الحكومة في ذلك الوقت د. عاطف عبيد لشراء مساحة ٤٠ ألف متر مربع في قلب مدينة شرم الشيخ لإقامة سلسلة من الفنادق والقرى السياحية.. وللأسف الشديد.. إن الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء قد وافق على هذه الصفقة على أساس أن باب الاستثمار مفتوح للجميع.. ولكن اتضحت لأجهزة الأمن القومي أبعاد كثيرة في هذا الموضوع.. وأصر د. عاطف عبيد على إتمام الصفقة وحدث خلاف شديد بين رئيس الحكومة ووزير السياحة في ذلك الوقت د. ممدوح البلتاجي الذي رفض الصفقة.. وهنا بدأت المعلومات تتوارد حيث اتضح أن وراء رجال الأعمال القطريين مسئول قطري كبير وأن المساحات الضخمة من الأراضي يتم شراؤها لحساب إسرائيل.. وللأسف الشديد.. إن الصفقة كانت قد تمت بالفعل ووقعت مصر اتفاقًا بذلك ولكنها تراجعت عن هذا الاتفاق بعد أن تأكدت أن التمويل إسرائيلي وأن رجال الأعمال القطريين والإيطاليين اللبنانيين من أصل مصري ليسوا أكثر من واجهة لجهات إسرائيلية تسعى لشراء مساحات كبيرة من الأراضي في سيناء.. وعندما علم الرئيس حسني مبارك بهذه القصة أصدر قراره التاريخي بحظر بيع الأراضي في سيناء لغير المصريين.. وكانت هذه القصة هي السبب الرئيسي في صدور هذا القرار.

ولم تنته القضية عند هذا الحد فقد رفع رجال الأعمال القطريون والإيطاليون من أصل مصري قضية أمام مركز التحكيم الدولي في واشنطن بصفتهم أجانب وطالبوا الحكومة المصرية بدفع ٥٠ مليون دولار تعويضًا عن الأضرار التي لحقت بهم.. والحقيقة أن الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق هو الذي يتحمل نتيجة هذه الكارثة من بدايتها وحتى نهايتها الدامية التي كلفت الدولة المصرية أخيرًا خمسين مليونًا.

والآن حسم القضاء الأمريكي القضية وحكم بصرف التعويضات التي طلبها رجال الأعمال المتآمرون لحساب إسرائيل سواء الإيطاليين من أصل مصري أو القطريين..

ولكن المؤكد أن هناك أطرافًا مصرية تتحمل مسئولية توقيع هذا الاتفاق وعلى رأسهم د. عاطف عبيد رئيس الحكومة الذي ساند هذا الاتفاق ودعمه ووافق عليه.

ولعل هذه القضية هي التي جعلتني أنبه أكثر من مرة إلى ضرورة كشف أبعاد الصفقات الضخمة في بيع الأراضي المصرية سواء في سيناء أو الوادي؛ لأنني أشعر أن هناك مافيا إسرائيلية تحيط بنا وتريد شراء كل شيء وأي شيء وهي تتخفى وراء أسماء كثيرة عربية ومصرية وأجنبية.. وهنا ينبغي أن أنبه أن هناك حالات ينبغي أن نتوقف عندها خاصة بين مزدوجي الجنسية من الأجانب من أصل مصري وبعض الأشقاء العرب وبعض المصريين الذين يدخلون شركاء في المشروعات ويتم بيع الأراضي لهم على أساس أنهم مصريون.. وبعد أن تنتهي المشروعات ويتم استكمالها «يتخارج» هؤلاء من المشروعات تمامًا وتصبح ملكًا للأجانب بالكامل بما في ذلك الأراضي التي تقام عليها المشروعات والتي لا يحق للأجانب تملكها بحكم القانون.. وقد حدثت كارثة مشابهة في الأسابيع الأخيرة عندما وقعت مصر اتفاقًا مع إحدى الشركات الفرنسية لشراء أراضي ميدان التحرير وتبلغ مساحتها ٧٠٠٠ متر بسعر عشرة آلاف جنيه للمتر الواحد وقد تناولت هذه الصفقة في أكثر من مقال حتى تم وقفها.. ولكن الشركة الفرنسية رفعت قضية أخرى على الحكومة المصرية تطالب بالتعويض وتدخلت جهات عليا رسمية في فرنسا لعدم وقف هذه الصفقة رغم أن سعر بيع الأرض في ميدان التحرير لا يقل عن ٥٠ ألف جنيه للمتر أي خمسة أضعاف السعر الذي باعت به الحكومة الحالية الأرض للشركة الفرنسية.. وللأسف الشديد إن مصر خسرت في السنوات الأخيرة جميع قضايا التعويضات التي رفعتها شركات أجنبية على الحكومة المصرية أمام القضاء الدولي رغم أنها عقود مشبوهة ومريبة ابتداء ببيع الأراضي في سيناء للإسرائيلين وانتهاء بصفقة أراضي ميدان التحرير ولكن لأن كل شيء يتم بسرعة مريبة فإن المسئولين في الدولة يوقعون العقود والاتفاقات دون النظر إلى نتائج ذلك كله.

والواضح الآن أننا أمام عملية اختراق كبيرة هدفها شراء الأراضي في مصر سواء من خلال الذين يتخفون وراء أسماء مصرية أو عربية أو من أصحاب الجنسيات المزدوجة.. إن أجهزة الأمن القومي في مصر تدرك خطورة ذلك وهي تسعى بكل

الوسائل لكشف الحقائق ولكن هناك ظواهر غريبة تتجسد في الارتفاع الرهيب في أسعار الأراضي في مصر وهي تطرح سؤالا ضروريًا: من أين كل هذه الأموال.. ولماذا الأراضي بالذات ولحساب من يتم ذلك؟! لقد اشترى عدد كبير من رجال الأعمال المصريين مصانع مصرية مهمة وخطيرة بشراكة أجنبية ثم انسحبوا منها وأصبحت ملكًا للأجانب فقط؛ وقد حدث ذلك في صناعات أساسية تعرفها الحكومة ومنها مصانع الأسمنت.. وهي تعرف أيضًا من اشترى ومن باع ومن تخارج متحايلًا على قانون ملكية الأراضي في الدولة ونسب المشاركة في المشروعات بين المصريين والأجانب كما تحددها القوانين.

والسؤال: من الذي اشترى هذه المصانع.. ولماذا انسحب المصريون منها تاركين كل شيء للأجانب.. وهل هذا أمر طبيعي خاصة مع زيادة نسبة تخارج المصريين وحلول الأجانب مكانهم؟ إننا جميعًا نشجع الاستثمار والإنتاج والتصدير وفتح فرص جديدة لشبابنا في العمل والاستقرار..ولكن يجب أن نفتح عيوننا حتى لا نجد أنفسنا رهينة في أيادٍ لا ترحم.. فهل تراجع الحكومة قوائم ما يباع في مصر الآن؟!

أما قضية بيع الأراضي في سيناء التي تورط فيها رئيس الحكومة السابق د. عاطف عبيد فيجب أن نسأل أنفسنا بأمانة: على من تقع مسؤلية دفع هذه التعويضات التي قررها التحكيم الدولي للإسرائيليين والقطريين والإيطاليين من أصل مصري.. وما هو نصيب رئيس الحكومة السابق في المسئولية.. هل يدفع د. عاطف عبيد هذه التعويضات من ماله الخاص.. وهو يتقاضى أكثر من مليون دولار راتبا سنويا في المصرف العربي الدولي؟!

ما زلت أؤكد أن الجرائم لا تموت حتى وإن كانت بأثر رجعي.

وخسرت مصر القضية(*)

هناك خبر حملته لنا الأحداث في الأسبوع الماضي يؤكد أن الحكومة المصرية قد خسرت قضية مهمه أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بالبنك الدولي والذي أصدر حكمًا يقضي بأن تدفع الحكومة المصرية تعويضًا قدره ١٣٢ مليون دولار أي حوالي «٧٤٠ مليون جنيه مصري» لرجل الأعمال المصري وجيه سياج صاحب شركة سياج للاستثمارات السياحية وصاحب أحد الفنادق بالهرم.. كان سياج قد رفع قضية أمام المركز الدولي ضد الحكومة في أغسطس عام ٢٠٠٥ بعد أن قررت إلغاء عقد شراء ٦٥٠ ألف متر مربع من الأراضي في منطقة طابا بسعر ١٥٠ قرشًا للمتر بمبلغ إجمالي قدره ٩٧٥ ألف جنيه.. وكان السبب في إلغاء التعاقد أن رجل الأعمال تعاقد مع شركة لومير هيلدنجز ليمتد الإسرائيلية لإنشاء مشروع سياحي مشترك في سيناء.

كنت قد تناولت هذه القضية في أكثر من مقال منذ عامين وبالتحديد في شهر يونيه عام ٢٠٠٧ كنموذج للقرارات والعقود العشوائية التي وقعتها حكومات مصر المتعاقبة لبيع أراضي الدولة بصورة جزافية وغير مدروسة.. لو كانت الحكومة يومها دخلت في مفاوضات مع رجل الأعمال لتسوية القضية وتقديم تعويض مناسب ما وصلت الأمور إلى هذه الكارثة.. إن هذه القضية تعتبر نموذجًا فجا لعلميات بيع الأراضي المصرية.. لقد قامت الدولة بتوزيع مساحات هائلة من الأراضي في مناطق كثيرة بأسعار هزيلة ووقعت عقودًا هنا وعقودًا هناك.. حدث هذا في الغردقة..

(*) جريدة الأهرام (١٢/ ٦/ ٢٠٠٩).

وشرم الشيخ وطابا.. ودهب والطريق الصحراوي وطريق الإسماعيلية ووصلت هذه القرارات العشوائية إلى مناطق بعيدة في الواحات ومطروح والعلمين والساحل الشمالي.. القصة باختصار شديد قصة المال السايب في وليمة اللئام.

تعاقد وجيه سياج مع الحكومة على شراء ٦٥٠ ألف متر تمتد على مساحة ٨ كيلو مترات على الحدود مع إسرائيل في منطقة طابا ولأنها قريبة من إسرائيل سال لعاب جنرالاتها القدامى على هذه الصفقة.. وفي عام ٩٤ وقع رجل الأعمال المصري اتفاقا مع الشركة الإسرائيلية لإنشاء مشروع سياحي مشترك.. ولكن الحكومة المصرية قررت إلغاء التعاقد أمام ضرورات الأمن القومي وضوابط الاستثمار في سيناء وقررت تخصيص الأرض للمنفعة العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٠٢ إلا أن د. عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق أصدر القرار رقم ٣١٥ لسنة ٢٠٠٣ بتخصيص هذه المساحة لمستثمر آخر هو شركة غاز الشرق لتصدير الغاز إلى الأردن.. وهنا بدأت الأزمة بين وجيه سياج والحكومة المصرية ولجأ للقضاء المصري وحصل على أكثر من حكم بالتعويض لم ينفذ منها شيء.. ولأنه يحمل الجنسية الإيطالية مع جنسيته المصرية حمل أوراق القضية وسافر إلى فرنسا ومنها لجأ للتحكيم الدولي وحصل على هذا الحكم وأصبح من حقه الآن وخلال شهر واحد أن يحصل على هذا التعويض وهو أكبر تعويض في تاريخ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في البنك الدولي منذ إنشائه في عام ١٩٦٦.

كان سياج قد طالب في القضية بتعويض اقترب من ٦٠٠ مليون دولار مستندًا إلى سعر الأرض الآن وتعطيل مشروعه السياحي ١٢ عامًا بجانب بعض المنشآت التي أقامها وادعى أنها تكلفت أكثر من ١٣٠ مليون جنيه.. من أخطر الجوانب التي استندت إليها القضية أن هناك ٣ أحكام من مجلس الدولة في مصر لصالح رجل الأعمال لم تنفذها الحكومة.. كانت المحكمة قد تشكلت من ثلاثة قضاة.. القاضي ديڤيد ويليامز من نيوزيلندا.. وفرانسيسكو أوريجو فكيونا من تشيلي.. ومايكل برايلس من استراليا.. وقد صدر الحكم في ١٧٤ صفحة وكان في القضية شاهد من الموساد.. وآخر من لبنان كان يعمل مستشارًا للرئيس السوداني الراحل جعفر نميري.. وثالث كان عضوًا في وفد إسرائيل في مفاوضات التحكم الدولي حول طابا.

الحكم الآن أمام د. أحمد نظيف رئيس الوزراء حيث يبحث مع الهيئة القضائية الموكلة بالدفاع عن الجانب المصري إمكانية الطعن في الحكم من حيث المبدأ بشرط أن يتم ذلك خلال شهر من صدور الحكم.

ولم تكن هذه القضية هي الأولى التي خسرتها مصر ولكن سبق ذلك قضايا أخرى كثيرة.. هذا التعويض الضخم يضع أمامنا عدة نقاط جوهرية يجب أن نناقشها بصراحة خاصة أنه قد يفتح الكثير من الأبواب علينا فما أكثر المغامرين في دنيا المال والاستثمار!

إن هنا اتفاقات وقعتها حكومات سابقة ووزراء مسئولون مع شركات ورجال أعمال ومؤسسات من خلال عقود لم تدرس كما ينبغي وكانت النتيجة مثل هذه التعويضات الضخمة التي ستدفعها الحكومة و ما زالت هذه الأخطاء تطارد الدولة المصرية وهي تمثل ظاهرة من ظواهر الارتجال في أداء الحكومة.

إن عمليات الاستثمار في مصر شهدت أعمال نصب وتحايل من شركات أجنبية سيئة السمعة ولم يكلف الجانب المصري نفسه مسئولية السؤال عن هذه الشركات وتحديد مجالات نشاطها وسمعتها الدولية.. ما أكثر النصابين الذين تسللوا إلى مكاتب الوزراء عندنا وحصلوا على توقيعات واتفاقيات وعقود لم تدرس بصورة كافية ثم ذهبوا بهذه الأوراق ليطالبوا بتحكيم دولي وتعويضات تفوق الخيال!

إن الكثير من رجال الأعمال المصريين يحملون جنسيات مزدوجة ويوقعون اتفاقات بحكم جنسيتهم كمصريين وبعد ذلك يستغلون الجنسية الأجنبية الأخرى في القضايا والمنازعات مع الحكومة المصرية في الخارج وقد حدث ذلك كثيرًا أن رجل الأعمال يحصل على حقوق وامتيازات بجنسيته المصرية ثم يستخدم الجنسية الأخرى إذا اختلف مع الحكومة؛ وفي قضية سياج كان ازدواج الجنسية من أهم أسباب خسارة مصر لهذه القضية لأن سياج أثبت أنه يحمل الجنسية الإيطالية عن والدته رغم أنه تعاقد على شراء الأرض من الحكومة المصرية بصفته مواطنًا مصريًا وفي مصر الآن عشرات من رجال الأعمال وكبار المسئولين لديهم أكثر من جنسية وأكثر من جواز سفر.

إن عقود بيع الأراضي بهدف الاستثمار فيها ثغرات كثيرة ابتداء بسعر الأراضي التي كان يباع المتر فيها بجنيه واحد وانتهاء بهذه المساحات الرهيبة التي وزعتها الحكومة فيما يشبه الأوكازيون.. ولنا أن نتصور رجل أعمال يدفع أقل من مليون جنيه ويحصل على ٦٥٠ ألف متر على حدود إسرائيل ثم في نهاية المطاف يحصل على حكم دولي بهذا المبلغ الرهيب.

أمام القضاء الدولي ومراكز تسوية منازعات الاستثمار أكثر من ١٥ قضية أخرى ضد مصر يمكن أن يحصل أصحابها على تعويضات بمئات الملايين من الدولارات خاصة أن مصر وقعت حتى الآن على أكثر من ١١٤ اتفاقية دولية حول منازعات الاستثمار ويبدو أن المسئولين عندنا لم يكلفوا أنفسهم مشقة قراءة هذه الاتفاقيات.. ولهذا ينبغي أن تتابع مؤسسات الدولة هذه القضايا وتعكف على دراستها من خلال جهات قضائية مسئولة حتى لا تتعرض لخسائر أخرى أمام تعويضات قد تتجاوز كل الحسابات.

إن مثل هذه القضايا تؤثر على سمعة مصر الدولية في مجالات الاستثمار.. كما أن الحكومة ينبغي أن تحترم أحكام القضاء المصري حتى لا يلجأ المتضررون إلى التحكيم الدولي ويحصلون على هذه التعويضات الخرافية.. لقد أبلى فريق الدفاع المصري في القضية بلاء حسنًا ولكن الأخطاء الحكومية والتجاوزات الإدارية والتحايل بجواز سفر أجنبي جعل الكثير من جهد الدفاع يضيع هباء أمام المحكمة الدولية التي أصدرت هذا الحكم.

هذه القضية التي خسرتها مصر أكبر دليل على الأخطاء الكبيرة التي شهدتها عمليات التوزيع العشوائي والعقود الهلامية في بيع أراضي الدولة المصرية أمام حكومات متعاقبة.. وهذه الأراضي التي فرطت فيها مؤسسات الدولة بسعر زهيد.. حق الأجيال القادمة وليست مجرد أوكازيون لمن يشتري.. إن الشيء المؤسف في هذه القضية التي خسرتها مصر أن هذا التعويض ستدفعه الحكومة عن أرض سيناء التي شهدت أروع بطولات شهدائنا وهي التي ما زالت تبحث عن مستثمرين جادين بعد

أن وقعت فريسة المغامرين والسماسرة.. إن هذه الـ٧٤٠ مليون جنيه التي ستدفعها الحكومة كان الأحق بها آلاف الشباب في سيناء وملايين الفقراء في العشوائيات.

ما حدث في أرض طابا أكثر من جريمة.

كانت الجريمة الأولى عندما باعت الحكومة متر الأرض على حدود إسرائيل بسعر ١,٥ جنيه للمتر.. وكانت الجريمة الثانية عندما قررت الحكومة استرداد الأرض من رجل الأعمال للمنفعة العامة ثم سربتها في صفقة مريبة لمستثمر آخر.. أما الجريمة الثالثة فهي عدم احترام أحكام القضاء المصري بصرف تعويضات قررها وكانت خمسة ملايين جنيه فقط مقابل فسخ القعد.. وتأتي الجريمة الرابعة وهي أن يتحمل الشعب المصري الغلبان هذا التعويض المخيف وهو ٧٤٠ مليون جنيه نحن أمام مسئولين.. أم أمام عصابة؟!

أعتقد أن هناك قواعد قانونية تحاسب المسئولين السابقين عن أخطائهم بأثر رجعي؛ بمعنى أن خطأ المسئول وهو في السلطة لا يسقط بالتقادم خاصة إذا ترتبت عليه نتائج سيئة كما حدث في هذه الجريمة ولا أقول القضية.. والسؤال الآن: أليس من واجب الحكومة الحالية ومجلسي الشعب والشورى محاسبة المسئولين السابقين الذين شاركوا في هذه المهزلة أم أن الشعب الغلبان هو الذي سيدفع ثمن هذه الأخطاء في كل الحالات؟!

المطلوب الآن البحث عن المسئولين والمشاركين في هذه الفضيحة الدولية ومعاقبتهم بأثر رجعي.

لم تتركوا شيئًا لنا!(*)

لا بد أن أعترف أنني ضد مسلسل البيع العشوائي الذي يجري في مصر الآن.. وأنني على يقين أن هناك أشياء كثيرة بيعت ما كان ينبغي لها أن تباع، فليست كل الأشياء قابلة للبيع.. وليس من حق جيل أن يتخلص بهذه الصورة الضارية من أصول وممتلكات وطن هي بكل المقاييس حق ثابت لأجيال قادمة.. إن قصة الأراضي في مصر وتوزيعها وتخصيصها وعرضها أخيرًا في مزادات واحدة من أخطر قصص نهب المال العام والاعتداء على ثروة هذا الشعب.

وفي الأسبوع الماضي ثارت الدنيا وتسابق المسئولون في تصريحاتهم النارية ولم تكن لدى أحد منهم الشجاعة لكي يكشف الوجه القبيح لسياسة توزيع وبيع واستنزاف الأراضي في مصر.. لقد ضاقت المحاكم المصرية بقصص التجاوزات في عمليات تخصيص الأراضي في كل ربوع مصر دون استثناء.. وانتقلت الحكومات من سياسة وضع اليد إلى البيع إلى التخصيص ثم أخيرًا إلى المزادات وفي كل الحالات كانت هناك جريمة هي الاعتداء على ثروة فقراء مصر من الأراضي.. وللأسف الشديد إن سياسة الارتجال والسرعة وعدم الشفافية أوقعت المسئولين في أخطاء قانونية غابت فيها كل الحسابات حينما وقعت الحكومات الحالية والسابقة صفقات وعقودًا دون دراسة أو فهم مما أوقعنا تحت طائلة القانون الدولي وأصبحت قضايا منازعات الاستثمار في مصر بندًا ثابتًا أمام المحاكم الدولية وقد خسرناها جميعًا.. وما بين أحكام

(*) جريدة الأهرام (٨/ ٦/ ٢٠٠٧).

للقضاء المصري لم تنفذ وأحكام دولية واجبة التنفيذ بتعويضات رهيبة كان مسلسل بيع الأراضي العشوائي في مصر وهو بكل المقاييس جريمة من جرائم هذا العصر.

في الأسبوع الماضي تناولت قضية دولية حول مساحة كبيرة من الأراضي في طابا باعتها الحكومة لأحد المستثمرين ثم استردتها ولجأ هذا المستثمر إلى مركز منازعات الاستثمار بالبنك الدولي واليوم أضع الحقيقة كاملة أمام القارئ من خلال أطرافها الرئيسية.. رئيس الوزراء السابق د. عاطف عبيد.. ووزير السياحة الأسبق د. ممدوح البلتاجي.. ورئيس هيئة الدفاع عن الحكومة المصرية في القضية د. كمال أبو المجد.. وأخيرًا السيد وجيه سياج المستثمر المصري الإيطالي صاحب القضية ومالك الأرض.

اتصل بي د. عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق معاتبًا رغم أنه يعلم مدى تقديري له على المستوى الشخصي.. قال د. عبيد إنني لم أوقع على اتفاق أو قرار تخصيص أراض في طابا لهذا المستثمر وإنه لا دخل لرئيس الوزراء بذلك وإن تملك الأجانب للأراضي في سيناء وحتى الإخوة العرب ممنوع تمامًا وإذا كانت هناك حصص في شركات فلا يتم ذلك إلا بموافقة الأمن القومي ورئيس الجمهورية.. وأضاف د. عبيد: وفي حالة التنازل والبيع من مواطن مصري لمستثمر أجنبي ينبغي أيضًا موافقة هيئة الاستثمار والأمن القومي.. وبالنسبة للمساحة التي تم تخصيصها للسيد وجيه سياج في منطقة طابا فقد حدث ذلك قبل أن أصبح رئيسًا للوزراء وأنا لا أعرف شيئًا عن هذا الموضوع ولكنني أعلم أنه رفع قضية ضد الحكومة المصرية أمام مركز منازعات الاستثمار بالبنك الدولي وللعلم فليس لرئيس الحكومة سلطان على وزير من الوزراء في مجال اختصاصه ولم تكن لي علاقة بعمليات تخصيص الأراضي أو بيعها لأن هذا اختصاص السادة الوزراء كل في مجاله.

على جانب آخر وفي أكثر من مناسبة أكد د. ممدوح البلتاجي وزير السياحة الأسبق أنه لم يوقع عقدًا مع هذا المستثمر الذي يطالب باستعادة الأرض أو صرف تعويضات له وأنه كمواطن مصري من حقه أن يلجأ للقانون المصري في خصومته مع الحكومة.

د. كمال أبو المجد رئيس هيئة الدفاع عن الحكومة في هذه القضية قال إن هناك أخطاء كثيرة شابت هذه القضية خاصة أن صاحب القضية حصل على مجموعة أحكام أمام القضاء المصري لم تنفذ.. وهناك أيضًا شركة إسرائيلية في سراديب القضية.. وكان الدفاع المصري يعتمد في موقفه على أن مركز منازعات الاستثمار ليس من حقه أن يكون جهة التحكيم على أساس أن المواطن مصري ولكن السيد سياج يتمتع بالجنسية الإيطالية وأعلن صراحة أن الجنسية المصرية قد سقطت عنه.. ولهذا قبل مركز الاستثمار القضية وهذه بلا شك تمثل خسارة للجانب المصري في القضية.

في آخر الصورة يأتي كلام صاحب القضية والذي أرسل إليَّ كل أوراقها بالأحكام والقرارات والتوقيعات ولنا أن نتصور صورة الاتفاق وما جاء فيه.

يقول وجيه سياج:

في ٤/ ١/ ٨٩ وقعت عقدًا مع وزارة السياحة بصفتي صاحب شركة سياج للاستثمارات السياحية وإدارة الفنادق لشراء مساحة ٦٥٠ ألف متر مربع «ستمائة وخمسون ألف متر مربع» في منطقة طابا بخليج العقبة على شاطئ البحر الأحمر بسعر إجمالي قيمتة ٩٧٥ ألف جنيه بسعر المتر جنيه ونصف «مائة وخمسون قرشا للمتر».. لإقامة مشروع سياحي خمس نجوم وبدأت في عمليات الإنشاء ودفعت أكثر من ٥٣ مليون جنيه في منشآت ومبانٍ في هذه المنطقة.. ولأن الدولة كلها تتعامل مع إسرائيل بما في ذلك عدد من الوزراء الحاليين الذين يمارسون أنشطة تجارية مع إسرائيل أمام العالم كله وقعت في ٢٣/ ٨/ ٩٤ عقدا مع شركة لوميرهيلد نجز ليمتد الإسرائيلية لتمويل المشروع بنظام «التايم شير» وذلك على أساس أن الدولة كانت تشجع التعاون المصري الإسرائيلي خاصة في مجال السياحة التي فتحنا لها كل الأبواب.. واستدعاني وزير السياحة في ذلك الوقت د.ممدوح البلتاجي وطلب مني إخراج الجانب الإسرائيلي من المشروع لأن ذلك يتعارض مع العقد القائم بيني وبين وزارة السياحة.. وبالفعل دفعت للشركة الإسرائيلية مبلغ ٨٠٠ ألف دولار كانت قد شاركت بها في المشروع وألغيت اتفاقي معها.

فوجئت بعد ذلك بعدة قرارات أسقطت حقي في ملكية الأرض.. في البداية صدر قرار وزير السياحة رقم ٩٣ في ٢٣/ ٥/ ٩٦ بفسخ العقد المحرر بيني وبين الوزارة واسترداد الأراضي موضوع هذا العقد بما عليها من منشآت وإخطار البنوك التي تم الاقتراض منها بهذا القرار.

بعد ذلك تصاعدت الأحداث وصدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٥/ ٢٠٠ بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٢ ونشر في الجريدة الرسمية بالعدد ٣١ بتاريخ ١/ ٨/ ٢٠٠٢ بتخصيص الأرض المملوكة لي للمنفعة العامة.

في عام ٢٠٠٣ أصدر د.عاطف عبيد رئيس الوزراء القرار رقم ٣١٥/ ٢٠٠٣ بتخصيص أرض المشروع المملوكة لي لشركة غاز الشرق لتصدير الغاز إلى الأردن وتم الاستيلاء على الأرض بالكامل بما في ذلك المنشآت والمباني التي تكلفت أكثر من ٥٣ مليون جنيه والتي حصلت عليها دون وجه حق شركة غاز الشرق التي استخدمتها بالكامل.

بعد ذلك لجأت للقضاء المصري في أكثر من دعوى وفي الحكم رقم ٧١٧٤ لسنة ٥٠ القضائية أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمًا بوقف قرار وزير السياحة باسترداد الأرض مع تنفيذ الحكم بمسودته وتغريم وزارة السياحة مبلغ نصف مليون جنيه.. بعد ذلك صدر حكم آخر تحت رقم ٢٢٢٧/ ٥٦ بمحكمة القضاء الإداري بوقف قرار رئيس الجمهورية.. وقرار رئيس الوزراء وإلزام وزارة السياحة بدفع تعويض قدره خمسة ملايين جنيه ولم تنفذ كل هذه الأحكام ولم تحاول الحكومة تعويض ما أنفقته أو دفعته ثمنًا للأرض أو تكاليف للمنشآت بل إنها قدمت الأرض والمنشآت لمستثمر آخر دون وجه حق، وللعلم لست المستثمر الوحيد الذي حصل على هذه المساحة من الأراضي هناك مستثمر آخر حصل على ٥٠ ألف متر وهذه قضية دولية أخرى.

ولم يكن أمامي وأنا أحمل الجنسية الإيطالية مع الجنسية المصرية لأن والدتي إيطالية غير أن ألجأ إلى القضاء الدولي بعد أن عجزت عن الحصول على حقوقي التي قررها لي القضاء المصري في أحكام نهائية.. وأنا أتوقع أن أحصل على تعويض

مناسب في ثمن الأرض التي اشتريتها والمنشآت التي أقمتها أمام مركز منازعات الاستثمار بالبنك الدولي.

كانت هذه أقوال وأوراق صاحب القضية وجيه سياج.

بعد هذه الضجة وكل الملابسات التي أحاطت بالقضية من المسئولين والمستفيدين وقطيع المنتفعين يبقى عندي بعض الأسئلة:

ـ كيف حصل هذا المستثمر على هذه المساحة الرهيبة من الأراضي وبهذا السعر البخس في منطقة طابا بكل ما حملت من الدماء والمفاوضات والمعاناة والألم سنوات طويلة بسبب ٧٠٠ متر اختلفنا عليها مع إسرائيل وأعدناها بالتحكيم الدولي وطلوع الروح؟! وماذا يقول المسئول الذي وقع عقد الصفقة بهذه المساحة الرهيبة وهذا السعر المخزي ٦٥٠ ألف متر مرة واحدة بسعر جنيه ونصف للمتر و٥٠٠ ألف متر لمستثمر آخر بنفس الشروط.. هل هذا معقول؟!

ـ كيف يمكن استبدال مستثمر بآخر ليحل مكانه ويستولي على ممتلكاته في دولة تحترم قوانين الاستثمار؟! وكيف حدث.. هذا التداخل الغريب بين القواعد والقوانين التي تحكم إجراءات الاستيلاء على الأراضي كمنفعة عامة.. والمشروعات الاستثمارية الخاصة وكيف تم الخلط بينهما بهذه الصورة.. وما هي الضمانات التي تجعلنا نتأكد بعدم تكرار ما حدث وما هو موقفنا أمام هذه الفضائح الدولية؟!

ـ ماذا يقول كبار المسئولين الذين أنكروا علاقاتهم بهذه الصفقة طوال الأسبوع الماضي وكأنهم لا يعرفون عنها شيئًا وهم الذين وقعوا عقودها في البداية ثم استردوها ثم باعوها مرة ثانية؟!

هذه جرائم لن تموت.

كارثة التعويضات وخطايا المسئولين(*)

بعد ١٣ عامًا من المحاكم والقضايا والخلافات محليا ودوليا توصلت حكومتنا الرشيدة إلى اتفاق مع رجل الأعمال المصري الإيطالي متعدد الجنسيات وجيه سياج صاحب القضية الشهيرة في أرض طابا.. حصل سياج من حكومة مصر بمقتضى هذا الاتفاق على تعويض قدره ٧٤ مليون دولار أي أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه مصري وجرت التسوية في مدينة الملائكة والجن باريس الجميلة.. ولا أعرف من هم الملائكة في هذا الاتفاق ومن هو الجان.. وهذا المبلغ الكبير يعتبر أضخم صفقة في تاريخ التعويضات المصرية بما في ذلك تعويضات تأميم قناة السويس لأن مصر لم تدفع فيها شيئًا.. ولا أحد يستطيع أن يلوم سياج لأنه حصل على هذا المبلغ ولكن اللوم على حكومات لم تدرك معنى المسئولية وأمانة المنصب وحرمة أموال هذا الشعب.

المهم أن سياج خرج من القضية بهذا المبلغ الضخم الذي يقترب من نصف مليار جنيه رغم أنه لم يدفع في هذه الأرض أكثر من ٩٧٥ ألف جنيه.. أي أقل من مليون جنيه.. أي أقل من ١٥٠ ألف دولار في مساحة من الأراضي على حدود إسرائيل بلغت ٦٥٠ ألف متر مربع أي أكثر من ١٦٠ فدانًا.

لن أتحدث هنا عن تفاصيل هذه الصفقة الغريبة والمريبة فقد كتبنا فيها الكثير منذ كشفنا خباياها في عام ٢٠٠٧.. وهناك عشرات القضايا مثلها وأكثر بقيت سرًّا لا يعرفه أحد ولكن ربما سيجيء وقت للحساب.. ولكن السؤال الآن: من أين ستدفع حكوماتنا الرشيدة هذه الملايين وكيف ستقوم بالسداد.. وماذا عن المسئولين

(*) جريدة الأهرام (٤/ ١١/ ٢٠٠٩).

السابقين الذين كانوا وراء هذه الكارثة.. وهل ينتهي كل شيء بدفع التعويضات لسياج.. أم أن الأمر يتطلب تحقيقا قضائيًا ومساءلة لكبار المسئولين الذين شاركوا في هذه المأساة؟!

هل ستدفع الحكومة هذه التعويضات من أموال التأمينات التي دخلت ميزانية الدولة واستولى عليها وزير المالية دون وجه حق ودون أن يسأله أحد: كيف فعلت ذلك وكيف دخلت معاشات المواطنين في بلاعات الإنفاق الحكومي؟!

هل ستدفعها الحكومة من حصيلة الضريبة العقارية التي ستحصل الحكومة بمقتضاها على ضرائب جديدة على مساكن المواطنين رغم أنهم لا يملكون غيرها.. فلا هي تدر ربحًا.. ولا هي عمليات استثمار.. إلا أن الحكومة رأت فيما يشبه النائم أنها وضعت يدها على كنز كبير وهو ٢٥ مليون شقة يدفع أصحابها الضريبة العقارية ومنها شقق في العشوائيات والأحياء الفقيرة ولن يكون غريبًا أن تدخل عشش الترجمان وقلعة الكبش والدويقة بعد سنوات قليلة في هذه الضريبة أمام ارتفاع الأسعار والتقديرات الجزافية والرصد العشوائي.

وإذا كانت الحكومة سوف تدفع أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه للسيد سياج.. فكم عدد المواطنين الذين سيتحملون هذا المبلغ في صورة ضريبة عقارية؟! لو أن كل مواطن سيدفع ألف جنيه فقط فنحن أمام أكثر من أربعة ملايين مواطن.. ولو أن كل مواطن سيدفع ٥٠٠ جنيه فنحن أمام ٨ ملايين مواطن ولو أن كل مواطن سيدفع ٢٠٠ جنيه ضريبة على شقة فنحن أمام أكثر من ٢٠ مليون مواطن.. هذه القصة تعكس فكر حكومتنا الاستثماري والضريبي والإنساني.. شخص واحد يحصل على ضريبة قررتها حكومة القرية الذكية على ٢٠ مليون مواطن.

إذا كانت الحكومة قادرة على دفع ٤٠٠ مليون جنيه تعويضًا لسياج.. فلماذا لم تدفع مثلها لإنقاذ القاهرة من الزبالة.. أو تدفع مثلها لمواجهة السحابة السوداء التي أصابت ٣ ملايين مواطن بحساسية الصدر.. أو تدفع مثلها لمشروع محو الأمية على اعتبار أن مصر الآن تحتل المرتبة الأولى في نسبة الأمية في العالم العربي حيث يوجد فيها ١٧ مليون مواطن لا يقرأون ولا يكتبون؟ هذه التعويضات تبني ١٠٠ مدرسة..

وتبني أكثر من ٢٠٠ مستوصف للرعاية الصحية في الأقاليم وهي تعادل ميزانية وزارة الزراعة.. وترفع مرتبات آلاف الأطباء الذين يتقاضى كل واحد منهم راتبًا شهريًا لا يزيد على ١٥٠ جنيها في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة تخصيص ٥٠٠ مليون جنيه لتطعيم تلاميذ المدارس ضد أنفلونزا الخنازير.. وهذه التعويضات تكفي لتعيين ١٠٠ ألف عاطل على الأقل.. وهذه التعويضات تؤسس لإنشاء جامعتين.. وهذه التعويضات تستصلح ٥٠ ألف فدان.. وتقيم ترعة مثل ترعة السلام في سيناء لتربية الأسماك.. وهذه التعويضات تنقذ شباب مصر من مشروع ابني بيتك الذي تتاجر فيه الحكومة الذكية.

إن الدولة تدفع ثلاثة آلاف جنيه تعويضًا لضحايا القطارات والعبارات والكوارث في الدويقة وغيرها.. ثم تدفع ٤٠٠ مليون جنيه تعويضًا لخطايا المسئولين وقراراتهم المشبوهة.

باختصار شديد التعويض الذي حصل عليه سياج من حكومة مصر يمثل سابقة خطيرة وجريمة لا ينبغي أن تسقط بالتقادم.

إن وراء هذه الكارثة.. قصص عن فضائح توزيع الأراضي في مصر.. لقد حصل سياج على ٦٥٠ ألف متر مربع أي أكثر من ١٦٠ فدانًا على الحدود مع إسرائيل في منطقة طابا على البحر مباشرة.. ولم يكن سياج الوحيد الذي حصل على مثل هذه المساحة.. قدرت الحكومة الرشيدة في ذلك الوقت سعر المتر بمبلغ ١٥٠ قرشًا للمتر.. ولكن سياج دخل في مشروع استثماري مع شركة إسرائيلية ورأت الحكومة أن تسحب منه الأرض بقرار تخصيص للمنفعة العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٠٢. إلا أن د. عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق أصدر القرار رقم ٣١٥ لسنة ٢٠٠٣ بتخصيص هذه المساحة لشركة غاز الشرق.. وهنا بدأت الأزمة وترتب عليها حصول سياج على ٣ أحكام نهائية أمام القضاء المصري من مجلس الدولة بتعويضات تراوحت بين نصف مليون وخمسة ملايين جنيه.. ولم تنفذ الحكومة الأحكام.. ولأن والدة سياج إيطالية الجنسية.. ولأنه يحمل جواز سفر إيطاليًا مع جوازه المصري تقدم بشكوى إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في

البنك الدولي وحصل على حكم نهائي بتعويض قدرته المحكمة الدولية بمبلغ ١٣٤ مليون دولار وهنا بدأت المفاوضات بين الحكومة وسياج لتسوية الموقف وليحصل على ٧٤ مليون دولار مقابل إنهاء هذا النزاع بصورة نهائية.

في الواقع لا أحد يلوم سياج لأنه حصل على هذا المبلغ الكبير خاصة أن التعويضات التي قررتها محكمة البنك الدولي كانت تقترب من ٧٥٠ مليون جنيه.. وقد قام سياج بالحجز على فرعي البنك الأهلي وبنك مصر في لندن وباريس.. ولكن السؤال: لماذا قدمت الحكومة هذه المساحة من الأراضي بهذا السعر الهزيل؟! ولماذا أعطتها لمستثمر آخر بعد قرار مصادرتها للمنفعة العامة؟! وقبل هذا كله لماذا لم تقدم لسياج التعويض الذي قرره القضاء المصري من البداية.

هذه القضية تؤكد أمامنا حجم الجرائم التي ارتكبتها حكومات مصر في عمليات التوزيع العشوائي للأراضي.. عشرات بل مئات وآلاف العقود التي حصل عليها المغامرون والسماسرة الذين يحملون صفة رجال الأعمال على مساحات مخيفة من الأراضي بأسعار هزيلة تتراوح بين دولار أو خمسة دولارات للمتر على شواطئ الغردقة وشرم الشيخ وداخل سيناء.. ولم يكن الأمر قاصرًا على أراضي سيناء وحدها بل امتد إلى الساحل الشمالي والمدن الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية.

لقد أبلى فريق الدفاع المصري بلاء حسنا في هذه القضية يتقدمهم د. كمال أبو المجد.. ولكن اتفاقات وموافقات الحكومات المصرية كانت تساند في كل بنودها موقف سياج القانوني خاصة أنه أثبت جنسيته الإيطالية وقدم للمحكمة الدولية أحكامًا أصدرها القضاء المصري ولم تنفذها الحكومة.

والسؤال الآن: هل خرج المسئولون عن هذه الصفقات من حدود المساءلة؟! هل من العدل أن يتحمل المواطن المصري الفقير الغلبان تعويضًا قدره ٤١٥ مليون جنيه نتيجة أخطاء ارتكبها مسئولون كبار؟! وهل تسقط مثل هذه الجرائم بالتقادم؟! وهل يمكن أن يحدث ذلك في أي مكان في العالم غير مصر؟ من في إنجلترا أو فرنسا أو الصين أو بلاد الواق واق يستطيع الحصول على أرض مساحتها ٦٥٠ ألف متر بسعر يقل عن نصف دولار للمتر الواحد؟! وفي أي دولة في العالم تصدر قرارات

للمنفعة العامة ثم بعد ذلك يتم تخصيصها لمستثمر آخر وتضرب الحكومة بأحكام القضاء عرض الحائط.. ثم تضطر إلى دفع ٤٠٠ مليون جنيه تعويضًا لشخص واحد عن أرض باعتها بالملاليم.. واشترتها بالملايين؟!

إن هذا الاتفاق الودي بين سياج والحكومة سوف يفتح أبوابًا كثيرة لتعويضات أخرى حيث يوجد أكثر من ١٥ قضية دولية ضد مصر يمكن أن يحصل أصحابها على أحكام بتعويضات مؤكدة.. لقد وقعت مصر حتى الآن على أكثر من ١١٤ اتفاقية دولية حول منازعات الاستثمار ويبدو أننا لم نقرأ هذه الاتفاقات قراءة جيدة وقد تفتح علينا أبواب جهنم.. أبواب التعويضات هناك جانب آخر وهو أن سياج مدين للبنوك المصرية بمبالغ كبيرة جدًا وهذه الديون للأسف الشديد كانت بضمانات أرض طابا.. فهل تسقط هذه الديون بالاتفاق الجديد وتدخل في دائرة الديون المتعثرة أم أن البنوك المصرية ستحصل على حقوقها إن عاجلًا أو آجلًا؟!

هناك نقطة أخيرة.. لماذا لا تنشر الحكومة نصوص الاتفاق بينها وبين سياج وتوضح لنا من أين ستقوم بسداد هذا المبلغ الكبير ومن أي بند في ميزانية الدولة سيقدم وزير المالية هذه التعويضات؟! هل سيتم ذلك بقرض جديد.. أو إذن من أذون الخزانة: أم صادرات البترول أو قناة السويس.. أم من محصول القطن النائم في بيوت الفلاحين.. أم أن الحكومة سوف ترجع على كل من أصدر قرارا في هذه الصفقة ابتداء بالدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق وانتهاء بجميع الوزراء الذين قاموا بتخصيص هذه المساحات الشاسعة من الأراضي أو هؤلاء الذين حصلوا عليها دون وجه حق؟! لا ينبغي أن تنتهي قضية أرض سياج بالاتفاق على دفع التعويضات ولكن يجب أن يحاسب كل من شارك فيها.

تجارة الأراضي.. والملف الشائك(*)

ما زلت أعتقد أن نزيف بيع الأراضي في مصر هو أخطر وأسوأ نتائج برنامج الخصخصة.. وإذا كان بيع الأراضي أمرًا مقبولًا لإقامة مشروع صناعي أو زراعي فإن بيع المصانع وتفكيك معداتها وبيعها كخردة وتحويل المصنع إلى أرض بناء جريمة لا تغتفر بكل المقاييس

ولا أدري مع من يكون الحساب.. هل مع حكومات رحلت بعد أن باعت وخربت أم مع حكومة حالية أرى أن ثقافة البيع خاصة بيع الأراضي تسيطر على فكرها وترى فيها موردا مهما يغطي أحيانًا العجز في الميزانية؟!

هناك فرق كبير بين أن أحاول استثمار بيت أملكه أو أن ألجأ لبيع البيت بالكامل.. وهذا هو خلافنا مع الحكومة التي ترى أن بيع البيت هو الحل الأمثل بينما نرى نحن أن استثمار البيت أفضل كثيرًا.

المهم الآن أن الحكومة وزعت ما وزعت وخصصت ما خصصت من الأراضي التي وصلت للمحظوظين من رجال الأعمال والسلطة والمهنيين والقادرين على الوصول إلى تأشيرة مسئول هنا ومسئول هناك.. لكن سيبقى هناك لغز أبدي: كيف يحصل شخص واحد على ٢٠٠٠ فدان في مدينة ٦ أكتوبر وكيف يحصل شخص واحد على ملايين الأمتار في شرم الشيخ؟! وكيف يحصل قطيع من كبار المسئولين على ملايين الأمتار يتاجرون فيها دون أن يسددوا سعرها وهو قروش قليلة؟! كان

(*) جريدة الأهرام (٢٥/ ٤/ ٢٠٠٨).

آهم قرار تاريخي أصدرته ثورة يوليو هو تحديد الملكية الزراعية بمائة فدان.. وبعد خمسين عامًا وجدنا من حصل على ألف فدان بتأشيرة مسئول كأنه يقدم هدايا من ميراثه من السيد الوالد.

لا أعتقد أن صفحات الأمس قد طويت.. وما زلت على يقين أن هناك حسابًا قادمًا لأن الأحداث التي جرت خارج كل سياق لا بد وأن تعود إلى النقطة الأولى حتى نعدل المسار.. مازلت أرى أن حق هذا الشعب في أرضه قضية لا بد لها من نهاية حتى وإن تسربت إلى حسابات هنا أو هناك. ويبقى أن نحافظ على ما بقي لدينا الآن وهنا ينبغي أن نضع مجموعة من الضوابط التي تحكم عمليات التصرف في الأراضي في الفترة القادمة.. لقد حذر الرئيس مبارك مرارًا وتكرارًا من عمليات تسقيع الأراضي والمضاربات التي أثرى الكثيرون من ورائها دون أن يسددوا حق الشعب.

نقطة البداية أنه أصبح من الضروري الآن إنشاء جهاز مركزي لحماية أراضي الدولة تكون له سلطات أعلى من سلطة السادة الوزراء الذين كانوا يوزعون الأراضي هنا وهناك أو يقيمون المزادات.. إن لدينا أكثر من جهاز لبيع الأرض.. إن وزارة الإسكان تتولى بيع أراضي البناء والعقارات والمدن الجديدة.. ووزارة الزراعة تتولى بيع الأراضي المستصلحة والقابلة للزراعة.. ووزارة الاستثمار تتولى بيع أراضي المشروعات الاستثمارية.. ووزارة الري تبيع أراضي توشكى وترعة السلام وتوابعها.. ووزارة الصناعة تبيع أراضي المصانع.. كما أن السادة المحافظين يبيعون الأراضي طبقًا لشروط محددة.. هذا بخلاف موافقات عليا وقرارات تخصيص من مجلس الوزراء وجهات سيادية أخرى.

وهذا يعني أننا أمام سلسلة من المؤسسات تتنافس على بيع الأراضي دون تنسيق بينها.. وعلى سبيل المثال فإن الشركة الكويتية للاستثمار تتعامل مع أكثر من جهة في ٢٦ ألف فدان مخصصة لها.. اشترتها أولًا من وزارة الزراعة.. وحصلت على موافقة من الآثار.. ثم اختلف الطرفان وتم إلغاء قرار التخصيص فلجأت الشركة إلى مجلس الوزراء وانتقلت إلى وزارة الإسكان لتغيير نشاطها من الزراعة إلى البناء والنشاط العقاري.. وهذا يؤكد حالة التخبط وعدم الشفافية في عمل أجهزة الدولة.. هناك

أيضًا عمليات تصفية المصانع التي باعتها الدولة لرجال الأعمال مثل شركة الضغط العالي على نيل المعادي وشركة زيوت القناطر ومحالج شركة النيل وأراضي شركة البيبسي كولا في الإسكندرية.. هذه مصانع باعتها الحكومة بشرط أن تكمل نشاطها بنفس الشروط ولكنها باعت الأراضي في مشروعات بناء دون أن يسألها أحد.

إن المطلوب الآن هو جهاز واحد مسئول عن بيع الأراضي ضمن سياسة واضحة تضعها الدولة طبقًا لما هو متاح.. أما أن تتحول الوزارات إلى عمليات السمسرة في بيع الأراضي فهذا لا يعتبر نشاطًا اقتصاديًا بل هو نهب للمال العام.

نقطة أخرى يجب أن تراجعها الحكومة وهي المشروعات الصناعية التي تم إخلاء أراضيها تمهيدًا لبيعها.. وفي تقديري أن من حق الدولة أن تسترد هذه المشروعات وتحرم أصحابها المخالفين من فرصة تحويلها إلى أراضي بناء وتحقيق مكاسب خيالية من وراء ذلك.. وإذا كان الأمر سهلًا فإن على الدولة أن تبيعها لحسابها وتسدد للمشترين ما دفعوه

وتبقى بعد ذلك نقطة أخيرة وهي رصد عمليات «التخارج» التي حدثت بين رجال الأعمال المصريين والشركات الأجنبية.. إن هناك قواعد وقوانين تحكم تملك الأجانب للأراضي المصرية.. وعلى سبيل المثال فإن هناك ضوابط صارمة لذلك في مناطق مثل شرم الشيخ والغردقة وسيناء بصفة خاصة وكل ما يتعلق بالأمن القومي.. ولكن بعض رجال الأعمال المصريين حصلوا على مساحات ضخمة من الأراضي يعرفها المسئولون في شرم الشيخ والعلمين.. والمقطم والغردقة والقطامية بل حدث في استثمارات معروفة في القاهرة والإسكندرية وهذا موقف لا بد وأن يخضع للحساب لأن فيه إخلالًا بقواعد ملزمة وضعتها الدولة فيما يتعلق بملكية الأجانب للأرض المصرية خاصة أننا لا نعلم تمامًا من هم هؤلاء الأجانب ومن وراءهم.

يبقى بعد ذلك حق الشعب في حالة بيع الأراضي وهنا لا بد أن تكون هناك ضريبة عادلة لأن من اشترى متر الأرض في شرم الشيخ بسعر دولار واحد وباعه بخمسة آلاف دولار لا بد وأن يسدد حق الشعب من الأرباح التي حصل عليها وبدلًا من أن تفتش الحكومة في جيوب الغلابة عن ملاليم قليلة في صورة ضرائب عقارية أو غير

عقارية عليها أن تمسك بقائمة مخصصات الأراضي في السنوات الأخيرة وما حققته من أرباح طائلة سقطت في جيوب عشرات الأشخاص تعرفهم أجهزة الدولة المسئولة لأن أسماءهم واحدة في كل قوائم توزيع الأراضي في كل أرجاء مصر ابتداء بمرسى علم وشرم الشيخ والغردقة وانتهاء بالطريق الصحراوي والإسماعيلية والصعيد.

وفي النهاية يجب مراجعة مسلسل بيع الأراضي وما حدث فيه في السنوات الماضية لأن هناك أشخاصًا حصلوا على مساحات كبيرة من الأراضي ولم يسددوا ثمنها حتى الآن وباعوها بأعلى الأسعار ـ وهناك من حصل عليها للزراعة وقام ببيعها كقصور وڤيلَّلات.. وهناك من حصل على ملايين الجنيهات بضمانها من البنوك وأخذ القروض وهرب.. وهناك من يسدد هذه القروض بمساحات من الأراضي حصل عليها من الدولة بملاليم ويبيعها الآن بالمليارات.

سجل الأراضي المصرية حافل بمخالفات وتجاوزات وفضائح كثيرة وليتنا نفتش فيه الآن حتى لا يأتي بعد ذلك من يدين هذه المرحلة إدانات مخجلة بسبب هذا الملف الشائك الخطير.

مطلوب فض هذا الاشتباك(*)

لا أدري لماذا أصبحت الأرض والأرض وحدها قاسمًا مشتركًا بين جميع القضايا المطروحة على الساحة؟! لا توجد الآن أزمة أو مشكلة أو قضية إلا وظهرت خلفها قطعة أرض هنا أو هناك.. ولا أدري ما هو السر وراء ذلك رغم أن لدينا مساحات شاسعة من الأراضي؟! ولكن الصراع يدور فقط في مناطق محدودة داخل القاهرة أو ضواحيها.. إن معظم الأنشطة الاقتصادية في مصر الآن يدور حول الأرض تجارة أو استثمارًا.. وربما كان السبب في ذلك أن معظم المكاسب والأرباح في السوق المصرية في السنوات الأخيرة كانت تتركز في تجارة الأراضي أو تسقيعها أو تحويلها إلى مشروعات عقارية.. ما زال النشاط العقاري في مصر الأكثر ربحًا.. من هنا تأتي أهمية الأرض كعنصر رئيسي من عناصر هذا الاستثمار.

في الأسابيع الأخيرة ثار جدل واسع حول جامعة وليدة تأخذ مكانها الآن في منظومة التعليم الحديث في مصر وهي جامعة النيل التي تقام على مساحة ١٢٧ فدانًا في محافظة ٦ أكتوبر وبالتحديد في مدينة الشيخ زايد.. وربما كان السبب في كل هذه الضجة مجموعة أسباب أرى أنها جديرة بالمناقشة ولكن أسوأ ما في القضية هذا الغموض الشديد الذي حول الجامعة إلى لغز من الألغاز وفتح أبوابًا كثيرة للشك والتساؤل والجدل رغم أن القضية كلها كان من الممكن أن تحسم في لحظات بكشف أبعاد المشروع دون لف أو دوران.. ولكن أي شيء في مصر الآن يمكن أن يتم بوضوح وصراحة.

(*) جريدة الأهرام (٢٨/ ٨/ ٢٠٠٩).

هذه الجامعة أنشئت من خلال جمعية أهلية تضم ٥٥ عضوا من رجال الأعمال والشخصيات العامة تسمى المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوچي.. وهذه الجمعية مسجلة في وزارة الشئون الاجتماعية وصدر قرار إنشاء الجامعة في يوليو ٢٠٠٦ والجامعة الجديدة تضم تخصصات مختلفة في مجالات التكنولوچيا الحديثة في الاتصالات وقد بدأت برامجها الدراسية في الدراسات العليا فقط في الماچستير والدكتوراه منذ عام ٢٠٠٧. ومن أهداف الجامعة الأساسية أنها لا تهدف إلى الربح ومنذ البداية تكفلت وزارة الاتصالات بهذا المشروع الضخم وأنفقت مئات الملايين من ميزانية الدولة على هذه الجامعة التي لم يتجاوز عدد الدارسين فيها ٣٠٠ باحث منذ بداية نشاطها حتى هنا والفكرة والمشروع والهدف لا غبار عليها من قريب أو بعيد.. ولكن من أين جاءت التساؤلات؟!

أول هذه التساؤلات أن د. أحمد نظيف رئيس الوزراء كان وراء هذا المشروع قبل أن يتولى رئاسة الحكومة، فهو الذي أنشأ الجمعية الأهلية وهو الذي بدأ فكرة إنشاء الجامعة وهو وزير للاتصالات.. وفي تقديري أن هذا الشق من القضية لا يسيء لرئيس الحكومة.. بل إنه في الحقيقة ينبغي أن يحسب له بأنه وقف وراء مشروع تعليمي بهذه الضخامة وهذه الحداثة ولا يمكن أن نلوم مسئولًا أيا كان موقعه لأنه فكر في إقامة صرح تعليمي وعلمي بهذا المستوى.

ولكن هنا ينبغي أن نتوقف عند بعض الجوانب التي يمكن الخلاف حولها.

إننا أمام جمعية أهلية تضم عددًا من المسئولين ورجال الأعمال والشخصيات العامة وشركات الاتصالات وعلى رأس هؤلاء جميعًا وزارة حكومية مسئولة.. وهنا يكون السؤال: كيف تولد جميعة أهلية من رحم وزارة؟! ولماذا هذا التداخل بين النشاط الأهلي والنشاط الحكومي رغم جوانب التعارض بينهما؟! وهل يمكن أن تجد كل جمعية أهلية وزارة تساندها وتدعمها وتقدم لها أموال الشعب؟!

إن الجامعة الوليدة غاية في التخصص الدقيق.. وغاية في الدقة في اختيار دارسيها وطلابها وهم فقط لدرجة الدكتوراه والماچستير.. ورغم أهمية هذا التخصص شديد الدقة إلا أنه يتعامل مع فئة محدودة جدًّا من أبناء الشعب المميزين في تخصصات

نادرة.. وهنا يتطلب الأمر تفسيرًا لأن تنفق وزارة من الوزارات ملايين الجنيهات على مشروع يخص فئة محدودة من الناس.. نحن بالفعل في حاجة إلى هذا التميز وهذه التخصصات التي نحرص عليها جميعًا.. ولكن هل من مسئولية الحكومة أن تنفق ملايين الجنيهات على عدد محدود من الدارسين ولدينا عشرات الجامعات التي لا توجد بها معامل؟!

إن الفيصل في هذه القضية هو موضوع الأرض.. إن الجامعة الوليدة التي تتبع جمعية أهلية استطاعت الحصول على ١٢٧ فدانًا في قلب مدينة الشيخ زايد.. لا توجد جامعة خاصة في مصر حصلت على متر واحد من الأراضي دون أن تدفع ثمنه.. وأمامنا نموذج جامعتنا العريقة جامعة القاهرة التي شهدت معركة دامية لتحصل على ٣٠ ألف متر تضاف إلى حرمها التاريخي.. نحن هنا أمام مساحة تزيد على ٥٣٣ ألف متر مربع من الأراضي تبلغ قيمتها في أقل التقديرات ١,٥ مليار جنيه.. أي جامعة خاصة تستطيع الحصول على هذه المساحة من الأراضي وفي هذا الموقع.. وأي سلطة تستطيع تخصيص هذه المساحة بحق الانتفاع الذي لا يزيد على بضعة جنيهات في السنة؟! إن قواعد حق الانتفاع في عمليات التخصيص تخضع لضوابط كثيرة أهمها أنها تخدم قطاعات واسعة من الشعب ولا تخدم أهداف جمعية أو مجموعة من الباحثين أو الدارسين للدراسات العليا.

الأخطر من ذلك أن الجمعية الأهلية التي حصلت على هذه المساحة لم تدفع مليمًا واحدًا في كل هذه المساحة من الأرض.. وقد استغلت الجامعة ٦٠ ألف متر مربع فقط من كل هذه المساحة التي حصلت عليها.. فما هو مصير المساحة الباقية؟!

طبقًا للقواعد الهندسية والعلمية كما يؤكد خبراء التعليم فإن المساحة المطلوبة لإنشاء كلية من الكليات الحديثة ثلاثة أفدنة فقط.. ولو أن في كل جامعة ١٠ كليات فنحن في حاجة إلى ٣٠ فدانًا لإنشاء الجامعة.. وهذا يعني أن مساحة ١٢٧ فدانًا التي حصلت عليها جامعة النيل بحق الانتفاع كان ينبغي أن تخصص لإنشاء ٤ جامعات وليس جامعة واحدة.

لا أحد يعلم شيئًا عن الدعم الخارجي الذي وصل إلى جامعة النيل.. وما هي

حدود هذا الدعم.. وهل جاء في صورة دعم عيني في الأجهزة والمعدات.. أم أن هناك دعمًا نقديًا وإذا كانت الحكومة تضع ضوابط كثيرة على الجامعات الأهلية في قضية المساعدات والمعونات الخارجية فهل ينطبق ذلك على جامعة النيل؟! لقد رفضت الحكومة تمامًا أن تخصص الإدارة الأمريكية جزءًا ضئيلًا من المساعدات الأمريكية لمصر للأنشطة المدنية والأهلية بعيدًا عن رقابة الحكومة المصرية وقد أذعنت الإدارة الأمريكية لطلب مصر.. فماذا عن المعونات التي تتلقاها هذه الجامعة ومنها شركات عالمية في الاتصالات ومنها أيضًا الشركات المصرية التي تعمل في قطاعات الاتصالات سواء الخدمات أو الإنتاج؟!

هناك سؤال يجب أن تكون له إجابة: من يملك الآن جامعة النيل.. هل هم مجموعة رجال الأعمال الذين تضمهم الجمعية الأهلية في عضويتها.. أم هي وزارة الاتصالات التي أنفقت مئات الملايين من ميزانية الدولة التي هي أموال الشعب على هذه الجامعة.. وهل من حق أعضاء هذه الجمعية بيع هذه الجامعة أوفتح أبواب الشراكة فيها في أي وقت من الأوقات أم أن هناك ضوابط تمنع ذلك وما هي هذه الضوابط.. وماذا عن مصير ١٢٧ فدانًا قيمتها مليار ونصف المليار جنيه في هذه الحالة؟!

لماذا الإصرار على هذا التداخل في الأنشطة بين مسئولية الحكومة ورجال الأعمال؟! نحن أمام صيغة تحتاج إلى قدر من المصارحة والشفافية.. نحن أمام فريق من رجال الأعمال هذا الفريق قرر أن يقيم جمعية أهلية.. هذه الجمعية الأهلية قررت أن تقيم جامعة خاصة.. حتى هذه النقطة نحن أمام معادلة صحيحة ولكن حين دخلت وزارة الاتصالات.. وحين تسللت شركات المحمول.. وحين تسربت ملايين الجنيهات من ميزانية الدولة للمشروع.. وحين صدر قرار بتخصيص مساحة من الأراضي للجامعة قيمتها مليار ونصف المليار جنيه أصبحنا أمام معادلة خاطئة تماما.. وهذا الموقف هو الذي ينبغي أن نتحدث فيه.. بعيدًا عن الاتهامات والتشكيك.. نحن أمام سياسات متداخلة وأدوار متشابكة ويجب فض هذا الاشتباك ليس في جامعة النيل فقط ولكن في مجالات كثيرة أخرى تشهد هذه الظاهرة.

أعود من حيث بدأت وأقدم ثلاثة اقتراحات:

أولًا: من الظلم الشديد تخصيص كل هذه المساحة من الأراضي «١٢٧ فدانًا» لجامعة واحدة لم تستغل منها سوى عشرة أفدنة.. وهنا أقترح تخصيص ٣٠ فدانًا فقط لجامعة النيل والإبقاء على بقية المساحة وهي تقترب من ١٠٠ فدان ربما وجدنا جمعيات أهلية أخرى تفكر في إنشاء مشروعات مشابهة أو ربما عاد أحمد زويل بمشروعه القديم ليرى حلمه حقيقة لأن هذه الأرض كانت مخصصة لمشروع جامعة أحمد زويل.

ثانيًا: أن تقدم الجامعة للجهاز المركزي للمحاسبات كل ميزانيتها بوضوح كامل بما في ذلك ما أنفقته وزارة الاتصالات وما قدمه رجال الأعمال وما تلقته من معونات خارجية منعًا للقيل والقال.

ثالثا: تعيين جهاز مسئول عن إدارة الجامعة طبقًا لقانون الجامعات الخاصة بما في ذلك منصب رئيس الجامعة حتى لا يقال إن المنصب ينتظر مسئولا رفيعًا في أي وقت من الأوقات.

الصراحة مطلوبة. والوضوح أفضل طريق للوصول إلى الحقيقة.

جرائم لن تسقط بالتقادم(*)

انتهت كل مشاكل الإسكان في مصر واختفت العشوائيات التي تنتشر في أكثر من ١٢ ألف موقع ولم يجد مجلس الوزراء حلا غير أن يقرر بيع السجون بعد هدمها في ٦ محافظات وذلك لإنشاء سلسلة من السجون الجديدة ذات الخمس نجوم والمجهزة بكل وسائل الراحة للمساجين.. على جانب آخر قرر أيضًا مجلس وزراء هدم قصر ثقافة مدينة الأقصر المقام على مساحة ٤٠٠٠ متر على النهر الخالد والمبنى الإضافي الجديد الذي لم يفتتح حتى الآن وتكلف ١٥ مليون جنيه وذلك لإقامة مشروع خدمات ترفيهية للسياح وبيع أرض قصر الثقافة.. كما أقامت الدولة جراج رمسيس بطوابقه العديدة وصورته القبيحة وقررت هدمه فإن قصر ثقافة الأقصر ينتظر الآن نفس المصير رغم أنه من المعالم الجميلة للمدينة العتيقة قيمة وصورة ودورًا.

يبدو أن مجلس الوزراء الموقر قد اكتفى الآن بمناقشة عمليات بيع الأراضي.. ولم يعد يفكر في قضايا الإنتاج والتصدير والتطوير والعلاقات الاقتصادية بيننا وبين دول العالم المختلفة.. إن أهم الأخبار التي تتصدر نشاط الحكومة الآن هي عمليات البيع سواء كانت بيع الأراضي الصحراوية في القاهرة الجديدة أو مدينة ٦ أكتوبر والشيخ زايد أو الاستيلاء على ٥٠٠ فدان من الفلاحين الغلابة في الأقصر لبيعها أو بيع أراضي جامعة الإسكندرية.. أو بيع أراضي الساحل الشمالي وليس هناك أحد يعارض بيع الأراضي لإقامة مشروعات مدروسة ولكن الخطأ أن يكون البيع

(*) جريدة الأهرام (١٥/ ٦/ ٢٠٠٧).

بهدف البيع فقط خاصة أن حصيلة ذلك كله لا تمثل أهمية كبيرة في سراديب الإنفاق الحكومي المتوحش..

إن الضجة التي قامت بها الحكومة لبيع الأراضي في المزاد الأخير لوزارة الإسكان في القاهرة الجديدة وأكتوبر والشيخ زايد لم تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار.. كان حجم الصفقة ١٧ مليار جنيه وكان مقدم المزاد ١٠٪ والباقي يسدد على ١٠ سنوات وهذا يعني أن المبلغ الذي دفعه المشترون هو مليار و ٧٠٠ مليون جنيه أي أقل من ٢٠٠ مليون دولار وبعد ذلك سوف نقرأ الإعلانات في الصحف بعد تجزئة هذه المساحات وبيعها للمصريين وتغطية ثمنها بالكامل بقروض من البنوك المصرية كما حدث ذلك عشرات المرات من قبل.. كان رجل الأعمال يشتري الفندق ويدفع ٢٥٪ من ثمنه ويوقع العقد ويذهب به إلى بنك مصري ويقترض ثمنه كاملا ويتسلم الفندق ويبدأ في جني الثمار والأرباح.

إن هذا يعكس فلسفة الحكومة الحالية في أنها تسعى دائمًا للمزيد من عمليات البيع خاصة الأراضي.. وإذا استمرت هذه السياسة فلن يكون غريبًا أن نجد مساحات من الأراضي معروضة للبيع في مناطق أخرى حيث لا يخضع أي شيء لضوابط أو سياسات مرسومة.

لقد مرت كارثة الأراضي بمراحل مختلفة بدأت بعمليات التخصيص التي حصل فيها عدد قليل معروف من رجال الأعمال والمسئولين والمحظوظين والمحاسيب على مساحات خالية من الأراضي بأسعار رمزية في أكتوبر وزايد والقاهرة الجديدة وسيناء والطريق الصحراوي وكان متر الأراضي يباع بقروش قليلة وبعد ذلك بدأت عمليات بيع المنشآت من الفيلّات والقصور والشاليهات وخضعت أيضًا لنظام التخصيص.. ثم كانت مرحلة المزادات الأخيرة التي وصلت بأسعار الأراضي إلى أرقام خيالية.. وفي كل هذه المراحل غاب المواطن المصري البسيط وتبخرت أحلامه في مسكن يأويه.

وما زال مسلسل الهلع نحو بيع الأراضي يجتاح حكومتنا الرشيدة ولقد وجدت أمامي هذا الأسبوع ثلاث صور فجه لقرارات بيع متسرعة لا أجد لها مبررًا:

أولًا: بناء على موافقة مجلس الوزراء صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٧ بإخلاء وبيع أراضي ٦ سجون وإنشاء سجون جديدة.. وهذه السجون تقام على مساحات كبيرة من الأراضي داخل المدن تبلغ أكثر من ١٧٠ ألف متر مربع سيتم بيعها على النحو التالي.. سجن شبين الكوم ومساحته ٣٨ ألف متر مربع.. سجن المنصورة ومساحته ١٨ ألف متر مربع.. سجن المنيا ومساحته ٢٨ ألف متر مربع.. سجن طنطا ومساحته ٢٩ ألف متر مربع.. سجن الزقازيق ومساحته ٨٥٠٠ متر مربع.. سجن أسيوط ومساحته ٤٦ ألف متر مربع.

فهل انتهت كل مشاكل إسكان المصريين ولم يبق غير السجون.. هل نقيم سجونًا خمس نجوم لمواطنين بلا مأوى.. هل نحمل مطاريد قلعة الكبش لندخلهم سجونًا مكيفة.. وهل انتهت كل مشاكلنا الاقتصادية ولم يبق أمامنا غير إنشاء سجون جديدة وبيع السجون القديمة.. وإذا كانت هناك ضرورة لإصلاح السجون القديمة فما هي ضرورة بيعها أرضًا للبناء؟! لو قال لنا المسئولون إن هذه السجون سيتم هدمها لإنشاء ساحات رياضية وسط المدن المكدسة أو حدائق عامة أو مساكن للفقراء لكان الأمر معقولًا.. ولكن هذه المساحات ستكون وليمة للكبار.

ثانيًا: يحتل قصر ثقافة الأقصر موقعًا فريدًا على النيل على مساحة ٤٠٠٠ متر وهو يمثل قلعة من قلاع الفكر في صعيد مصر وفيه مكتبة بها ٧٠ ألف مجلد ومسرح شتوي به ١٥٠٠ مقعد ومسرح صيفي ودار عرض سينمائي.. وبه واحدة من أقدم فرق الفن الشعبي ويعمل به ٣٠٠ موظف، وبجوار هذا المبنى العتيق يوجد مرفق ثقافي آخر تحت الإنشاء أو شكت شركة المقاولون العرب على الانتهاء منه وتسليمه يضم قاعات للترجمة الفورية وورشًا للعمل الثقافي وقد تكلف ١٥ مليون جنيه ولم يفتتح حتى الآن.. هل يعقل أن يتم هدم كل هذه المنشآت وبيع هذه المساحات على نيل الأقصر لإنشاء مشروعات خدمات وترفيه يقوم بها المستثمرون المصريون والعرب.

وفي رساله من السيد منتصر أبو الحجاج النجار وكيل أول الوزارة بالمحليات سابقًا يقول:

هل يعقل أن يقرر رئيس الوزراء تخصيص ١٨ مليون جنيه لإنشاء قصر ثقافة جديد خارج المدينة يستغرق إنشاؤه ثلاث سنوات بعد هدم القصر الحالي الذي لم يفتتح بعد.. وهل هذا موقف يليق بالثقافة المصرية صاحبة التاريخ في معقل من معاقل التاريخ.. هل نهدم عقل الأمة لنقيم أماكن للترفيه.. وهل يعقل أن تتعامل الحكومة مع المال العام بهذا الاستهتار وهذه اللامبالاة بحيث نبني ونهدم بلا قواعد أو حسابات أو إحساس بالمسئولية؟!

ثالثًا: ذهب مسئول وزاري كبير إلى شركة الحاويات بالإسكندرية وأخبر العاملين فيها بأن الشركة سوف تباع.. وقالوا للمسئول الكبير: إن الشركة تحقق أرباحًا سنوية قدرها ١٣٠ مليون جنيه.. فقال: لن نؤجل قرار البيع.. وقالوا له إن قطاع الحاويات يحتوي على أسرار كثيرة تخص أمن مصر القومي كالصادرات والواردات وبعض مخزون قواتنا المسلحة.. فأكد لهم أن الشركة معروضة للبيع ولن نتراجع.. وقالوا له: إن فيها أكثر من ثلاثة آلاف عامل وموظف.. فقال: لن نؤجل القرار.. ومازال مسلسل البيع يمضي.

هذه النماذج تسربت إلى أوراقي على استحياء لكي تؤكد أن في الحكومة المصرية الآن فريقًا يخطط لبيع كل شيء وأن هذا الفريق يحمل خطة جهنمية للإسراع في عمليات البيع وأن هناك طابورًا من المستفيدين في أجهزة الدولة بذلك كله.

وبعد ذلك تبقى لي كلمة.

إنني أتمنى أن يجيء اليوم الذي نفتح فيه ملف الأراضي في مصر وأرجو أن يكون ذلك قريبًا وليس معنى ذلك أنني أطالب باسترداد هذه الأرض أو الاستيلاء عليها مرة أخرى لأن ما ضاع ضاع ولكنني فقط أطالب بوقف هذا النزيف وبحق الشعب في الأراضي من خلال نظام ضرائبي عادل.. وإذا كانت الدولة قد أعطت الفرص لبعض الأشخاص وخصصت لهم مساحات هائلة من الأراضي بأسعار زهيدة

وقروش معدودة ثم باعوها بالملايين فليس أقل من أن يدفع هؤلاء ما عليهم من الضرائب للشعب وبدلا من أن تطارد الحكومة صغار الموظفين والفلاحين والعمال الغلابة في أرزاقهم بالضرائب فإن عليها فقط أن تفتح ملف الأراضي لتكتشف الحقيقة وهي تعلم الكثير عن الأراضي التي حصل عليها كبار القوم دون وجه حق من كبار المسئولين والوزراء السابقين واللاحقين والحاليين والمهنيين والإعلاميين والصحفيين وأعضاء مجلسي الشعب والشورى وأنصار الحزب الوطني والمقربين وأهل الثقة.. إنني على يقين أن ملف الأراضي في مصر لن يكون مثل بقية ملفات الفساد لأن جريمة الأراضي لن تسقط بالتقادم وسوف تظل في رقاب هذا العصر حتى يقضي الله أمرًا كان مفعولا.

مصانع النحاس بين الدولة والمواطنين(*)

من يوقف هذا القطار؟!

مأساة بعض المسئولين عندنا الآن أنهم تصوورا أنهم يديرون أملاكًا خاصة يبيعون فيها ما يبيعون دون سؤال أو حساب.. وللأسف الشديد إن هناك حالة «طناش» اجتاحت الجميع فلا أحد يريد أن يسمع ولا أحد يريد أن يراجع نفسه وقراراته.. والواضح أن هذه الحالة اجتاحت كل مواقع العمل في مصر فنحن أمام قطار يندفع بسرعة رهيبة رغم صرخات الركاب والضحايا الذين يتساقطون كل يوم تحت عجلاته.. ولا نجد أحدًا يحاول أن ينقذ الضحايا أو يوقف القطار وهو يندفع نحو مصيره المجهول.

منذ ثلاثة أسابيع تناولت قضية بيع أرض مصانع النحاس في كفر عبده بالإسكندرية وقلت إن هناك صفقة ما يتم إعدادها لبيع مساحة ٨٥ فدانًا قطعة واحدة لمشترٍ واحد في مزاد واحد.. وإن هناك الكثير من الشبهات تحيط بهذه الصفقة.. وقلت يومها: لماذا الإصرار على بيع هذه المساحة دون تقسيمها.. وأين هذا المشتري المصري الذي يستطيع أن يدفع بلايين الجنيهات لشراء كل هذه المساحة.. ولماذا لم تحاول الحكومة تجزئة هذه المساحة أو الاستفادة بها في مشروعات إسكانية راقية في جزء منها ولخدمة محدودي الدخل في جزء آخر؟! وتساءلت يومها عن معدات مصانع النحاس التي تباع في معارض الخردة.. كل هذا ولم يسمعني أحد.

وفي الأسبوع الماضي تناولت القضية من جانب آخر وأنا أتحدث عن خطايا

(*) جريدة الأهرام (١١/ ٤/ ٢٠٠٨).

الخصخصة وهو أن شركة النحاس قامت بشراء مساحات صغيرة من بعض الورثة الذين يمتلكون أجزاء في هذه الأرض المعروضة للبيع وأن الشركة قد ضغطت على أصحابها واشترت المتر بسعر ٢٠٠ جنيه رغم أنها ستبيعه بآلاف الجنيهات.

الغريب في الأمر أن السيد المهندس زكي عبده بسيوني رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية لم يرد على كل ما طرحته من تساؤلات حول الصفقة المريبة طوال الأسابيع الماضية ولم يذكر شيئًا عنها ولكنه توقف فقط عند موضوع الورثة الذي تحدثت عنه في الأسبوع الماضي وقال في رده مؤكدًا أن الشركة حصلت على هذه الأرض من الورثة بموجب اتفاقات وتراضٍ وليس هناك خلافات أو قضايا بين الطرفين والحقيقة أنني لم أكن متجنيًا على الشركة حينما قلت إنهم مارسوا ضغوطًا شديدة على الورثة لبيع أراضيهم للشركة.. وأمام هذا الرد للسيد رئيس مجلس الإدارة أنشر رسالة وكيل الورثة يحكي فيها ما تعرض له من سوء المعاملة والتحايل من المسئولين في الشركة.. وأترك للقارئ أن يحكم على الرسالتين.. وتبقى لي بعد ذلك كلمة.

رد المهندس زكي عبده بسيوني رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية.

إيضاح لما ورد في مقال الأستاذ فـاروق جويدة تحت عنوان «من خطايا الخصخصة»

بعد أن أفصح سيادته عن خواطره في هذا المقال لعرض أراضي مصانع النحاس للبيع تحت عنوان مأساة أخرى إذ قال:

«عرضت الحكومة أرض مصانع النحاس في كفر عبده بالإسكندرية للبيع في مزاد.. تبلغ مساحتها ٨٥ فدانًا.. والغريب أن عددًا من الورثة من المواطنين الغلابة يمتلكون مساحات صغيرة في هذه الأراضي وقامت الشركة بالضغط عليهم للتنازل عن قضايا أقاموها ضد الشركة في المحاكم حتى تستطيع تنفيذ الصفقة بالكامل بلا مشاكل.. لقد أرغمتهم الشركة على بيع ما يملكون بسعر ٢٠٠ جنيه للمتر، رغم أن سعر المتر في كفر عبده هو ٢٥٠٠٠ جنيه.. فماذا تسمي مثل هذه التصرفات التي تقوم بها مؤسسات مسئوليتها حماية حقوق «المواطنين؟!»».

وردًا على ذلك تتشرف الشركة بعرض الآتي:

تقع أراضي شركة مصانع النحاس المصرية في موقعين:

الموقع الأول: ويسمى بالمصنع الشرقي ومقام عليه كافة آلات ومنشآت الشركة وهو يقع بمنطقة الظاهرية ويطل على شارع ترعة المحمودية وحجر النواتية.

الموقع الثاني: يسمى بالمصنع الغربي ومقام على الوحدات الإنتاجية الصغيرة جاري نقلها بعد تحديثها داخل أسوار المصنع الشرقي مما يخدم العملية الإنتاجية، كما توجد بعض الوحدات المخردة منذ أكثر من عشر سنوات يتم التصرف فيها بالبيع وفقًا للقواعد المنظمة لذلك، ويفصل بين أرض المصنع الغربي ومنطقة كفر عبده خط سكة حديد أبو قير الإسكندرية.

الأرض موضوع المقال ليس لها أية علاقة من قريب أو بعيد بالأرض المطروحة للبيع حيث إن الأرض موضوع المقال تقع داخل أسوار المصنع الشرقي ومقام عليها منشآت الشركة وتستأجرها الشركة من ورثة آلـ اليظي ومقام عليها منشآتها منذ عام ١٩٤٠ وهي تقع بحوض الظاهرية وليس لها أية علاقة بمنطقة كفر عبده.

في أوائل عام ٢٠٠٢ تقدم وكيل الورثة بطلب لشركة مصانع المصرية برغبة الورثة في بيع أنصبتهم ولم يكن أي منهم قد أقام دعوى قضائية ضد الشركة في هذا الخصوص ولم تمارس الشركة عليهم أي نوع من الضغوط بل تلاقت رغبة وإرادة الطرفين وقامت الشركة بشراء تلك الأنصبة من الورثة الشرعيين بموجب إعلامات الوراثة الشرعية بسعر ٢٠٠ جنيه للمتر المربع وتسلموا كافة حقوقهم المالية برضاء كامل.

وهذه رسالة وكيل الورثة:

الأستاذ فاروق جويدة

مرسل لسيادتكم «بالبريد» عقد الإذعان الذي تم بيننا «كورثة» وبين شركة النحاس المصرية بعد نزاع دام أكثر من ٣٠ عامًا، استولت خلاله الشركة على الأرض التي نملكها بالميراث «دون علمنا» وضمتها إلى مصانعها.. وبعد عدة قضايا حصلنا منها

على مبالغ تافهة كحق انتفاع عن أعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ سددنا منها رسوم القضايا وحقوق المحامين.. مرفق كشف بها.

وبعدها امتنعت الشركة تمامًا عن دفع باقي مستحقاتنا في حق الانتفاع الذي تحول إلى إيجار.. واستمر الحال هكذا حتى إبرام عقد الإذعان أو عقد البيع الذي تم في فبراير من عام ٢٠٠٧ والتي ألزمتنا فيه الشركة بقبول سعر مجحف (٢٠٠ جنيه مصري للمتر)، أو الرجوع ثانية للقضاء.

ولتجربتنا الطويلة المريرة مع قضايا الميراث طوال عقود مضت، ولأن منا من تساقط كأوراق الخريف وهو يلهث وراء هذه القضايا، ومنا من دخلوا في أعمار حرجة لا تسمح لهم حتى بالمتابعة، كما وأن الظروف المادية للجميع أصبحت عاجزة عن ملاحقة القضايا المعمرة المزمنة كالداء العضال.. ولأن الدولة كانت في سبيلها إلى تصفية الشركة ولا نعلم كيف سنأخذ حقوقنا في الأرض.. لذلك فقد اضطررنا مرغمين صاغرين لقبول شروط الشركة.

والأنكى من ذلك، أن الشركة لم تشترِ نصيبنا كله، بل اشترت جزءًا فقط من الأرض، وتركت حوالي أكثر من الثلث معلقًا ورفضت الاعتراف به عنادا وتعنتا منها وعرضة لضياع حقنا فيه، ورفعنا قضية.. ولكن، هل يتحمل العمر قضية تدور ٤٠ سنة أخرى في المحاكم؟! حسبنا الله ونعم الوكيل.

هذا هو تصرف الشركة المحترمة التي اشترت نصيبنا بالخداع وببخس الثمن، وتقوم في نفس السنة بعرض الأرض كلها للبيع بالمليارات.. وما زال فيها أنصبة مسلوبة وضائعة على أصحابها، وحقوق أولاد «قصر» تبنى المجلس الحسبي قضيتهم بعد أن هاله هذا السعر المتدني للبيع والذي أضاع معه حقوق الصغار.

أحمد عبد الله مصطفى إيلظي

مدير عام بالمعاش ـ أحد الورثة

ما زلت أتحدث عن جسارة المسئولين عندنا والمغالطات التي يقعون فيها.. والغريب أن يصف السيد رئيس مجلس الإدارة ما ذكرته من وقائع حول هذه الصفقة

المشبوهة بأنه «خواطر» ولا أدري من أين جئت بهذه الخواطر إذا كانت إعلانات منشورة ومزادات منصوبة وأرض معروضة للبيع.. إن هذا يعكس فكر وثقافة بعض المسئولين عندنا وكأنهم يتصرفون في ممتلكات ورثوها.. السيد رئيس مجلس الإدارة لم يذكر شيئًا عن تفاصيل الصفقة وبيع ٨٥ فدانًا في قلب الإسكندرية بقرار لا أحد يعرف هويته.. لم يذكر لنا شيئًا عن هذه الصفقة وإعلانات المزاد وأين ذهبت معدات المصانع ومن باعها ومن اشتراها وكيف وصلت أحوال مصانع النحاس إلى هذه الحالة بحيث يتم تخريبها لتباع أراضيها في مزاد مرسوم ومرتب ومعروف النتائج.. من يقرأ رسالة الورثة ورسالة رئيس الشركة القابضة يدرك كيف تدار أحوال هذا البلد ومن يديرها.. كنت أتمنى أن يضيف السيد رئيس مجلس الإدارة إلى خطابه بعض السطور يوضح لنا فيها قصة هذه المهزلة ومن الذي فوضه أن يبيع ٨٥ فدانًا في قلب الإسكندرية وأن ينص في إعلان المزاد أن تباع قطعة واحدة لمشتر واحد.. ومن الذي اعطاه سلطة بيع ١١٠ ملاين متر مربع أراضي بناء في قلب الإسكندرية.

أقول للسيد رئيس مجلس الإدارة أرجو أن يتسع صدرك لتكشف لنا كل الحقيقة وليس فقط ما أردته أنت منها.

ويبقى الشعر

هل أستعيدُ لديكِ كلَّ دقيقةٍ

سرقت صِبَايَ وأَخْمَدَتْ نيرَانِي

مَنْ يُرْجِعُ الطَّيْرَ الغريبَ لروضةٍ

نسيتْ عبيرَ الزهرِ والأغصانِ

عمرٌ تـوارى عانقَتهُ دموعُنا

عبرتْ عليه مواكبُ الأحـزانِ

وتـوسـدتْ أشـواقُـنـا أيـامَـهُ

وتـلألأت مـن شـدوه ألحاني

تبقين ســرًّا في الحياة وفرحة

أسكنتُّها قلبي ودفءَ حنانِي

أُبقيكِ في صمتِ الخريفِ سحابةً

كم عطرتْ بأريجِها وجدانِي

عمري وعمرُك قصةٌ منقوشةٌ

فوق القلوبِ بأجمل الألـوانِ

كم عشتُ قبلكِ ألفَ حلمٍ زائفٍ

كـم كبلتني بـالـخـداعِ أمانِي

ـ من قصيدة «أعاتب فيك عمري» سنة ٢٠٠٠.

صفقة مريبة!(*)

غضب مني المسئولون في حكومتنا الرشيدة عندما كتبت يومًا أن الحكومة المصرية تحولت إلى سمسار أراضٍ.. وأن هذا النشاط لا يدخل أبدًا في أعمال وأنشطة الحكومات التي تقدر المسئولية وتعرف شيئًا عن أمانة المال العام.. وأمامي الآن واقعة غريبة ومريبة في كل تفاصيلها أضعها أمام الرأي العام وأنا أتساءل: ماذا وراء هذه القصة؟! والقصة تبدأ مع إعلان نشر في الصفحة الأولى في الأهرام يوم الجمعة ٨ فبراير ٢٠٠٨ عن فرصة استثمارية نادرة بأجمل المواقع بمدينة الإسكندرية.

ويقول الإعلان: تعلن الشركة القابضة للصناعات المعدنية عن بيع آخر قطعة أرض داخل الكتلة السكنية بالإسكندرية والتي تكفي لإقامة مدينة متكاملة بمرافقها حيث إن مساحتها ٣٥٤ ألف متر مربع أي حوالي ٨٥ فدانًا وتقع هذه المساحة بامتداد منطقة كفر عبده وسموحة وموعد المزاد هو يوم ٨ مارس ٢٠٠٨ والمبلغ المطلوب كتأمين لدخول المزاد هو ٣٥ مليون جنيه.

وقد سألت نفسي: وهل يعقل أن في مدينة الإسكندرية وفي المنطقة السكنية مثل هذه المساحة الخالية من الأراضي؟! وكيف بقيت هذه المساحة حتى الآن؟! إن المساحة المذكورة تقع بجوار أرقى أحياء الإسكندرية وأغلاها سعرًا وهي كفر عبده.. وللأسف الشديد اتضح أن هذه المساحة هي أرض مصانع النحاس المصرية التي كانت يومًا واحدة من أهم معاقل الصناعة المصرية وكان العاملون فيها يحصلون على أعلى الرواتب في الدولة المصرية.. أليس أمرًا غريبًا أن تعلن الشركة القابضة

(*) جريدة الأهرام (٢٢/ ٢/ ٢٠٠٨).

للصناعات المعدنية عن مشروع لبيع الأراضي بغرض الإسكان وليس الإنتاج الصناعي أو التعديني.. وما هذا التداخل في أنشطة مؤسسات الدولة؟!

مصانع النحاس تحولت إلى أراضي بناء وتباع بالمتر في قلب الإسكندرية كما حدث مع مصانع أخرى بيعت وتوقف نشاطها تمامًا وتم تسريح عمالها وبيعت بالمتر كأراضي بناء في القاهرة والإسكندرية وأماكن أخرى.

وأمام مصانع النحاس التي تبيعها الحكومة الآن كأراضي بناء نجد أمامنا أكثر من سؤال.

إن متر الأراضي في كفر عبده ـ وهذه الأراضي المطروحة للبيع امتداد لها ـ يباع بسعر يتراوح بين عشرين ألفًا وخمسة عشرين ألف جنيه.. أي أن مساحة ٨٥ فدانًا التي جاءت في الإعلان يتجاوز سعرها ٣٥ مليار جنيه ستباع قطعة واحدة كما جاء في الإعلان والسؤال: من في مصر الآن يستطيع أن يدفع هذا المبلغ في قطعة أرض؟! ولماذا الإصرار على بيعها كاملة كقطعة واحدة؟! ومن يستطيع أن يوفر هذا المبلغ خلال شهر واحد حدده الإعلان لجلسة المزاد وهو ٨ مارس القادم؟! وما هي الجهة المخولة بتنفيذ مثل هذه الصفقة الرهيبة؟! وهل يوجد في الدنيا كلها بلد يعرض ٣٥٤ ألف متر من أراضي البناء في صفقة واحدة وفي شهر واحد؟!

ما هو مصير مصانع النحاس الموجودة في هذا المكان والتي تباع خردة ضمن صفقة بيع الأراضي؟! وهل يعقل أن تتحول المصانع إلى أراضي بناء وتباع في مزادات علنية؟! وهل هذه نهاية المطاف بالنسبة لبرنامج الخصخصة الذي يركز الآن على بيع أراضي المحروسة؟! ولماذا هذا الإصرار على بيع المشروعات الصناعية التي كانت تنتج سلعًا وتوفر وظائف وتفتح بيوتًا بحيث تحولت إلى أراضي بناء؟!

إذا كانت الدولة تتحدث عن العدالة الاجتماعية وتوفير المساكن للمواطنين.. لماذا لم تستغل وزارة الإسكان هذه المساحة الرهيبة لإنشاء مساكن للمواطنين غير القادرين خاصة أن ٨٥ فدانًا من الأراضي تكفي لإنشاء مدينة كاملة في قلب الإسكندرية خاصة أنها تعد من أرقى مناطق الإسكندرية كفر عبده ـ وأفقر مناطقها «حجر النواتية»

لماذا لا يتم تقسيم هذه المساحة الضخمة إلى مساحات صغيرة وبيعها مجزأة.. أم أن هذا سيكون مصيرها بعد إتمام الصفقة وتسليمها للمشترين لكي يقوموا بذلك ويرفعوا سعرها عشرات المرات؟!

من المسئول عن هذا الإعلان وعن هذه الصفقة؟! وهل يمكن أن نضع مسئولية بيع مثل هذه المساحة المخيفة في يد مجموعة من الموظفين كبارًا كانوا أم صغارًا أم أن هناك خلف الستار أشياء لا يعلمها أحد؟! ومن في مصر الآن يؤتمن على صفقة بهذا الحجم وبهذا المبلغ؟!

إن قضية بيع أراضي مصر بهذه الصورة المريبة تطرح أكثر من سؤال خاصة تلك المساحات التي تباع في السر دون إعلانات أو مناقصات أو مزادات خاصة أن مثل هذه المساحة الضخمة تحتاج إلى قرارات على درجة عالية من الشفافية قد لا تتوافر أمام إغراءات شديدة الضراوة في مثل هذه الصفقات.

نحن في هذه الصفقة أمام ٣٥٤ ألف متر مربع أراضي بناء.. وأمام صناعة مصرية تم تدميرها وهي مصانع النحاس.. وأمام ٨٥ فدانًا في قلب الإسكندرية وقبل هذا نحن أمام صفقة ثمنها يزيد على ٣٠ مليار جنيه ولنا أن نتخيل توابع هذه الصفقة.

على الجانب الآخر ولكي تتأكد لنا عبثية الصورة يقول لنا د. جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في تقاريره: إن حصيلة برنامج الخصخصة كلها من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٦ قد بلغت ٥٠ مليار جنيه.. هل يعقل أن يكون هذا هو العائد في ١٥ عامًا بيعت فيها مصانع الأسمنت والأسمدة والحديد والغزل والنسيج والبنوك ومساحات شاسعة من الأراضي والفنادق والشواطئ ٥٠ مليار جنيه في ١٥ عامًا أي أقل من ١٠ مليارات دولار أي أقل من دخل قناة السويس في عامين.. أي أقل من ٨٠٠ مليون دولار في السنة.. وأين ذهبت هذه المليارات بعد ذلك كله؟!

يقول الجهاز المركزي للمحاسبات: إن هذه الأرقام لم تظهر في سداد الديون أو تغطية عجز في الميزانية أو إنشاء مصانع جديدة.. لم تظهر في إصلاح وتطوير المصانع الحالية إداريًا أو فنيًا حيث بلغ كل ما أنفقته الدولة في ١٥ عامًا ٣,٧ مليار جنيه فقط في عمليات إعادة الهيكلة ولا أحد يعرف أين تسرب الباقي؟!

والغريب في الأمر أن الحكومة لا تعترف في عمليات البيع برقابة الجهاز المركزي للمحاسبات خاصة أن اللجنة الوزراية للخصخصة لم تعد قائمة الآن وكان يرأسها رئيس مجلس الوزراء وتضم عددًا من الوزراء ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومحافظ البنك المركزي ورؤساء سوق المال وهيئة الاستثمار والرقابة الإدارية.. إن تقييم بيع الشركات والمشروعات الآن لا يخضع لقواعد عامة ولا تمثل فيه القطاعات المسئولة ولن يكون غريبا طبقا لهذه الأوضاع أن تباع أراضي مصانع النحاس في الإسكندرية بعشرة جنيهات للمتر كما حدث في أرض هدى شعراوي في ميدان التحرير.

إن أخطر ما يهدد برنامج الخصخصة الآن أنه تحول إلى برنامج لبيع الأراضي بعد أن كان الهدف بيع المصانع الخاسرة لإنقاذ المصانع الناجحة.. وتطوير الهياكل الإدارية والفنية في مؤسسات الدولة وإنشاء صناعات جديدة تفتح بيوتًا وتقدم إنتاجًا.. ولكن البرنامج المريب الغريب جنح عن أهدافه تمامًا وتحولت المصانع المنتجة إلى أراضي بناء تباع بالمتر.. ولم يتم تطوير المصانع القائمة وتم تسريح الملايين من العمال بنظام المعاش المبكر لتباع أراضي المصانع في مزادات علنية.

ومن هنا وبعد عشرين عامًا على هذا البرنامج المشئوم يجب أن تكون لنا وقفة نراجع فيها كل شيء قبل أن نجد الحكومة تعلن عن بيع نهر النيل وقناة السويس والشعب المصري الذي لن يشتريه أحد.

بيع الأراضي.. والمسار الصحيح(*)

أصدر الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء قرارًا بإنهاء التعاقد مع الشركة المصرية الكويتية على مساحة ٢٦ ألف فدان في منطقة العياط بالجيزة واستحداث تجمع عمراني على مساحة ٤٠ ألف فدان واستصدار قرار من رئيس الجمهورية بذلك.. وقد أعطى القرار الشركة الحق في المشاركة في جزء من هذا التجمع الجديد طبقًا لشروط وأسعار جديدة.. وأتمنى أن يكون هذا القرار بداية لصفحة جديدة أكثر شفافية وحرصًا في التعامل مع قضية بيع الأراضي المصرية.

مازلت أعتقد أن قضية بيع الأراضي في مصر تحتاج إلى دراسة متأنية في كل جوانبها خاصة أن بيع الأرض في حد ذاته لا يمكن أن يكون استثمارًا مجديًا خاصة إذا قامت به الحكومات وتولت مسئوليته الدولة.. إن قيمة الأرض الحقيقية في المشروعات التي تقام عليها والمحاصيل التي تنتجها والمساكن التي تأوي البشر.. أما إذا بقيت «خرائب» واسعة يتاجر فيها السماسرة والمضاربون فإنها تتحول إلى جريمة في حق المجمتع وحق الأجيال القادمة.

وفي ٢٨ مارس الماضي كنت قد تناولت قضية بيع ٢٦ ألف فدان في العياط للشركة المصرية الكويتية بهدف زراعتها ولكن الشركة بعد سنوات من حصولها على هذه المساحة الضخمة لم تزرع الأرض التي حصلت عليها بسعر ٢٠٠ جنيه للفدان وجاءت أخيرًا تطلب تحويلها إلى أراضي بناء.. وقد تلقيت في ذلك الوقت أكثر من رد وتعقيب حول هذه الصفقة.. ولكن وصلني أخيرًا هذا القرار الذي أصدره

(*) جريدة الأهرام (١٦/ ٥/ ٢٠٠٨).

د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بناء على مذكرة من المهندس أحمد المغربي وزير الإسكان والتنمية العمرانية.. يقول نص القرار:

بالإشارة إلى مذكرة سيادتكم رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠٠٨ بشأن المشروع المقدم من الشركة المصرية الكويتية لإقامة تجمع عمراني متكامل شمال الصعيد يرجى التفضل بالإحاطة بموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على الآتي:

١ ـ لا مانع من استحداث تجمع عمراني جديد تابع لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بشمال الصعيد واستصدار قرار من رئيس الجمهورية بذلك على مساحة أربعين ألف فدان.

٢ ـ إنهاء التعاقد مع الشركة المصرية الكويتية بشأن ما خصص لها من أراضٍ لأغراض الاستصلاح الزراعي مع الموافقة على التعامل المباشر مع الشركة على جزء من مساحة المجتمع الجديد من خلال هيئة المجتمعات العمرانية.

هذه المذكرة تعني إلغاء قرار التخصيص الذي أعطى للشركة الحق في مساحة ٢٦ ألف فدان بسعر ٢٠٠ جنيه للفدان الواحد.. وتعني أيضًا تحويل ٤٠ ألف فدان في هذه المنطقة إلى مجمع سكني ضخم يمكن أن تشارك هذه الشركة في جزء منه حسب ما يتم من اتفاقات بأسعار جديدة للأراضي التي سوف تحصل عليها.

ولا شك أن إلغاء قرار التخصيص السابق للشركة الكويتية وعودة الأراضي إلى الدولة يعتبر إنجازًا كبيرًا في حد ذاته.. وما أكثر قرارات التخصيص التي تحتاج إلى مراجعة من الأجهزة المسئولة بحيث يمكن أن يعاد تقييمها خاصة أن الكثير منها يقع في مناطق غاية في الحساسية.. ولا شك أن هذه الاستجابة حول ما كتبناه في هذه القضية يعكس روحًا من الجدية والتجاوب من أجهزة الحكومة.

وحتى نضع قضية الأراضي في مسارها الصحيح يجب أن تتخذ الحكومة مجموعة من الإجراءات الجادة لمنع مثل هذه الكوارث.. إنني أعلم أن هذه الجرائم حدثت في مراحل سابقة.. وأن الحكومة الحالية غير مسئولة عنها.. ولكن المؤكد أيضًا أن الحكومة الحالية تستطيع الآن تصحيح أخطاء الماضي ولو كان ذلك بأثر رجعي والدليل على ذلك أنها استطاعت أن تلغي قرار تخصيص سابق وهذا يعني أيضًا أنها قادرة على أن تفعل ذلك في حالات كثيرة أخرى إذا أرادت.

ـ لا بد من فتح ملفات عمليات التخصيص التي حصلت عليها شركات أو مؤسسات أو أفراد بحيث يعاد تقييم أسعارها أو إلغاء هذه القرارات بحيث تحصل الحكومة على السعر المناسب لهذه الأراضي أو تستردها مرة أخرى.

ـ لا بد من مراجعة الأنشطة التي قام بها بعض الأشخاص وتعارضت مع قرارات التخصيص التي حصلوا عليها حيث أقيمت عليها قصور وڤيلّلات ومساكن بدلًا من الزارعة وهنا لا بد أن تحصل الدولة على حقها أمام تغيير النشاط ويعاد تقييم سعر الأرض مرة أخرى.

ـ ليس هناك ما يبرر الآن بيع الأراضي بيعًا قطعيًّا ويجب أن تلجأ الحكومة إلى عمليات التأجير وحق الانتفاع كما يحدث في كل بلاد العالم.. لأن بيع الأراضي لا يعتبر الأسلوب الأمثل في التنمية والاستثمار.

ـ أن تراجع الحكومة المشروعات الصناعية التي باعتها وتوقف إنتاجها وتحولت إلى أراضي بناء بحيث يعاد تقييمها حسب سعر الأرض حاليًا ومنها شركة المراجل البخارية.. وشركة الزيوت والصابون.. ومحالج الوجه القبلي ومشروعات الغزل وشركة النحاس بالإسكندرية.. وإذا كانت هذه الأراضي قد بيعت فيجب أن تحصل الدولة على حق الشعب فيها.

ـ أن تضع الحكومة مجموعة من الضوابط تمنع التداخل في عمليات البيع بين مؤسسات الدولة بحيث تخضع جميعها لرقابة واحدة ومن جهة واحدة.. لقد استغل البعض التضارب الشديد بين أجهزة الدولة والرغبة في عمليات البيع دون تخطيط أو تنسيق أو دراسة.

ـ لا ينبغي أن ترتبط الحكومة بشيء لا تستطيع الوفاء به؛ لقد باعت للشركة الكويتية ٢٦ ألف فدان وتعهدت بتوفير مياه الري لزراعتها ولم تستطع الوفاء بذلك، وهنا يأتي دور المتابعة فليس من المنطقي أن تحصل شركة على مساحة من الأراضي بسعر زهيد دون إشراف أو رقابة من الحكومة.

ـ كان ينبغي أن تراقب وزارة الاستثمار أحوال المصانع التي باعتها.. وأن تراقب وزارة القوى العاملة أحوال العمال المطرودين منها.. وأن تراقب وزارة الزراعة الأنشطة المختلفة فيما باعت من أراضٍ.. وأن تراقب وزارة الإسكان عمليات التسقيع

والمضاربة على أراضي البناء التي خصصتها سواء للأشخاص أو الشركات.. ولكن التخلص من الأراضي بهذه الصورة العشوائية يضع الحكومة أو أجهزتها في موقف لا تحسد عليه خاصة إذا تغيرت الأنشطة أو بيعت المصانع كخردة وتحول المستثمرون إلى تجار أراضٍ.

ـ بقيت عندي ملاحظة أخيرة.. أن يكون للفقراء والبسطاء والشباب نصيب في التجمع العمراني الجديد في منطقة العياط وألا يتحول إلى مشروع استثماري لرجال الأعمال وأبناء الطبقة الجديدة.

ويبقى الشعر

تمنيتُ يـومًـا زمـانًـا عنيـدًا

أرى العمـر فيـه أكاليـلَ غـارْ

توالتْ علينْا السنونُ العجافُ

وشـرَّدَنَـا وجْـهُـهَـا المستعارْ

ثقيلٌ هو الحلمُ إن صارَ وهمًا

وضـاقَ به العمرُ حتى استجارْ

سأمْضِي إلى الحلمِ مَهْمَا تَوَارى

ومهمَا طَغَى اليأسُ فِينَا وجارْ

فلا تحْزَنِي إن رأيتِ الفوارسَ

خلفَ الـجيـادِ بَـقَـايَـا غبـارْ

ولا تعجَبي إنْ رأيـتِ الجيادَ

وقـد زينـتْـهـا أكـالـيـلُ عَـارْ

تموتُ الجيادُ إذا ما استكانتْ

وتغْدُو مع العجزِ. دُخَّـانَ نَارْ

ـ من قصيدة «تمنيت عمرا أحبك فيه» سنة ٢٠٠٠.

أرض العياط ومسلسل بيع الأراضي(*)

وصلني أكثر من رد حول أرض العياط التي باعتها الحكومة للشركة الكويتية للاستثمار وتبلغ مساحتها ٢٦ ألف فدان بهدف الزراعة والإنتاج الحيواني.. ولكن فجأة قررت الشركة تغيير نشاطها من الزراعة إلى العقارات وبدأت في اتخاذ إجراءات تحول هذه المساحة الضخمة إلى عقارات وڤيلَّلات ومدن ومبانٍ.. وقد اتضح لي أن هناك أكثر من وزارة وأكثر من جهاز إداري يدور حول هذة الصفقة منها وزارات الزراعة.. والري.. والإسكان.. والثقافة.. والبترول.. ومجلس الوزراء.. وقبل هذا كله فإن الشركة تضع يدها على مساحة أخرى من الأراضي تبلغ ١١ ألف فدان أي أننا أمام ٣٧ ألف فدان وليس ٢٦ ألفًا فقط.. وقد وصلني رد من المهندس أحمد المغربي وزير الإسكان ورد آخر من د. فاروق التلاوي رئيس مجلس إدارة الشركة ورد ثالث من اللواء مهندس عمر الشوادفي مدير المركز الوطني لأراضي الدولة بمجلس الوزراء ووصلتني أيضا مذكرة طويلة حول هذا الموضوع من المهندس اللواء محمود عبد البر رئيس الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية.. أنشر هذه الردود وتبقى لي بعدها كلمة.

وزير الإسكان: مجلس الوزراء لم يوافق حتى الآن على تغيير نشاط الشركة.

إيماء إلى مقالكم المنشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠٠٨ تحت عنوان «وجريمة أخرى في العياط» نوضح لسيادتكم ما يلي بخصوص ما أثرتموه في

(*) جريدة الأهرام (٢٩/ ٣/ ٢٠٠٨).

مقالكم الأخير حول قطعة الأرض الصحراوية الكائنة بزمام مركز العياط، والتي تبلغ مساحتها نحو ٢٦ ألف فدان.

أفيد سيادتكم بأنه لم يتم حتى تاريخه العرض على مجلس الوزراء تحويل النشاط بالنسبة لهذه الأراضي من استصلاح واستزراع إلى تنمية عقارية وبناء عليه ليس صحيحا أنه تمت موافقة مجلس الوزراء على هذا التعديل.

وحقيقة الأمر أنه نظرا لوجود بعض الصعاب في تدبير مقننات مائية لتلك المساحة ووجود طلب لتوسعات عمرانية بالمنطقة.. فقد تقدم المستثمر بطلب دراسة استغلال كل أو جزء من هذه المساحة لأغراض التنمية العقارية والذي يجري دراسته الآن من قبل هيئة التخطيط العمراني في ضوء المخططات العامة الجاري تحديثها لمحافظة الجيزة.. ولو حدث وتمت الموافقة على ذلك، فسوف يعاد تقييم الأرض مرة أخرى على أساس استعمال تنموي وعلى أن يتحمل المستثمر تكلفة توصيل المرافق لهذه الأرض على نفقته الخاصة.

وأخيرا أؤكد لسيادتكم بأن التصرف في أرض الدولة يتم بشفافية ويخضع لقواعد عامة تحفظ حق الدولة في تلك التصرفات.. وفي الوقت نفسه أحذر المواطنين من التعامل على هذه الأراضي، وغيرها، التي لم تصدر لها موافقة على إنشاء مجتمعات عمرانية وتصاريح بالبناء، حتى لا يقعوا في مشكلات مستقبلا.

أرجو أن تكون الرؤية قد اتضحت فيما يخص هذا الموضوع، على أمل التواصل دائما فيما ينفع المواطنين، فهذا هدفنا جميعا.

د.التلاوي رئيس الشركة: أنفقنا ٣٠٠ مليون جنيه حتى الآن على المشروع.

أريد توضيح بعض المفاهيم العامة التي وردت في مقالكم ثم بعض المعلومات الخاصة بالموضوع الذي طرحتموه.

بالنسبة للمفاهيم العامة فإن الدولة بالقطع ليست تاجرة أراض تقوم بتسعير الأراضي من منطلق حسابات محدودة مبنية على المكسب الذي ستجنيه من تخصيص أو بيع الأراضي.. بل هي تخصص وتبيع الأراضي لتحقيق أهداف تنموية، فهي مثلا

تخصص أراضي التنمية السياحية منذ التسعينيات في أجمل المواقع على البحر الأحمر بدولار للمتر «بدون مرافق» وبتسهيلات في السداد، وكان من نتيجة ذلك جذب استثمارات ضخمة في قطاع السياحة حققت الملايين مع تحريك قطاعات الصناعة المغذية لها.

وتطرح الدولة حاليًا أراضي المناطق الصناعية في مواقع استراتيچية بدون مقابل في أغلب الأحيان لتحقيق تلك الأهداف القومية.

وأيضًا باعت الدولة أراضي للاستصلاح الزراعي بـ٢٠٠ جنيه للفدان حتى يتم استصلاحها آخذة في الاعتبار ما يتكلفة المستثمر من أعباء ومخاطر لتحقيق زيادة الرقعة الزراعية.. ويكفي القول إن هذه الأراضي في غرب الدلتا حققت قيمة تصديرية قدرها ٦ مليارات جنيه سنة ٢٠٠٧، وإن تسعير الأراضي للتنمية العمرانية «دون تحمل الدولة تكلفة المرافق» يسير في نفس الاتجاه ويخضع لنفس المعايير.

أما الموضوع الخاص بالعياط فمن المفيد توضيح المعلومات التالية.

ـ باعت الدولة الأرض للشركة بنفس الأسعار الجارية في كافة أنحاء الجمهورية لغرض الاستصلاح.

ـ تعذر على الدولة توفير مصدر المياه وقامت برفع المنطقة من خطة الدولة للاستصلاح بعد إنفاق الشركة ما يزيد على ٣٠٠ مليون جنيه على المشروع.

ـ تمت دراسة الوضع من «المركزالقومي لتخطيط أراضي الدولة» في سنة ٢٠٠٧ والذي أوصى للحكومة وللشركة بإقامة تجمع عمراني بالمنطقة.. وعليه قامت الشركة بإعداد دراسات لإنشاء تجمع عمراني متكامل في هذه المنطقة.. وقامت إدارة الشركة ومستشاروها بمجهودات كبرى لإقناع مساهمي الشركة والجانب العربي على الخصوص بالدخول في هذا المشروع وضخ استثمارات ضخمة فيه.

ـ قدم المشروع للحكومة وما زال قيد الدراسة من الجهات المسئولة بالدولة ولم يتحدد سعر البيع والذي نأمل أن يكون برؤية تنموية وليس تجارية، وسيتم بعد ذلك صياغة عقد جديد.

ـ التجمع العمراني المقترح يقع شمال الصعيد؛ حده الغربي هو مركز طامية بالفيوم وحده الجنوبي مركز الواسطى ببني سويف وطبقا لتقرير التنمية البشرية فإن هذه المراكز من أفقر مناطق الجمهورية.. وسوف يساهم المشروع مساهمة كبيرة في تحقيق خطة الدولة بتنمية الصعيد.

ـ يبعد المشروع عن القاهرة ٧٠كم أي على مسافة أبعد من مدينة العاشر من رمضان ومقاربة لمسافة مدينة السادات بالنسبة للقاهرة وبالتالي لا يشكل عبئا عليها

ـ يقترح المشروع أن تقوم الشركة باستثمار حوالي ٦ مليارات جنيه في مشروعات تنموية، ومرافق داخلية، وإسكان وخدمات للمراكز المحيطة منها ١٠٠٠ فدان للمناطق الصناعية و ٩٠٠ فدان للإسكان القومي و ٣٠٠ فدان لمراكز خدمية.

المشروع المقترح يحدد بنسبة ٣٥٪ من أراضي المشروع لأنشطة اقتصادية و ٤٠٪ طرق وخدمات ومناطق مفتوحة والإسكان الصافي ٢٥٪ فقط «منها الإسكان القومي» وبالتالي فإن التكلفة المحملة على المتر المسطح الصافي تزيد على ٢٠٠ جنيه.

ـ تقوم الشركة بالترويج لجذب استثمارات خارجية لأنشطة اقتصادية قدرها ١٠٠ مليار جنيه أخرى وتوفير فرص عمل تزيد على ١٥٠ ألف فرصة عمل وتستوعب المدينة حوالي ٨٠٠ ألف نسمة وتساعد في خفض ضغط الهجرة من شمال الصعيد للقاهرة.

مما تقدم نأمل أن توافقونا الرأي أن المشروع هو مشروع تنموي قومي وليس تجارة أراض، ونحتاج الدولة والمستثمرين لتشجيعهما في المضي قدما في مثل هذه المشروعات.

كما أننا نود أن نضع الحقائق التالية أمام سيادتكم:-

أولا: الشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني والدواجني شركة مساهمة مصرية تأسست بقرار الهيئة العامة للاستثمار رقم ٢١٥٠ لسنة ٩٩ لأحكام قانون الاستثمار برأس مال٣٨٠ مليون جنيه.

ـ تم التعاقد على شراء مساحة ٢٦ ألف فدان من الأراضي الصحراوية خارج

زمام العياط مع الدولة ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية «جهة الولاية» وذلك بعد الحصول على كافة موافقات الجهات المعنية ذات الصلة بمشروعات الاستصلاح.. وكان القرار الصادر بالموافقة على البيع مع اللجنة الوزارية للمشروعات القومية الكبرى على أن يسدد الثمن على خمسة أقساط سنوية طبقا للقوانين والقرارات المنظمة لذلك في حينه.

ـ قامت الشركة بسداد كامل الثمن دون الانتظار للتقسيط وموضح ذلك بالبند الثاني من العقد.. وكان من ضمن موافقات الجهات المعنية موافقة وزارة الموارد المائية والري، حيث وافق السيد الدكتور وزير الموارد المائية على ري مشروع الشركة من قبل مياه النيل من خلال ترعة الجيزة بنظام الري المتطور وذلك بعد الانتهاء من تنفيذ محطة طلمبات هاويس العياط والذي لم يتم حتى تاريخه.

وحتى الآن لم يتم الانتهاء من تنفيذ محطة الطلمبات داومت الشركة على الاتصال بالمسئولين بوزارة الري حتى حصلت على ترخيص فتحة ري فرع الحاجر تكفي لإنشاء مزرعة تجريبية.

ـ وبناء عليه قامت الشركة بتنفيذ خطوط الري الرئيسية الناقلة لمياه المشروع بالكامل وتنفيذ البنية الأساسية لمساحة ٥٠٠٠ فدان جاهزة للزراعة، وعمل خزانات لتخزين المياه بطاقة قدرها ٣٠٠٠٠ متر مكعب وتم الاستغلال الأمثل لكمية المياه المصرح بها حاليًا للمزرعة التجريبية بالري المتطور والمرشد وتمت زراعة حوالي ٨٠٠ فدان

كما تم إنشاء مزرعة إنتاج حيواني لتسمين ٣٠٠٠ رأس ماشية على أحدث نظم التربية، كما تم إنشاء شق الطرق لخدمة المشروع جاوزت الـ٢٠٠ كيلو متر.

ويعمل بالمشروع حاليًا مهندسون وفنيون وموظفون وعمالة تبلغ ٩٠٠ فرد عمالة دائمة بخلاف العمالة اليومية.

وبلغت الاستثمارات التي أنفقناها ١٢٠ مليون جنيه، وعلى الرغم من العقبات التي تواجه الشركة وهي كثيرة من أهمها، تأخر الانتهاء من تنفيذ محطة طلمبات هاويس

العياط وتوفير المياه اللازمة للمشروع على الرغم من مرور ٧ سنوات على التعاقد إلا أن الشركة مستمرة في أعمال تنفيذ البنية الأساسية للحفاظ على العاملين بها.

ثانيا: فيما يخص تحويل النشاط من استصلاح واستزراع إلى نشاط عمراني فإنه كان بناء على رأي من المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة الذي أوضح تقريره أنه طبقا للدراسات والأبحاث التي قام بها المركز يتضح أن المنطقة تتمتع بمزايا عديدة تؤهلها لتكون منطقة ذات طبيعة خاصة من الناحية السياحية والعمرانية وتصلح لإنشاء مجتمع عمراني وهو الاستغلال الأمثل ويكون أجدى اقتصاديا عن النشاط الزراعي.

قامت الشركة على ضوء ما سبق بمخاطبة المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة بالتزام الشركة بنشاط الاستصلاح والاستزراع مع موافاتنا بالدراسات والأبحاث التي تمت للمنطقة لدراسات بمعرفة الاستشاريين بالشركة والوصول إلى الاستغلال الأمثل لهذه المساحة ولم يتضمن الخطاب موافقة الشركة على تحول النشاط من زراعي إلى عمراني.

وحتى تاريخه لم يتم إخطار الشركة بأي موافقات لتغيير نشاط وأن ما ورد بمقال سيادتكم عن موافقة مجلس الوزراء على تغيير النشاط من زراعي إلى عمراني بسعر المتر ١٠ جنيهات ليس له أساس من الصحة حيث لم يصدر أي قرارات تفيد ذلك حتى تاريخه.

اللواء الشوادفي رئيس مركز الأراضي: الأراضي لا تصلح للزراعة واقترحنا تحويلها للبناء.

أرجو أن أشير إلى مقالكم المنشور بجريدة الأهرام الغراء في عددها رقم ٤٤٢٩٣ بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠٠٨ تحت عنوان «وجريمة أخرى في العياط» فقط آثرت الكتابة لسيادتكم لتوضيح عدة نقاط مهمة في ذلك الصدد راجيا الإحاطة بها وأخذها بعين الاعتبار وهي:

ابتداء ـ وليس دفاعا عن أحد أو تفريغا للموضوع من مضمونه ـ فإن المركز قد ساهم بجزء غير يسير في توجيه القرار الحكومي المزمع صدوره في تلك القضية خاصة فيما يتعلق بالاتي:-

١ـ دراسة المركز للمساحة المباعة إلى الشركة الكويتية من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية قد أسفرت عن الاستخدام الزراعي لها لا يعد استخداما مثاليا بينما يعد النشاط العمراني بالنسبة لها هو الاستخدام الأمثل وذلك على النحو التالي:-

ـ توافر جميع مقومات المجتمع العمراني في تلك المنطقة من حيث المناخ والارتفاع عن سطح البحر والطرق الرئيسية الحالية والمخطط تنفيذها بالمنطقة «الطريق الدائري الإقليمي» وخطوط الكهرباء والأيدي العاملة.

ـ عوامل الجذب السياحية المختلفة لوجود منطقة أثرية وتاريخية بالقرب من المساحة المشار إليها.

ـ حاجة المنطقة إلى التنمية العمرانية بشكل عام.

ـ الحفاظ على الرقعة الزراعية في المناطق الصالحة للزراعة وتجنب البناء عليها.

ـ الحفاظ على المناطق الأثرية من التلف حال الاستخدام الزراعي.

٢ـ وفي المقابل فقد انتهت دراسات أجهزة الدولة المختصة إلى عدم صلاحية المساحة المشار إليها للاستصلاح والاستزراع.

٣ـ ارتهن المركز الموافقة على تغير استخدام تلك المساحات على النحو المتقدم بالضوابط الآتية:

ـ التزام الشركة الطالبة بتدبير مصادر المرافق الرئيسية لمشروع «البنية القومية والأساسية» دون الاعتماد على مرافق الدولة أو قيامها بسداد قيمتها الحقيقية لأجهزة المرافق بسعر السوق «دون دعم» بعد التأكد من عدم التاثير على طاقات المرافق

التي قامت الدولة بتدبيرها لمشروعات أخرى قومية بالمنطقة مع ضرورة قيام الشركة الطالبة باستيفاء باقي موافقات أجهزة الدولة المعنية والحصول على شروط وقيود الاستغلال التي تراها في هذا الصدد لمباشرة ذلك النشاط.

- ضرورة قيام الشركة الطالبة بسداد فروق الأسعار المستحقة.

- التزام الشركة بتقديم برنامج زمني لتنفيذ المشروع وضرورة تقيدها به وفقا لبرنامج المتابعة الذي تضعه جهة الولاية في هذا الشان.

- التزام الشركة باستخدام الأرض في الأراضي المخصصة من أجلها.

- حق جهة الولاية على الأرض في استردادها بما عليها من منشآت متى خالفت الشركة أي شرط من الشروط المشار إليها.

٤- ولعل في تلك الضوابط ما يشفي صدور قوم مؤمنين من جهة.. ومن جهة أخرى ما يعد خطوة على الدرب لتصويب مسار إدارة أراضي الدولة التي مست تلك المساحة على النحو المبين في مقالك.

يذكر أن الشركة المشار إليها عازمة على تنفيذ مجتمع عمراني متكامل على تلك المساحة كبوابة حضارية للجمهورية من ناحية الجنوب وتضم عناصرها سائر الأنشطة والاستثمارات المختلفة.

وقد ترون سيادتكم كما لايخفى على فطنتكم أن تنفيذ مثل ذلك المشروع في تلك المنطقة سيرتب عدة آثار إيجابية أخرى يضيق المقام عن حصرها سواء بتشغيل الأيدي العاملة أو ضخ استثمارات خارجية أو الاهتمام بتنمية الصعيد.. إلخ.

٥- وبرغم ذلك كله.. إلا أن الدولة لم تأخذ الأمر على عواهنه أو من أطرافه دون دراسة أو تعمق وقد تجلى ذلك فيما ترجمه الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء بإصداره توجيها بضرورة تناول ذلك الموضوع ودراسته فنيا وقانونيا وإداريا بواسطة لجنة من أجهزة الدولة المختصة وصولا إلى الأسس التي يقوم عليها تنفيذ ذلك المشروع.. ولا يزال الموضوع طي الدراسة حتى تاريخه.

اللواء محمود عبد البر رئيس التنمية الزراعية: ألغينا التعاقد مع الشركة لأنها أخلت بالتزاماتها.

١ـ بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٩٩ تقدمت الشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي والإنتاج الداجني بطلب لشراء مساحة «٢٦ ألف فدان» وضع يد الشركة بناحية العياط ـ الجيزة.

٢ـ بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠٠١ ورد كتاب مكتب معالي نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت مرفقا به كتاب الأستاذ الدكتور وزير الموارد المائية والري والمتضمن «الموافقة المبدئية لري مساحة ٢٦ ألف فدان من ترعة الجيزة خصما على حساب الشركة وتحت إشراف قطاع التوسع الأفقي والمشروعات والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية».

٣ـ بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٢ تم تحرير عقد بيع ابتدائي على مساحة ٢٦ ألف فدان للشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي.

٤ـ بتاريخ ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٣ تقدمت الشركة بطلب مرفق به موافقة آثار سقارة المحرر في ٤/ ٦/ ٢٠٠٣ الموقع عليه من كبير مفتشي سقارة والمعتمد من مدير عام سقارة والمتضمن بأنه بإجراء المعاينة لمساحة ٢٣٥٠٠ فدان باسم الشركة الكويتية لاستصلاح الأراضي والإنتاج الداجني بناحية شرق طريق مصر/ أسيوط الصحراوي جنوب مدينة العياط حيث اتضح أن الموقع غير مملوك للمجلس الأعلى للآثار وغير خاضع لقانون حماية الآثار.

٥ـ بتاريخ ١٣/ ١/ ٢٠٠٤ ورد كتاب مكتب معالي النائب «في حينه» مرفق به قرار السيد رئيس الجمهورية رقم «١٤» لسنة ٢٠٠٤ بالموافقة على معاملة المستثمرين العرب المساهمين بالشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي والإنتاج الداجني المعاملة المقررة للمصريين بالنسبة لمساحة ٢٦ ألف فدان الكائنة بمركز العياط ـ محافظة الجيزة.

٦ـ بتاريخ ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٥ تمت المعاينة التي أجريت بمعرفة لجنة مشكلة من الهيئة ووزارة التنمية المحلية ومديرية زراعة الجيزة والتي تبين منها وجود مساحات منزرعة بمدخل مزرعة الشركة على وصلة طهما ـ أسيوط الغربي كما سيتم تحديدها فيما بعد بواسطة المساحة كما توجد منطقة أخرى جاري تجهيزها للزراعة وتلاحظ أثناء المرور وجود لوحات بأسماء أفراد موضح عليها مساحة القطعة واسم مالكها وهي مساحات متفاوتة أقلها حوالي ٢ فدان كما توجد شبكة طرق أسفلتية وترابية، كما أوصت اللجنة بانتظار تقرير لجنة الآثار عن أرض الشركة كما أفاد عضو اللجنة عن هيئة الآثار.

٧ـ بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ تمت مخاطبة السيد المهندس رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني والدواجني بشأن المخالفات التي ارتكبتها الشركة المصرية الكويتية بمنطقة طهما وحتى جرزا ومخالفتها لشروط الترخيص الصادر للشركة من قبل المجلس الأعلى للآثار والمنتهي إلى طلب إخطار الشركة بإلغاء التخصيص الصادر لها بناء على مخالفتها لقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ومراجعة منطقة آثار دهشور واللشت بقطاع الآثار المصرية بخصوص هذه المخالفات علمًا بأن الهيئة ستقوم بالنظر في كافة الإجراءات القانونية التي يمكن اتخاذها ضد الشركة في حالة عدم موافاة الهيئة بما يفيد إلغاء سريان التخصيص الصادر للشركة من المجلس الأعلى للآثار وذلك خلال ١٥ يومًا من تاريخه.

٨ـ بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٦ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة في الاجتماع الرابع بند ٤٤/ ٤/ ٢٠٠٦ والمنتهي إلى:

«الإحاطة بالإجراءات التي قامت بها الشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني والداجني تخالف ما ورد بالعقد المبرم معها والصادر بناء على قرار اللجنة الوزارية للمشروعات القومية الكبرى باجتماعها التاسع بتاريخ ٩/ ٦/ ٢٠٠١، مع إعداد مذكرة للعرض على مجلس الورزاء للنظر في

موقف الشركة حيث تم العرض على مجلس الوزراء وتم العرض على لجنة فض المنازعات بهيئة الاستثمار.

٩ـ بتاريخ ١٣/ ٣/ ٢٠٠٦ ورد كتاب المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة والمنتهي إلى أنه تم عرض الموضوع على مجلس إدارة المركز الوطني والذي انتهى إلى:

ـ قيام اللجنة المشكلة لحصر كافة التواجدات بجهة برنشت مركز العياط ـ محافظة الجيزة لتحديد الأنشطة الكائنة ومساحتها والتصرفات التي تمت عليها باستكمال أعمالها لدراسة المنطقة ككل مع النظر في تلك المساحات لاستخدامها كظهير صحراوي لمدينة العياط والعرض تباعًا على مجلس الإدارة.

ـ اتخاذ الإجراءات القانونية بمعرفة جهة الولاية لفسخ التعاقد المبرم مع الشركة المصرية الكويتية لمخالفتها لشروط وقيامها باستغلال الأرض في غير الغرض المخصصة من أجله أو تحصيل فارق السعر بين النشاطين لصالح جهة الولاية.

١٠ـ قيام وزارة البترول والثروة المعدنية بالتنسيق مع جهة الولاية لاتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة وفقًا لقانون المناجم والمحاجر لتحصيل مستحقات الدولة على المواد المحجرية التي قامت الشركة بالاستيلاء عليها في ضوء ما جاء بكتاب المجلس الأعلى للآثار والتأكيد على قيام الشركة بإيقاف جميع أعمال التحجير إلا بعد التنسيق مع كافة الجهات المختصة.

١١ـ بتاريخ ٦/ ٢/ ٢٠٠٧ تقدمت الشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي بطلب للسيد اللواء مهندس مدير المركز الوطني لتخطيط استخدامات للمساحة وأنه يمكن تكليف أكبر بيوت الخبرة لعمل الدراسات والتصميمات التي تحقق وتفعل رؤية المركز.

١٢ـ بتاريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧ تم عرض الموضوع على مجلس إدارة المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة بالجلسة رقم «١١» والمتضمن أن مجلس الوزراء وافق على تغيير استخدام مساحة «٢٦ ألف فدان» من الاستصلاح

والاستزراع إلى أنشطة عمرانية بمنطقة برنشت العياط ـ محافظة الجيزة وقد وجه معاليه دراسة الموضوع بواسطة وزارة الإسكان.

١٣ـ وبناء على ما تقدم صدر القراران الوزاريان رقما (٤٢٥، ٤٢٨) لسنة ٢٠٠٧ بإزالة جميع التعديات والإشغالات الواقعة على مساحة مشروع وادي عربة والعياط والموضحة المعالم والحدود بالخريطة المرفقة بالتنسيق بين الهيئة والجهات الأمنية بمحافظتي الجيزة وبني سويف.. وذلك للبدء في أعمال الاستصلاح «مليون فدان» بمحافظات الجمهورية حتى عام ٢٠١١ متضمنًا مشروع استصلاح «٤٠ ألف فدان» بوادي عربة والعياط ولم تنفذ قرارات الإزالة حتى الآن.

ولنا كلمة

إن أول سؤال يطرح نفسه أمامنا جميعًا هو التخبط والخلاف الواضح بل التضارب بين أجهزة الدولة.. نحن أمام سلسلة طويلة من القرارات منها قرارات لمجلس الوزراء وقرارات جمهورية وقرارات وزارية.. ونحن أمام مجموعة ضخمة من الموافقات فيها الزراعة والري.. والآثار والإسكان وقبل هذا كله نحن أمام واقع تجسد في أن الشركة التي حصلت على هذه المساحة الضخمة من الأراضي قد باعت أجزاء منها للمواطنين وقامت بإنشاء طرق وميادين وهناك اتهام من هيئة الآثار أن الشركة تقوم بالتنقيب عن الآثار وأنها استخدمت المحاجر وكل هذه الأنشطة خارج نطاق الاتفاق الأساسي الذي حصلت الشركة بمقتضاه على هذه الأرض.. وهنا نجد أنفسنا أمام أكثر من سؤال:

أولًا: كان ينبغي أن تراقب الدولة ومن البداية نشاط الشركة بحيث تتأكد أنها ملتزمة بتنفيذ اتفاق على مشروعات معينة منها الزراعي ومنها الحيواني وأن تتم هذه المتابعة بصورة دورية.

ثانيًا: أن الشركة لم تقرر بين يوم وليلة تغيير نشاطها من الإنتاج الزراعي إلى نشاط عقاري بمعنى أنها أقامت منشآت وطرقًا وميادين ومراكز خدمية تؤكد من البداية أنها جاءت للاستثمار العقاري وليس الزراعي.

ثالثًا: عندما باعت الدولة هذه المساحة من الأراضي لإقامة مشروع زراعي تعهدت بتوفير المياه الكافية من ترعة الجيزة لهذا المشروع.. فهل قام ذلك على دراسات مسبقة؟! وهل يمكن أن يباع الفدان بسعر ٢٠٠ جنيه مع التزام بالري النيلي وتوفير المياه اللازمة؟! وما الذي جعل أجهزة الدولة تقرر ذلك في البداية ثم تتنكر لما وعدت به وقررته بحيث عطلت مشروعات الشركة التي التزمت بها وفتحت أمامها طريقًا آخر للاستثمار العقاري.

رابعًا: وافقت هيئة الآثار في البداية على بيع هذه الأرض ثم جاءت بعد ذلك على المناطق الأثرية.. لماذا لم تظهر هذه المناطق من البداية قبل التعاقد وتسليم الأرض؟!

خامسًا: كيف يصدر لهذه الشركة بالذات قرار جمهوري بمساواة المساهمين فيها من الأشقاء العرب بالمواطنين المصريين في كل شيء.. رغم أن هناك قواعد خاصة بتملك العرب للأراضي في مصر وتنفذ على الجميع دون استثناءات؟!

سادسًا: يقول المسئولون في ردودهم إن مجلس الوزراء لم يقرر بعد سعر بيع المتر كمبان في هذه المساحة وهل يمكن أن يكون السعر عادلًا والشركة تضع يدها على الأراضي وأقامت فيها مشروعات؟! وهل من حق الدولة الآن أن تطرحها في مزاد لتحصل على أفضل الأسعار بعد أن أقامت فيها الشركة منشآت وطرقًا؟! يضاف لهذا أن الموضوع عرض بالفعل على مجلس الوزراء واتخذ بشأنه قرارات أبسطها قرار بدراسة إمكانية تغيير نشاط الشركة.. فلماذا الإنكار بهذه الصورة المريبة؟!

سابعًا: أين كانت وزارات الزراعة والري والآثار والبترول من الأنشطة المختلفة التي جرت في هذه الأراضي سواء في مشروعات المحاجر أو الآثار أو تغيير النشاط وتوزيع الأرض في صورة مبانٍ رغم أن الشركة لم تحصل حتى الآن على قرار من الدولة بتغيير نشاطها.

ثامنًا: لم أقتنع بكل ما وصلني من ردود.. وما زلت أرى أن القضية أكبر خاصة أننا أمام ٣٨ ألف فدان في كردون الجيزة وبجوار الصف والعياط وعلى طريق الصعيد.. وإذا كانت حكومة د. نظيف تفتش في جيوب المصريين الغلابة عن مليار ونصف

المليار جنيه سوف تحققها من الضريبة العقارية كما يقولون فنحن أمام ٤٠ مليار جنيه ولو أن السعر للمتر ٤٠٠ جنيه فنحن أمام ٦٠ مليار جنيه ولو أن السعر ٥٠٠ جنيه فنحن أمام ١٠٠ مليار جنيه.. هل تصدقون هذا العبث؟!

أطالب رئيس الوزراء د. نظيف بأن يتعامل مع صفقات بيع الأراضي بصورة أكثر دقة وشفافية ولا يتركها في يد كل من هب ودب.. وأن يجمع وزراء الإسكان والزراعة والآثار والبترول والري والمسئولين عن الشركة ليضع حدًا لمثل هذه الكوارث.

وجريمة أخرى في العياط؟(*)

هذه حلقة أخرى من حلقات مسلسل بيع الأراضي في مصر والذي أصبح بالفعل يمثل كارثة حقيقية؛ لأنه لا يهدد الحاضر وحده ولكنه تهديد لمستقبل أجيال قادمة ربما لا تجد لنفسها سكنًا أو قبرًا في تراب هذا الوطن.. في كل يوم تخرج علينا قصة جديدة حول صفقات بيع الأراضي المصرية.. والشيء المؤكد أن الأراضي أصبحت الآن هي السلعة الوحيدة تقريبًا التي تدور حولها الصفقات والمضاربات وتدور حولها أيضًا الكثير من الشبهات.. ولا أدري لماذا لا تكون لنا وقفة مع هذا الانفلات الرهيب في تعاملنا مع هذه القضية؟! إن هناك سباقًا محمومًا لبيع الأراضي المصرية وهذا السباق لا يتوقف على أراضي البناء أو الأراضي الصحراوية بل أصبح يمثل اعتداء صارخًا على الأراضي الخصبة وهي آخر ما ورثه المصريون عن أجدادهم.

أمامي الآن قضية حول صفقة أخرى مريبة تجري بين الحكومة وإحدى شركات الاستثمار.. والغريب في الأمر أن الجريمة تمت على مراحل وهي الآن في مراحلها الأخيرة.

إن الصفقة تدور حول مساحة ٢٦ ألف فدان.. «ستة عشرون ألف فدان أي أكثر من ١١٠ ملايين متر مربع من الأراضي». والصفقة في قلب محافظة الجيزة فهي تقع في زمام مركز العياط وبجوار ترعة الجيزة على بعد أمتار من مياه النيل ولها موافقة من وزارة الموارد المائية للترخيص بفتحة مياة خاصة تحمل رقم ٢٥٠ في ١٨/ ٤/ ٢٠٠١ ليتم الري من مياه النيل مباشرة.. وفي الوقت الذي كان الجميع ينتظر فيه أن تتم زراعة

(*) جريدة الأهرام (١٤/ ٣/ ٢٠٠٨).

هذه المساحة الضخمة بحيث تشارك في زيادة إنتاجنا الزراعي وافقت الحكومة آخيرًا بقرار من مجلس الوزراء على تحويل كل هذه المساحة فجأة إلى أرض بناء حيث يجري تقسيمها لكي يباع المتر بسعر ٥٠٠ جنيه رغم أن الشركة اشترت الفدان بسعر ٢٠٠ جنيه فقط ولنبدأ القصة من بدايتها.

في ١/ ٦/ ٢٠٠١ وافقت اللجنة الوزارية للمشروعات القومية على طلب الشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي للحصول على مساحة ٢٦ ألف فدان لتنفيذ مشروع استصلاح واستزراع بناحية العياط بمحافظة الجيزة وحسب التعاقد تم البيع بسعر ٢٠٠ جنيه للفدان وبذلك يكون جملة ثمن الأرض خمسة ملايين و٢٠٠ ألف جنيه دفعت الشركة ٢٥٪ منها كمقدم ثمن وقدره مليون و٣٠٠ ألف جنيه بالشيك رقم ١٧٥٥٢٩ بتاريخ ٥/ ٢/ ٢٠٠٢ وتم الاتفاق على أن يسدد الباقي على خمسة أقساط سنوية بفائدة ٧٪.. والتزمت الشركة طبقًا لهذا الاتفاق باستصلاح هذه المساحة وزراعتها وتحويلها إلى أراضٍ منتجة وتمت الصفقة وبقيت هذه المساحة الضخمة من الأراضي تنتظر مصيرها المجهول.. فلا الشركة استصلحت ولا زرعت ولا أنتجت وظلت هذه المساحة في قلب منطقة العياط تنتظر مصيرها الذي لا يعرفه أحد.

وكانت المفاجأة الغريبة جدًّا أن يوافق أخيرًا مجلس الوزراء على إعادة بيع هذه المساحة إلى الشركة مرة أخرى مع تغيير نشاطها من أرض للزراعة إلى أرض للبناء بسعر عشرة جنيهات للمتر.. وهنا ظهرت النوايا غير الطيبة.. لقد بقيت هذه المساحة من الأراضي سنوات طويلة بلا زراعة رغم أنها تقع في قلب محافظة الجيزة وبينها وبين مياه النيل أمتار قليلة ولديها موافقة نهائية على حقها في استخدام مياه النيل في الري ولم تدفع فيها الشركة أكثر من ٢٠٠ جنيه سعرًا للفدان.. وفجأة تطلب الشركة بيع هذه المساحات الرهيبة كأراضي بناء بعد أن دخلت كردونات المدن حيث لا يقل سعر المتر فيها الآن عن ٥٠٠ جنيه فكيف باعته الحكومة بعشرة جنيهات وهنا أجد أمامي أكثر من سؤال:

أولًا: إنه لشيء مضحك ومحزن في نفس الوقت أن تبيع الدولة المصرية فدان الأراضي في مركز العياط بقلب الجيزة بسعر ٢٠٠ جنيه للفدان!

ثانيًا: كيف يتم سريان تعاقد أخلت فيه الشركة بكل ما تعهدت به من التزامات وأهمها زراعة هذه الأراضي واستصلاحها لتتحول إلى أرض منتجة.

ثالثًا: كيف قبلت الحكومة المصرية مبدأ تحويل هذه المساحة إلى أراضي بناء وبهذا السعر المضحك لأنه لا يوجد متر أرض بناء في مصر كلها الآن سعره عشرة جنيهات حتى في الواحات فما بالك إذا كانت هذه المساحة المذهلة تباع بهذا السعر وفي هذه المناطق السكانية المزدحمة وبموافقة مجلس الوزراء.. وكيف وافق السادة الوزراء على تمرير مثل هذه الصفقة وبهذه المساحة وبهذا السعر ومنهم رجال أعمال يعلمون ما يجري وما يدور في سوق العقارات والأراضي.. وما هي القيمة الحقيقية لهذه الأراضي؟!

رابعًا: بحسبة بسيطة هذه المساحة من أراضي البناء تزيد قيمتها على ٥٥ مليار جنيه على أساس أنها ٢٦ ألف فدان أي ١١٠ ملايين متر مربع فإذا كان سعر المتر ٥٠٠ جنيه فإن حجم الصفقة يصل إلى ٥٥ مليار جنيه فكيف تبيعها الحكومة على أساس ١٠ جنيهات للمتر أي بثمن إجمالي مليار جنيه فقط.. وأي المشروعات في الدنيا يحقق هذا الربح ما بين مليار واحد و٥٥ مليار جنيه.

خامسًا: على أي أساس أو أي مبدأ وافق مجلس الوزراء على تحويل هذه المساحة إلى أراضي بناء دون مراعاة لما يتطلبه ذلك من خدمات ومرافق وما يمثله ذلك من ضغط شديد على المرافق الحالية دون دراسات أو تحديد مدى المخاطر في تحويل مثل هذه المساحة الضخمة إلى أراضي بناء.. وهل تتحمل الشركة تكاليف المرافق والخدمات لهذه المساحة أم أن حكومتنا الرشيدة ستقوم بهذه المهمة؟!

سادسًا: إذا كانت الحكومة قد وافقت من حيث المبدأ على تحويل هذه المساحة إلى أراضي بناء ونحن لا نعارض ذلك لماذا لم تقم بتقسيمها وبيعها في مزادات كما فعلت في القاهرة الجديدة و٦ أكتوبر وكيف باعت المتر بسعر ٤٠٠٠ جنيه في القاهرة الجديدة وباعته بعشرة جنيهات في العياط.. ألا توجد منطقة وسط بين الاثنين؟! ولماذا تحرم ميزانية الدولة من هذه البلايين لتتسرب في جيوب لا نعرفها؟!

لا أدري ماذا نسمي كل هذه الكوارث وفي أي مجال تدخل.. هل هي تلاعب.. أم

اعتداء على المال العام أم عدم إدراك لمعنى المسئولية؟! ماذا نسمي هذه الصفقات المريبة بهذه المساحات الرهيبة وهذه الأسعار خاصة أنها ليست الأولى من نوعها ولن تكون الأخيرة؟!

في مدينة ٦ أكتوبر ٣٠ ألف فدان باعتها الدولة للمحظوظين بسعر الفدان خمسة آلاف جنيه وتحولت إلى أراضي بناء ويبيعها كبار القوم الآن بسعر مليون ونصف المليون جنيه للفدان الواحد وفيها معظم كبار المسئولين في الدولة المصرية حيث تقف اللافتات على قطع الأراضي تتحدى الجميع وعليها أسماء الوزراء ورؤساء الوزارات السابقين واللاحقين.

إن أمام مجلس الشعب الآن بيان عاجل تقدم به العضو د. فريد إسماعيل حول صفقة العياط وأخشى أن يدخل في سراديب النسيان تحت القبة العتيقة.

وما بين صفقات البيع العشوائي في أرض مصانع النحاس في الإسكندرية ٨٥ فدانًا و٢٦ ألف فدان في قلب الجيزة في العياط و٣٠ ألف فدان في مدينة ٦ أكتوبر يبقى السؤال: ماذا تفعلون بنا؟ أرجوكم.. أريد ردًا من أي مسئول حول هذه الحقائق.. فهل من مجيب؟!

ويبقى الشعر

في آخرِ المشوار

يبدو وجهُكِ المنقوشُ من زمنِ البراءةِ

ضوءَ صبحٍ في يدي..

لم يبقَ عندي الآن غيرُ مواكبِ الذكْرَى

وقنديلٌ تناثر في رماد الموقدِ..

داست خيولُ الليل أحلامِي

وراحتْ تنشرُ الموتَ البطيءَ

على بقَايَا مرقدي

قَدْ خَانَنِي الزمنُ اللَّقِيطُ

أضاعَ مِنِّي الأمسَ.. شرَّدَنِي

وأنكرَ مولِدِي

سرَقَ الزمانَ البكرَ ضلَّلنِي

وأسْقَطَ معبدِي

وأفقتُ من سكرِ الضَّلالِ

وجئتُ عندكِ أهتدِي

لا تحْرِميني من غَدِي

من ألفِ عامٍ

عشتُ أَرْسُمُ صورةَ امرأةٍ

أعيدُ بها الزَّمَنْ

ويكونُ وَجْهُ حبيبتِي

هو ما تبقَّى من زمانِ الحُلْمِ

في هذا الوطنْ

ـ من قصيدة «امرأة من ألف عام» سنة ١٩٩٣ .

السباق المحموم(*)

من المهم جدًّا ألا يكون هناك تعارض بين ثقافة صاحب القرار وفكره وبين طموحات المجتمع وأهدافه.. ولهذا يمكن أن تنجح ثقافة وفكر مسئول ما في مكان ما بينما تفشل تمامًا في مكان ومجتمع آخر.. ولهذا لا بد أن يلتقي فكر صاحب القرار وثقافته مع ظروف مجتمعه وأحواله.. ومن هنا فإن ثقافة البيع التي تسيطر على السياسة العامة في مصر الآن تعتبر شيئًا غريبًا على الواقع المصري ويبقى الفرق كبيرًا جدًّا بين فكر يسعى إلى التخلص من كل شيء وفكر آخر ينبغي أن يحافظ على كل شيء.. ولعل السبب في ذلك أننا في مصر أمام مجتمع له ظروفه الخاصة جدًّا.. إن مواردنا في كل شيء محدودة خاصة الأرض.. ولا نستطيع أن ندعي أننا نملك ثروات فريدة مثل دول أخرى حتى يمكن لنا أن نتنازل عن شيء منها.. إن مساحات الأراضي في مصر تعتبر ضئيلة للغاية أمام مواردنا من المياه والزيادة السكانية المخيفة.

إن مساحة الأراضي النيلية أي التي تروى بماء النيل ضئيلة للغاية ولم تشهد عمليات توسع حقيقي منذ عهد الخديو إسماعيل عندما استصلح مليوني فدان في عشر سنوات هي سنوات حكمه. واستطاع من خلال مجموعة الترع والقناطر التي أنشأها أن يضاعف مساحة الأرض الزراعية على ضفاف النيل.. يضاف لذلك أن عمليات التوسع العمراني في الخمسين عامًا الماضية أمام زيادة السكان أكلت ثلث الأراضي الزراعية في مصر وهذا يعني أن كل شبر يضيع بصورة أو أخرى من الأرض

(*) جريدة الأهرام (١٨/ ٤/ ٢٠٠٨).

الزراعية ليس فقط خسارة من الحاضر بل هو خسارة المستقبل آمام نقص الغذاء في كل دول العالم.

ومن هنا فإن التعامل مع قضية بيع الأرض ينبغي أن تحكمه مجموعة ضوابط واعتبارات مستقبلية حتى لا نجد أنفسنا في يوم من الأيام وقد خسرنا كل ما لدينا من رصيد للمستقبل.

هناك سباق محموم منذ سنوات لبيع الأرض.. تخفى هذا السباق أحيانًا وراء عمليات استصلاح الأراضي وزراعتها وقد نجح بالفعل في بعض المجالات في زراعة الفاكهة وتصديرها ولكنه لم يعوض في كل الحالات خسائر مصر من الأراضي الخصبة التي أكلتها مشروعات التوسع العمراني الرهيب.

وأمام هذا الهدف العشوائي قامت الدولة بتوزيع مساحات مخيفة من الأراضي على عدد محدود من الأشخاص أو الجمعيات الأهلية أو التجمعات التي تضم فئات معينة لها امتيازات خاصة.. وقد شمل ذلك مساحات كبيرة جدًّا من الشواطئ كما حدث في سيناء والساحل الشمالي.. ومساحات كبيرة من الأراضي كما حدث على الطريق الصحراوي بين القاهرة والإسكندرية أو القاهرة والإسماعيلية أو القاهرة والصعيد.. هناك أشخاص حصلوا على آلاف الأفدنة بسعر ٢٠٠ جنيه للفدان.. وهناك من حصل على ملايين الأمتار في الغردقة وشرم الشيخ وطابا بسعر دولار واحد للمتر.. وكان هذا الرصيد من الأراضي هو البورصة التي شهدت أكبر عمليات المضاربة في سعر الأراضي وتكوين الثروات.. وعلى سبيل المثال فإن عددًا قليلًا جدًّا من الأشخاص هم الذين حصلوا على مساحات مخيفة من الأراضي في كل هذه الأماكن ما بين منتجعات شرم الشيخ والمناطق السياحية في الغردقة والمدن الجديدة في أكتوبر والعاشر من رمضان ومنتجعات مارينا والساحل الشمالي لقد استصلح البعض الأراضي التي حصل عليها بينما حولها البعض الآخر إلى أرض بناء وأقام عليها القصور والفيلّلات وحقق مئات الملايين بينما أقام البعض الآخر المنتجعات السياحية والمدن والقرى وحقق أيضًا مئات الملايين.. وهناك طرف ثالث أقام على هذه المساحات مشروعات مشتركة مع دول أجنبية وسرعان ما تخارج من المشروع

وآلت الملكية للشركة الأجنبية بما في ذلك ملكية الأرض وهناك مشروعات كثيرة حدث فيها ذلك.. وهنا كان ينبغي أن تحصل الدولة على حق الشعب في كل هذه الصفقات.. لا أبالغ إذا قلت أن تراكم الثروات الذي شهدته مصر في السنوات الأخيرة قام على تجارة الأراضي ولا شيء غيرها.. وهنا كان ينبغي أن نضع مجموعة من الضوابط.

ـ إن من زرع الأرض ورفع قيمتها واستفاد منها كان ينبغي أن يرد حق هذا الشعب بعد حين.

ـ إن من أقام المشروعات السياحية واستقبل ملايين السياح وقد دفع دولارًا واحدًا في متر الأرض ينبغي أن يعطي الشعب حقه فيما حققه من أرباح.

ـ إن من أقام مدينة سكنية على أرض اشتراها بسعر ٢٠٠ جنيه للفدان ينبغي أن يرد للشعب حقه في الأرباح الطائلة التي استفاد منها.. كما أن المنتجعات التي بيعت فيها الڤيلَّلات بملايين الجنهيات في ٦ أكتوبر والقطامية والساحل الشمالي والغردقة كان ينبغي أن يحصل الشعب على حقه فيها.. لا يمكن أن نلوم رجل أعمال أقام مشروعًا كبيرًا سواء كان زراعيا أو عمرانيًّا وربح فيه.. هنيئًا له كل ما ربح ولكن السؤال: لماذا فرطت الدولة في حق هذا الشعب بعد أن باعت أرضه بأبخس الأثمان.. من أين كان سيحقق رجل الأعمال الملايين التي جمعها إذا لم يحصل على الأرض؟! إن الأرض التي اشتراها بهذا السعر الهزيل هي التي قدمها للبنك كضمان، وهي التي حصل على قروض بضمانها، وهي التي أقام المشروعات عليها بعد أن جمع الأموال من الناس.. وهذا يعني أن كل شيء قام على هذه الأرض ولا يوجد رجل أعمال واحد في مصر لم يلعب هذه اللعبة.

قطعة أرض بقرار تخصيص.. قرض من البنك بضمان الأرض.. إعلانات في الصحف وعمليات شراء من المواطنين.. وبعد ذلك تدفقت الملايين.. كل رجال الأعمال المصريين مارسوا هذه اللعبة ولكن الخطوة الأخيرة هي التي كان ينبغي أن تلعبها الحكومة وهي أن تحصل على حق الشعب في ذلك كله.

على الجانب الآخر فإن الحكومة تغاضت تمامًا عن المشروعات الصناعية التي باعتها لرجال الأعمال وقاموا بتفكيك المصانع وتسريح العمال وبيع الأراضي في

مزادات للبناء.. هذه الأراضي والمشروعات تحتاج إلى وقفة كاملة لمراجعة سجل الأراضي التي بيعت والمصانع التي تفككت وتم بيعها في مزادات.. إذا كان من الممكن التجاوز عن أسعار بيع الأراضي وقرارات التخصيص وعمليات النهب المنظم لثروة مصر من الأراضي فيجب ألا يضيع حق هذا الشعب في مئات الملايين التي حققها بعض الأشخاص في سنوات قليلة.

لا بد من الحساب عن ملفات الماضي حتى يمكن أن نفتح صفحة جديدة يتم فيها وضع الضمانات الكافية لكي نحافظ على ما بقي لدينا من الأراضي وهو قليل للغاية.

ويبقى الشعر

أنا لا ألـومُ العمر حين تبلدتْ

أيـامُـه سـأمًـا على الـجـدرانِ

لكن ألومُ الدهر كيف تكسَّرَتْ

فـي راحَـتْـيـهِ أزاهـــرُ البستانِ

يومًا حسبتُ بـأن آخـرَ عهدِنَا

بالحبِّ لحنٌ عابرٌ أشجانِي

والآنَ عدتُ كأنَّ لَحْنِيَ ما ابْتَدَا

وكـأنـنـا فـي عـمـرنـا طـفْـلانِ

قد تسألينَ الآنَ: ما أقْصى المُنَى؟

قلبي وقـلـبُـكِ حين يلتقيان

إنـي أعـاتـب فيك عمري كله

يا ليت عمري كان في إمكاني

ـ من قصيدة «أعاتب فيك عمري» سنة ٢٠٠٠.

خمس.. شراء الأراضي(*)

اتصلت بي إعلامية فاضلة من جيل ترك علامات بارزة في حياتنا الثقافية كانت من أزهى وأعمق مراحل العطاء المصري الأصيل.. ولم تحدثني الصديقة العزيزة عن قضية إعلامية ولكنها حدثتني في موضوع شائك ومعقد للغاية وأريد أن أطرحه بكل الصدق والأمانة على القارئ أولًا وعلى المسئولين وجهات الاختصاص بعد ذلك.

قالت محدثتي: أملك قطعة أرض زراعية في إحدى المناطق بمحافظة الفيوم ورثتها عن والدي وكان قد اشتراها من أحد الرعايا اليهود في مصر قبل رحيلهم عنها.. إن سعر الفدان في هذه الأراضي كان يتراوح بين ٣٠، ٣٥ ألف جنيه وهذا أقصى ما وصلت إليه أسعار الأراضي الزراعية في هذه المناطق في الفيوم حتى شهور قليلة مضت.. وفوجئنا في الفترة الأخيرة بعمليات شراء واسعة للأراضي الزراعية خاصة الأراضي الطينية وليست الرملية أو المستصلحة.. وبدأت عمليات مضاربات وصلت بسعر الفدان خلال شهور قليلة إلى ١٢٠ ألف جنيه بزيادة ٤٠٠٪ تقريبًا.. ويتردد أن وراء عمليات الشراء أسماء مصرية وعربية للمشترين بينما هناك من يؤكد أن الأموال الإسرائيلية وأن اليهود عادوا مرة أخرى لشراء الأراضي في مصر خاصة في دلتا مصر والأراضي الطينية بصفة خاصة.. وقالت السيدة الفاضلة ألا قد بلغت اللهم فاشهد وعلى أجهزة الدولة التي تهتم بقضايا الأمن القومي أن ترصد مثل هذه الظواهر.

وأنا من جانبي أطرح هذا السؤال: ما مدى صحة هذه التوجهات الغريبة خاصة أن أسعار الأراضي الزراعية في مصر قد زادت بصورة مخيفة؟ في محافظة البحيرة

(*) جريدة الأهرام (٥/ ١/ ٢٠٠٧).

ارتفعت من ٥٠ ألف جنيه للفدان إلى مائة وعشرين ألف جنيه.. وفي الغربية من ٨٠ ألفًا إلى ٢٢٠ ألفًا.. وفي محافظة كفر الشيخ وصل الفدان إلى ٢٠٠ ألف جنيه.. والغريب في الأمر بالفعل أن عمليات البيع والشراء تتركز في الأراضي الطينية النيلية بعيدًا عن الصحاري والأراضي المستصلحة.. وربما تكون قصة بيع الأراضي في محافظة الفيوم لها علاقة وطيدة بتاريخ اليهود في مصر فهناك اعتقاد بل هناك شواهد تاريخية أن سيدنا يعقوب عاش في الفيوم وأن سيدنا يوسف دفن فيها.. وهناك أيضًا بحيرة قارون بكل ظلالها التاريخية.. وهذا كله قريب من تل العمارنة حيث يعتقد المؤرخون اليهود بأن بناة الأهرامات من العمال اليهود دفنوا في هذه المنطقة.. وما زالت إسرائيل توهم العالم كل يوم بالأكاذيب التي تدعي فيها أن اليهود هم بناة الأهرامات ولم يتردد بيجين أن يدعي ذلك أمام الرئيس السادات بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد.. وفي إحدى الفضائيات الإسرائيلية تشاهد أحد الأهرامات على جانب من الشاشة كرمز من رموز القناة.. وفي كثير من النشرات الدعائية للسياحة في إسرائيل تجد «أبو الهول» وأهرامات الجيزة على أساس أنها جزء من الآثار الإسرائيلية.. وقد كتبت منذ فترة عن الشركة القطرية التي حاولت التنقيب عن الآثار في مصر واتضح أن وراءها شركة إسرائيلية فلا توجد علاقة بين قطر والآثار وتم وقف هذه العملية.. ولكن قضية بيع الأراضي في مصر وانتقال الملكية تحتاج إلى دراسة ووقفة تشارك فيها أطراف كثيرة.

ـ أول هذه الأطراف أجهزة الأمن القومي في مصر وهي قادرة على تتبع مثل هذه الخيوط وملاحقتها بصورة دقيقة.. وهل هناك بالفعل عمليات شراء لحساب جهات أخرى أو أنها أمر طبيعي يخص مواطنين مصريين يشترون هذه الأراضي.

ـ من الأطراف الرئيسية في هذه القضية أيضًا وزارة الزراعة وأجهزتها التي ترصد حيازات الأراضي الزراعية وهل يتم الشراء بطريقة طبيعية وفي مساحات محدودة أم أن هناك تركيزًا على تجميع مساحات كبيرة من الأراضي.. وهل هناك أسماء معينة تتردد في هذه الصفقات وما هي توجهاتها وهل هناك أسماء غير مصرية تقوم بعمليات الشراء وماذا تقول سجلات الشهر العقاري والجمعيات التعاونية بشأن حائزي هذه الأراضي؟

ـ أن تتابع أجهزة الدولة ما يحدث في بعض المناطق الحساسة في بيع وشراء الأراضي ومنها على سبيل المثال الجيزة والفيوم والبحيرة.. ولا أحد يعلم لماذا يتركز اهتمام إسرائيل منذ فترات بعيدة بمثل هذه المناطق.. وفي جانب آخر لا بد من التدقيق الشديد في بعثات التنقيب عن الآثار الفرعونية حتى لا تتحول إلى بعثات مشبوهة خاصة أن التسلل في مثل هذه البعثات من الأمور العادية وقد نكتشف كوارث كثيرة فيها.

ـ تبقى بعد ذلك قضية أكد عليها الرئيس مبارك أكثر من مرة وهي تمليك الأراضي المستصلحة في سيناء بصفة خاصة للشباب المصري.. وأن هناك قرارًا يمنع امتلاك الأراضي الصحراوية في سيناء لغير المصريين.

وعندما سألت المهندس أمين أباظة وزير الزراعة حول هذه القضية أكد الوزير أن القانون يحرم بيع الأراضي السمراء لغير المصريين ولا يجوز بيعها للعرب أو الأجانب وفي حالات خاصة جدًّا يجوز الاستثناء لبعض الأشقاء العرب بالشراء بقرار جمهوري وهذا ينطبق أيضًا على الأراضي المخصصة للبناء.. وحول ظاهرة ارتفاع أسعار الأراضي الطينية بصورة مخيفة قال وزير الزراعة إن السبب في هذه الزيادة هم العائدون من الدول الأوربية بصفة خاصة فهم يشترون مساحات صغيرة جدًّا بهدف الملكية والشكل الاجتماعي وبأسعار مذهلة وصلت إلى ٢٥٠ ألف جنيه للفدان.. ولكن لا يجوز للأجانب تملك الأراضي الطينية.

والسؤال: من يستطيع أن يرصد ذلك كله ويؤكد لنا أن الأراضي الزراعية لا تباع للأجانب.. وهل هناك ما يمنع أن تتسلل أسماء أجنبية أو عربية وراء أسماء مصرية؟! القضية تحتاج إلى متابعة أكثر حتى لا نجد ما بقي لدينا من الأراضي الزراعية في أياد لا نعرفها.. وهل يمكن لمجموعة أفراد عائدين من الخارج أن يرفعوا أسعار الأراضي الزراعية بهذه الصورة خاصة أننا نعرف حجم مدخراتهم.. ولماذا يحدث ذلك في مناطق معينة ولا يحدث في مناطق أخرى؟!

ـ لقد حذرت أكثر من مرة من مخاطر أن نترك سيناء خالية وقد وجدت من بين أوراقي رسالة بعث بها المستشار تهامي يعقوب عبد الشافي وهو من أبناء العريش

حكى فيها قصة غريبة قال فيها: «كان والدي عمدة العريش منذ الأربعينيات وحتى وفاته في الستينيات عن ٨٥ عامًا قال لي وهو يحكي عن احتلال سيناء في عام ٥٦: أرسل لي الحاكم الإسرائيلي مندوبًا يخبرني بأن موسى ديان سيتناول الغداء معي في منزلي فاعتذرت بأن الظروف والإمكانيات لا تسمح.. فقال: سوف نحضر كل شيء المهم أن يحضر اللقاء كبار العائلات والقبائل والمشايخ من أبناء سيناء ولم يكن لنا خيار في الرفض أو القبول، وجاء موسى ديان مع رجاله إلى بيتنا وبعد الغداء همس موسى ديان وكان يتحدث العربية وقال لوالدي: اسمع يا عمدة.. إحنا أخذنا فلسطين وأصبحت لنا دولة قوية بس إحنا مستعدين نسيب فلسطين كلها ونأخذ سيناء فقلت: معقول تاخدو سيناء وتسيبوا البيارات والمزارع والبساتين؟! فقال ديان: يا عمده أنا اتعلمت في مصر وعرفت أن قدماء المصريين طلعوا من سينا الذهب والأحجار الكريمة والنحاس والماس والمنجنيز وماكنتش عارف أيامها يعني إيه منجنيز.. دي سيناء كنز كبير وإحنا زمان كنا فيها وإن كنتم لا تعلمون فإن فيها ثروات معدنية وبترولية وبحرية ولها شواطئ على البحرين الأحمر والمتوسط وبها عيون موسى والجديرات كما أن سيناء حدود آمنة.

وأضاف المستشار عبد الشافي في رسالته.. وسألت والدي: هل أبلغت المسئولين في مصر بما قاله لك ديان؟ قال نعم وكانت النتيجة استضافتي من زوار الفجر ومعي ستون شيخًا من مشايخ سيناء لمدة شهرين كاملين في سجون القاهرة.

وصلتني هذه الرسالة يوم أن كتبت مطالبًا الحكومة بوضع خطة سريعة لاستكمال تنمية سيناء.. لقد طالب الرئيس مبارك الحكومة في أكثر من مناسبة بأن تعطي سيناء أهمية خاصة في استصلاح الأراضي وتسهيل ملكية المواطنين للمشروعات فيها وتشجيع الشباب على الذهاب إليها.. وما بين سيناء الخالية.. والأراضي الزراعية التي تباع لأسماء لا يعرفها أحد تبقى قضايا أمن مصر القومي قبل كل شيء وأهم من أي شيء.. إننا نفتح كل يوم عشرات القضايا التي يناقشها المسئولون والكتاب والإعلام والصحافة لكن يبدو أن هناك قضايا أهم وأخطر لا تجد من يتابعها أو يتوقف عندها رغم أنها تتعلق بمستقبلنا ومستقبل أبنائنا.

متى نضع أولويات لقضايانا الحقيقية التي تتعلق بأمننا واستقرارنا ومواردنا وموقعنا على خريطة الزمن والحياة؟! متى نتخلص من تلك التفاهات اليومية والمعارك الوهمية التي استنزفت أعمارنا وحياتنا وشبابنا في حوارات لا جدوى منها ومعارك لا أساس لها.. وخلافات لن تضيف لنا شيئًا؟!

إننا في حاجة لأن نفيق من هذه الكوابيس الثقيلة وننظر للمستقبل لأنه كما قلت أكثر من مرة.. لن ينتظرنا كثيرًا.

أمام حمى البيع التي تجتاح كل شيء في مصر الآن يجب أن نراجع أنفسنا بأمانة.. حتى لا نرتكب اليوم أخطاء يصعب علينا إصلاحها غدًا.

الحكومة بين المساكن.. والمدافن(*)

بعد أن وزعت الحكومات الرشيدة السابقة والحالية مساحات كبيرة من الأراضي على المحظوظين ورجال الأعمال على امتداد الطريق الصحراوي القاهرة ـ الإسكندرية أو الإسماعيلية ـ بورسعيد أعادت طرح فكرة قديمة لتحويل مقابر القاهرة الكبرى إلى مساكن ومشروعات عقارية وأعلنت وزارة الإسكان عن مشروع كبير لنقل المدافن إلى محافظتي حلوان و٦ أكتوبر وخصصت لها مساحات تبلغ ٧١ مليون متر سيقام عليها أكثر من مليون مقبرة وسوف ينتهي وضع الرسومات النهائية للمشروع خلال الأسابيع القادمة بحيث يتم التنفيذ على أربع مراحل بالتوازي.. ولا أدري ما هي حكاية الحكومات المصرية مع موضوع الأراضي؟! دول العالم المختلفة تبحث عن إنشاء مصانع.. أو زيادة إنتاج واستصلاح مزارع وتأهيل مواطنيها لحرف جديدة أو أعمال جديدة وسلع جديدة وموارد جديدة ولكن فكر الحكومات في مصر كان دائمًا يبحث في شقين.. ضرائب على المواطنين أو بيع الأراضي أو بمعنى آخر استثمار وتسقيع الأراضي.

حدث ذلك عندما خسرت المساحة الزراعية في مصر أكثر من ٢ مليون فدان تحولت إلى مبانٍ.. والغريب أنه لا توجد جهة في مصر الآن لديها الرقم الحقيقي لمساحة الأراضي المزروعة عندنا أو تلك التي تم استصلاحها وأضيفت للرقعة الزراعية.

وربما كان آخر رقم درسناه في التاريخ أن الخديو إسماعيل استصلح ٢ مليون فدان في عشر سنوات من حكمه.. وبعد ذلك بدأت رحلة الهبوط واستنزاف الأراضي

(*) جريدة الأهرام (١٦/ ٧/ ٢٠٠٩).

الزراعية في مصر.. وكانت آخر الأفكار أن تنقل الحكومة مدافن القاهرة الكبرى وذلك لإعادة تخطيطها ضمن مشروع القاهرة ٢٠٥٠ الذي تناقشه الحكومة الآن.

لقد سمعنا عن هذه الفكرة منذ سنوات بعيدة وكانت عليها مجموعة كبيرة من التحفظات خاصة إذا كان الهدف هو الاستيلاء على كل هذه المساحات من المدافن التي تحيط بالقاهرة خاصة القاهرة القديمة وهي تمتد على مساحات ضخمة في عمق الأحياء الشعبية.. وإذا أردنا رصد هذه المساحات فهي تمتد من مجرى العيون بطول طريق صلاح سالم حتى العباسية وتدخل في مساحات من العمق تصل إلى المعادي والمقطم والبساتين.. لا أدري على أي أساس سيتم استثمار هذه المساحات من المدافن خاصة أن هناك بعض الجوانب التي ينبغي أن نتوقف عندها:

أولًا: لا أحد يعرف حجم المواطنين الذين يسكنون هذه المدافن وهم بالملايين.. وإذا كانت الحكومة قادرة على توفير مدافن بديلة للموتى فأين ستجد مساكن للأحياء الذين سيتم طردهم من هذه المدافن.. إن هناك عائلات كاملة تسكن في مدفن صغير.. والأزمة هنا لن تكون فقط أزمة الأموات الذين سيتم ترحيلهم إلى حلوان و٦ أكتوبر ولكنها أزمة المواطنين الأحياء الذين سيصبحون بلا مأوى.

ثانيًا: لا ينبغي أن تضع الحكومة خطة لنقل المدافن دون أن تناقش ذلك مع أصحاب الشأن وهم أصحاب هذه المدافن.. وهل يقبلون الفكرة من أساسها أم يرفضونها خاصة أن هناك مدافن ضخمة من حيث المساحة.. وهناك أيضًا حساسيات شديدة في نقل رفات الموتى .. وقبل هذا كله فإن القضية يمكن أن تدخل في تعويضات كبيرة لا تستطيع الحكومة تحملها في مثل هذه الظروف إلا إذا كانت الحكومة ستنزع ملكية هذه الأراضي بلا مقابل وتدخل في دوامة من التقاضي مع المواطنين.

ثالثًا: لسنا الدولة الوحيدة التي توجد مدافنها وسط المدن أو حولها.. إن مقبرة العظماء في باريس تقع على أجمل ربوة في منطقة مونمارتر في قلب العاصمة الفرنسية.. وفي قلب مدينة لندن توجد عشرات المدافن.. وحول مدينة روما حدائق رائعة الجمال هي في حقيقتها مدافن تاريخية.. والفرق بين المدافن عندنا والمدافن

في أوربا أن الدول الأجنبية تحترم الموتى كما تحترم الأحياء وأننا في مصر لا نحترم الأحياء ولا الموتى .

رابعًا: منذ سنوات وعندما كانت الحكومة تقيم المحاور التي تدور حول القاهرة اخترق طريق المحور مجموعة من المدافن التاريخية تسمى مقابر الصوفية كانت أضرحة لعدد من الرموز الإسلامية والفكرية من أهل التصوف وأولياء الله الصالحين كان من بينها مقبرة ابن خلدون وعدد كبير من رموز مصر ومضى طريق المحور وتم هدم الأضرحة ولم يسمع أحد كلامي.

ولا أدري هل تعلم وزارة الإسكان وهيئة التنمية العمرانية أن في هذه المناطق تاريخ مدينة القاهرة بكل رموزها في ألف عام.. في هذه المدافن مئات العلماء ورجال الدين والصوفية والسياسيين وعدد كبير من نجوم الفن.. إن المشروع الذي أعدته وزارة الإسكان يؤكد الإبقاء على هذه الرموز وهنا يجب أن تتشكل لجان لدراسة هذه المواقع خاصة أن بعض هذه المدافن له أهمية خاصة جدًّا وقيمة تاريخية لا يختلف عليها أحد.. في مقابر القلعة فوجئت يومًا وأنا أشارك في جنازة أحد الأصدقاء أن هناك مقبرة لأبناء سيدنا علي كرم الله وجهه.. وهنا بدأت أسأل لأننا لا نعرف من أبناء سيدنا عليٍّ غير الحسن والحسين والسيدة زينب والسيدة نفيسة أبناء السيدة فاطمة رضوان الله عليهم جميعًا وهم أحفاد رسول الله عليه الصلاة والسلام.. وعرفت أن سيدنا عليًّا كرم الله وجهه تزوج بعد السيدة فاطمة رضي الله عنها وأنجب عدة أبناء عاشوا ودفنوا في مصر و ما زالت أضرحتهم حتى الآن في مدافن القلعة.

خامسًا: ماذا ستفعل وزارة الإسكان في مئات المساجد والمدافن الأثرية وهي تمثل تاريخًا حضاريًّا وجماليًّا للعمارة الإسلامية الرفيعة التي أقيمت في عصور مختلفة سواء كانت فاطمية أو مملوكية أو عثمانية.. إن مثل هذا الأمر يحتاج إلى دراسة أثرية حتى لا نجد بلدوزرات وزارة الإسكان وهي تهدم جزءًا من تاريخ هذا البلد خاصة أنها مدافن لا تخص المسلمين وحدهم ولكن هناك مناطق كثيرة لمدافن الإخوة الأقباط.

سادسًا: إن تحويل هذه المساحات الهائلة من المدافن إلى مساكن ومشروعات

استثمارية سوف يؤدي إلى زيادة سكان القاهرة بأكثر من مليوني نسمة ولا أتصور أن القاهرة بمرافقها وشوارعها وزحامها يمكن أن تتحمل مثل هذا العدد من السكان.. وإذا أضفنا لذلك أن هذه المساكن في قلب العاصمة لأنها توجد في المناطق الشعبية على امتداد طريق صلاح سالم أو البساتين والسيدة عائشة والسيدة نفيسة ومنطقة مجرى العيون ومصر القديمة وهذه المناطق تعاني من زيادة سكانية رهيبة فهل يمكن أن نقيم مساكن جديدة في هذا الزحام؟!

سابعًا: يجب أن نسأل وزارة الإسكان عن الجهات التي ستحصل على هذه الأراضي بعد تجريدها من المدافن وتحويلها إلى عقارات.. هل ستقيم الحكومة عليها مساكن للمواطنين العاديين.. أم ستتحول إلى منتجعات للصفوة خاصة أنها تقع على امتداد طريق صلاح سالم وقريبة من القطامية وتطل عليها مشروعات المقطم الاستثمارية.. أم أنها ستتحول إلى حدائق عامة.. أم ستباع في مزادات لرجال الأعمال كما حدث عشرات المرات من قبل في القاهرة الجديدة.. أم ستلحق بأراضي مطار إمبابة وما يجري فيه الآن؟!

ثامنًا: حول القاهرة مساحات كبيرة من الأراضي الخالية وفي كل دول العالم يحترم الأحياء مدافن الموتى حتى ولو كانت وسط الميادين والشوارع فهم لا يقتربون منها احترامًا وتقديسًا.. وإذا كانت وزارة الإسكان قد قررت تنفيذ هذا المشروع خلال عامين كما أكد المسئولون فيها فينبغي أن تراعي الآثار السلبية التي ستترتب على هذا المشروع.. إن نقل رفات الموتى قضية حساسة للغاية.. ونقل ملايين الأحياء الذين يعيشون في هذه المدافن مشكلة صعبة.. وهدم مدافن تاريخية وأثرية عمرها آلاف السنين قضية خطيرة.. والأهم من ذلك كله هو لمن ستذهب هذه المساحات من الأراضي بعد إخلائها من المدافن وتحويلها إلى حدائق أو منتجعات من الجولف على أشلاء موتانا؟!

وإذا كان الأمر يتعلق بالمدافن.. لماذا لم تفكر وزارة الإسكان ضمن مشروعاتها إخلاء منطقة الأهرامات وهدم أهرامات الجيزة والمقابر الفرعونية القديمة إذا كانت

خطتها الاستيلاء على المدافن وتحويلها إلى مساحات من الجولف الخضراء والمنتجعات والفيلّلات.. وألف رحمة على التاريخ والحضارة؟!

مثل هذا المشروع يحتاج إلى مناقشة تشارك فيها أطراف كثيرة من علماء الدين والآثار والعمارة والمجتمع المدني فلا فرق بين حرمة الأحياء وقدسية الموتى لأن التفكير المالي والاستثماري للحكومة لا يبرر أبدًا تجاهل الحساسية التي تترتب على مثل هذه القرارات.. وأرجو أن ننسى موضوع الأراضي قليلًا ونفكر في مجتمع يعرف شيئًا اسمه الإنتاج.

نحتاج إلى فكر وقرارات أكثر إنسانية.

حدائق الموت في الساحل الشمالي(*)

في مصر كثيرًا ما تطفو تفاهات الأشياء والبشر على السطح بينما تنام القضايا الكبرى في أدراج المكاتب وملفات المسئولين حتى تختفي مع الأيام وتصبح جزءًا من التاريخ والذكريات الأليمة.

رغم مرور أكثر من ستين عامًا على نهاية الحرب العالمية الثانية ورغم عشرات المشروعات والخطط الضخمة التي استعادت بها أوربا نهضتها الاقتصادية.. ورغم آلاف الملايين من الدولارات التي دفعها الغرب كتعويضات لليهود بما في ذلك سرقة وطن وإقامة دولة فمازال ثلث مساحة مصر مزروعًا بالألغام على امتداد أكثر من ٦٣٩ ألف فدان في الصحراء الغربية ويقدر البعض عدد هذه الألغام بأنها تتجاوز ٦٠ مليون لغم وأقل التقديرات تقول إنها ٢٣ مليون لغم.. والغريب في الأمر أن تسكت مصر طوال هذه السنوات على هذه الكارثة التي تمنعها من استثمار وزراعة هذه المساحة الضخمة من الأراضي بل إنها تمنعها من البحث عن ثروات طبيعية لا أحد يعرف مداها. والشيء الغريب أن تترك الدولة هذا الملف الخطير لمحافظة مطروح وكأنه شأن داخلي يخص إحدى المحافظات.

لقد أهملت مصر هذه القضية في كل عصورها الملكية والجمهورية رغم أنها تمثل حقوقًا تاريخية.

لقد أضعنا فرصًا كثيرة على المستوى الدولي لنطالب الدول التي زرعت هذه

(*) جريدة الأهرام (١٤/ ١٢/ ٢٠٠٧).

الألغام بإزالتها بل إن من حقنا أن نطالب بتعويضات دولية عن هذه الكارثة وبدلًا من أن يموت شبابنا غرقًا أمام شواطئ إيطاليا أو ألمانيا أو إنجلترا أو فرنسا وهم يبحثون عن فرصة عمل.. لماذا لا نطالب هذه الدول صاحبة هذه الجريمة بتطهير هذه المساحات الشاسعة من الأراضي التي يمكن أن تستوعب الملايين من شبابنا الضائع.. لقد ضاعت علينا فرص كثيرة لإثارة هذه القضية على المستوى الدولي.. عندما حصل اليهود من ألمانيا على ٧٦ مليار دولار تعويضات عن ضحايا الحرب العالمية الثانية في عصر النازي.. كان ينبغي أن يتحمل الألمان مسئولية تطهير الأراضي المصرية من الألغام التي زرعوها بالملايين خاصة أن خرائط هذه الألغام موجودة لديهم.. وعندما اعتدت إنجلترا وفرنسا على مصر في حرب ٥٦ كان ينبغي أن نطرح هذه القضية على المستوى الدولي وفي نطاق الأمم المتحدة.. وعندما وقعت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل على وعد لم يتحقق بمشروع مارشال لإعادة بناء الاقتصاد المصري كان ينبغي أن تطالب مصر بحقها الإنساني والتاريخي في إزالة هذه الألغام.

لا يمضي يوم واحد دون أن يسافر وفد وزاري مصري إلى دول أوربا وفي الوقت الذي نملأ فيه أجندتنا الدولية بعشرات القضايا فإننا نتجاهل قضية لها خطورتها على اقتصادنا وأمننا القومي ومستقبل أبنائنا.. إننا نصول ونجول في المنتديات الدولية دفاعًا عن حقوق الآخرين بينما حقوقنا الضائعة تنتظر من يدافع عنها.. لا توجد دولة في العالم تترك ثلث مساحتها للخراب والدمار وحدائق الموت.

لقد تصورت أن تكون قضية الألغام موضوعًا رئيسيًّا ومطلبًا عادلًا لدول إفريقيا في مؤتمر برشلونة في الأسبوع الماضي وأوربا تحتفل بمرور خمسين عامًا على إنشاء الاتحاد الأوربي ولكن هذه الفرص جميعها ضاعت وفي الوقت الذي نسعى فيه لاستيراد المواد الغذائية من كل من هب ودب وفي مقدمتها القمح نترك هذه المساحة الرهيبة من الأراضي الصالحة للزراعة وكأنها حدائق للموت.

لقد بعث الچيولوچي السيد عبد الوهاب يوسف المدير العام السابق بهيئة البترول بمجموعة من الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية لحساب مركز الاستشعار عن بعد وجميعها تؤكد وجود نهر قديم غرب نهر النيل ودلتا في شمال الصحراء الغربية

وقد تأكد ذلك أكثر من مرة في تتبع الآبار التي اكتشفتها هيئة البترول طوال الفترة الماضية.. ويقول السيد عبد الوهاب يوسف إن قواتنا المسلحة أزالت ٣ ملايين لغم في الفترة من ٨١ وحتى ٩٩ بتكاليف بلغت ٢٧ مليون دولار، كما أن شركات البترول قامت بتطهير مساحات كبيرة من الأراضي منذ اكتشاف حقل البترول في العلمين في عام ٦٦ وأن ليبيا فرضت على إيطاليا أن تتحمل تكاليف إنشاء الطريق الدولي الساحلي من السلوم وحتى حدود تونس لأنها كانت شريكًا في زراعة هذه الأراضي بالألغام.. إننا أمام قضية كبيرة يمكن أن تترتب عليها آثار اقتصادية ضخمة بالنسبة لمصر ولا أدري لماذا أهملناها كل هذا الوقت؟!

إن مصر لا بد وأن تطالب كلا من إنجلترا وإيطاليا وألمانيا بخرائط هذه الألغام وهذه مسئولية دولية وإنسانية وتستطيع مصر أن تلجأ إلى الأمم المتحدة في هذا الشأن.. أما السكوت على هذه الجريمة فهو خسارة كبيرة على كل المستويات.

لقد تقدمت محافظة مطروح ومحافظها اللواء محمد الشحات بمبادرة أخيرة لتطهير الساحل الشمالي من الألغام حيث قررت تمليك هذه الأراضي بسعر مائة جنيه للفدان بشرط أن يقوم المشتري بتطهيرها من الألغام وزراعتها.. ولكن هذا الجهد المتواضع لا يصلح ولا يكفي لإنقاذ ٦٣٩ ألف فدان يمكن أن تكون فتحًا جديدًا للزراعة في مصر.

إن مصر تبعث كل يوم بعشرات الوفود التي تسافر شرقًا وغربًا للبحث عن قروض أو استيراد سلع أو فتح باب للاستثمار وما بين المعونات والقروض نسأل هذا ونطلب من ذاك في حين أن لنا حقوقًا دولية ثابتة ومؤكدة ينبغي أن تتحملها الدول التي شاركت في هذه الجريمة.. إننا ننتظر مائة دولار تأتينا من الكويز أو معونات تأتينا من البيت الأبيض رغم أننا نملك ما نستطيع الاستغناء به عن كل هذا.. لقد كانت منطقة الساحل الشمالي أهم مناطق الإنتاج الزراعي في العهود القديمة وهي صالحة للزراعة وقد قال لي الصديق المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان الأسبق وأول من وضع الأساس لاستثمار هذه المنطقة من سواحل مصر إنه عندما فكر في الساحل الشمالي كان تفكيره يقوم على محورين أساسيين الأول إقامة منشآت جديدة

على الساحل والثاني إقامة مشرعات إنتاج زراعي متطور ومشروعات صناعية مكملة على امتداد منطقة العلمين وما حولها لأن في هذه المنطقة ٤٠٠ألف فدان تصلح لإنتاج القمح وللأسف الشديد إننا اكتفينا بالقرى السياحية على الشاطئ ولم نكمل الجانب الثاني من المشروع.

إنني أعلم أن مصر من وقت لآخر تثير هذه القضية في المحافل الدولية ثم تنساها ونحن كعادتنا لا نعطي للأشياء الاهتمام الكافي ويمكن أن نطرح موضوعًا ثم نبحث عن غيره وفي تقديري أننا أهملنا قضية ألغام الساحل الشمالي أكثر من ستين عامًا والمطلوب الآن فتح ملفاتها مع كل أطرافها الدولية خاصة أن دول أوربا تطرح علينا الآن أفكارًا كثيرة لمد جسور التعاون في كل المجالات.. هناك علاقات طيبة تربط بين مصر وألمانيا من جانب ومصر وإيطاليا وإنجلترا وفرنسا من جانب آخر وهذه الدول جميعها دفعت ثمن الحرب العالمية الثانية ونحن كنا ومازلنا من ضحاياها رغم أننا لم نحمل سلاحًا ولم نكن شركاء فيها.. هناك من يتحدث عن تعاون دولي في نطاق دول البحر المتوسط ولتكن كارثة الألغام في بلادنا أول ما نطالب به من مشروعات المستقبل.

أنا لا أعلم أين يوجد ملف ألغام الساحل الشمالي هل يوجد في وزارة الخارجية أم وزارة التعاون الدولي أم أن الملف أصبح تاريخًا يدرسه الباحثون بين أوراق الحرب العالمية الثانية إنني أطالب مجلس الوزراء بفتح هذه القضية على كل المستويات لأنها تستحق أن تكون قضية دولية كبيرة.. وأرجو من الصديق أحمد أبو الغيط وزير الخارجية أن يبحث في سراديب ملفاتنا القديمة ويعيد طرح هذه القضية على كل المستويات الرسمية والشعبية في هذه الدول.. وإذا كنا ندفع الملايين من الدولارات لمكاتب المحاماة في الخارج في قضايا منازعات الاستثمار التي عادة ما نخسرها فلا أقل من أن نطالب بحقوقنا في تطهير هذه المساحات الشاسعة من الأراضي وليكن ذلك من خلال الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.

لقد وقفنا بضراوة لنعيد بالقانون الدولي والتحكيم عدة أمتار في طابا أمام إسرائيل.. ألا يستحق ثلث مصر الذي تحتله ألغام الحرب العالمية الثانية منذ ستين

عامًا أن نحرره؟! وبدلًا من أن نبيع الفدان بمائة جنيه يمكن أن يحقق لنا دخلا بعشرات الألوف من الجنيهات يوفر احتياجاتنا من الغذاء ويمنعنا من سؤال من يساوي ومن لا يساوي.

ويبقى الشعر

وكانَ الليلُ كالقناصِ يرصدُنا

ويسخرُ من حكايَانَا

وروَّعنا قطارُ الفجرِ

حينَ أطلَّ خلفَ الأفْقِ سكرانَا

ترنَّحَ في مضاجِعِنَا

فأيقظَنَا.. وأرَّقَنَا.. ونَادانَا

وقدَّمنا سنينَ العمر قربانا

وفاضَ الدمعُ في أعماقِنا خوفًا وأحزانًا

ولم تشفعْ أمامَ الدهرِ شَكْوَانا

تعانقْنَا

وصوت الريحِ في فزعٍ يزلزلُنا

ويلقي في رماد الضوء

يا عمري بقايانا

وسافرْنا..

وظلتْ بيننا ذكرَى

نراهَا نجمةً بيضاءَ

تخبُو حينَ نذكُرها

وتهربُ حينَ تْلقَانَا

تطوفُ العمرَ في خجلٍ

وتحْكِي كلًّ ما كانَا

وكانت.. بينَنَا ليلةْ

ـ من قصيدة «وكانت بيننا ليلة» سنة ١٩٩٥.

حول ألغام الساحل الشمالي(*)

وصلتني ردود أفعال كثيرة حول قضية الألغام في الساحل الشمالي ومساحات الأراضي الشاسعة التي لم نحاول في يوم من الأيام طوال ستين عامًا تطهيرها واستثمارها والاستفادة منها.. وقد شهدت نقابة المحامين في الأسبوع الماضي مظاهرة احتجاج صامتة تطالب بطرح هذه القضية على الرأي العام في مصر والخارج والمطالبة بحلول سريعة لمواجهة هذه الكارثة الإنسانية.

لقد تركنا هذا البراكين الصامتة تطاردنا جيلا بعد جيل رغم أن من حقنا أن نطالب الدول التي زرعتها بأن تتحمل مسئوليتها التاريخية والإنسانية والحضارية وتزيل هذه الألغام.. إن القضية تضم أكثر من جانب ولكنها تحتاج إلى جهود دولية ومحلية من أجل إنقاذ هذه المساحات الشاسعة من الأراضي التي توقفت فيها الحياة تمامًا بجانب أنها تمثل تهديدًا دائمًا لحياة مواطنين أبرياء.. وقد وصلني تعقيب من الأستاذة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي توضح فيه بعض جوانب القضية والجهود التي بذلتها الوزارة في ذلك وما هي توقعات المستقبل القريب لتطهير هذه المناطق.

الأستاذ:

«قرأت باهتمام ما كتبتموه في هوامشكم الحرة في أهرام الجمعة ١٤ ديسمبر الجاري عن مشكلة الأجسام القابلة للانفجار من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وأود بداية أن أشكر لكم غيرتكم واهتمامكم بهذا الموضوع الذي أوقن أنه يستحق

(*) جريدة الأهرام (٢٥/ ١/ ٢٠٠٨).

كل اهتمام وعناية من المجتمع المصري بأسره بكل قواه الفاعلة في الدولة والقطاع الأهلي وقطاع الأعمال.. وحيث إنني أتشرف منذ عام ٢٠٠٢ برئاسة اللجنة القومية للإشراف على إزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي الغربي، فيشرفني أن أحدثكم فيما يلي عن آخر التطورات في تناول هذا الموضوع الذي يرتبط عن حق بمستقبل مصر وإعادة صياغة كافة معطياتها الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية:

١ ـ قامت اللجنة القومية بعدة أنشطة تعريف وترويج بالتعاون مع جهات مصرية حكومية وغير حكومية كان من بينها على سبيل المثال المجلس القومي لحقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠٠٥، غير أن أبرز ثمار عملها كان هو تبني وضع خطة قومية لتنمية الساحل الشمالي الغربي، عكف عليها خبراء وزارة التخطيط؟ قدرت بـ٦٠ مليار جنيه مصري، وأقرها مجلس الوزراء بالفعل في أكتوبر ٢٠٠٥، وتتكفل بإنشاء ٣٨٤٠٠٠ فرصة عمل جديدة تمثل النواة الصلبة لإنشاء مجتمع سكاني إنتاجي جديد في المنطقة قوامه أكثر من ١,٥ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٢.

٢ ـ بعد عدة شهور من المفاوضات مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وقعت يوم ٩ نوفمبر ٢٠٠٦ نيابة عن الحكومة المصرية، اتفاقا مع الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي في حضور الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة مديرة المكتب العربي للبرنامج، يضع إطارا زمنيا لانخراط الأمم المتحدة في مساعدة مصر على مواجهة التحدي متعدد الأبعاد الذي يمثله وجود المخلفات القابلة للانفجار من بقايا الحرب العالمية الثانية في منطقة الساحل الشمالي الغربي يستمر نحو سبع سنوات على مرحلتين، أولى تجريبية تدوم لثمانية عشر شهرا، وثانية تستغرق بين خمس وست سنوات.. وحدد الاتفاق أربعة أهداف للمرحلة التجريبية هي:

أ ـ إنشاء الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي الغربي بوزارة التعاون الدولي، لتكون آلية التنسيق الوطنية بين كل الجهات المصرية المعنية في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ونقطة الاتصال مع منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين، ومنفذا لتلقي وإدارة المساندة الدولية والدعم

الاستشاري الضروري لبناء القدرات الوطنية، ووضع الشروط المرجعية وميزانية المرحلة الثانية.

ب ـ وضع أوراق استراتيجية وخطط عمل مفصلة لسياسة الإعلام والاتصال وتعبئة الموارد.

ج ـ القيام بأنشطة لإزالة الألغام «بالتعاون مع القوات المسلحة المصرية، الجهة الوحيدة المرخص لها اعتبارًا من عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع مخلفات الحروب القابلة للانفجار».

د ـ القيام بأنشطة لمساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام، بالتعاون مع الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة «اليونيسيف» ومنظمات المجتمع المدني في مصر والخارج.

٣ ـ حتى قبل أن تتخذ الأمانة التنفيذية في يونيو ٢٠٠٧ موقعها في مقر وزارة التعاون الدولي، كانت قد بدأت بالفعل في ممارسة نشاطها ببيان تجريبي أجرته بالتعاون مع القوات المسلحة في مايو تنافست فيه أكبر خمس شركات عالمية تنتج مستكشفات الألغام للتعرف على أقدر تلك المستكشفات على العمل في ظل الظروف البيئية المصرية.

٤ ـ يسرني أن أبعث إليكم رفق هذا بملف متكامل يضم كثيرًا من التفصيلات عن هذا الموضوع، ولكني أود أن أكتفي في هذا السياق بإبلاغكم أننا نقوم في الوقت الراهن بعمل هادئ ودؤوب يشمل كل العناصر التي تعارف المجتمع الدولي عليها بالنسبة لما أصبح يعرف «بالعمل المضاد للألغام» سواء كانت هي أنشطة الكشف عن وإزالة الأجسام القابلة للانفجار أو مساعدة الناجين من الضحايا أو التوعية بمخاطر الألغام أو تعبئة الموارد المادية اللازمة لدفع هذا الجهد قدما وكذا أسلوب مخاطبة الرأي العام المحلي والدولي لخدمة كل هذه المهام.

٥ ـ وقبل أن أختتم هذه العجالة إليكم، فإنني أرجو أن أطمئنكم أننا لم نتوقف لحظة عن مخاطبة كل شركائنا في التنمية لدعم جهودنا في هذا الصدد بما فيهم الدول الثلاث التي ذكرتموها في هوامشكم الحرة، ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، التي ندفع

حتى اليوم ثمن خصوماتها في أربعينيات القرن العشرين، وإن كانت اليوم ترتبط فيما بينها بعلاقات التحالف ومعنا بأقوى علاقات الصداقة «فأولاها شريك رئيسي لنا في التنمية، وأكبر مصدر بحركة السياحة الوافدة لبلادنا، وثانيتها شريك رئيسي لنا في التنمية والمقصد الأول لصادراتنا السلعية، وثالثتها شريك مهم لنا في التنمية وتقف شركاتها على رأس قائمة المستثمرين الأوربيين في بلادنا» والدول الثلاث إما قدمت بالفعل دعما ماديا لمشروعنا أو ألزمت نفسها بذلك، وننتظر أن تحدد مساهمتها خلال الأسابيع القليلة القادمة، أما إشارتكم إلى «خرائط الألغام» وهي إشارة تواترت في إعلامنا، فأود أن أوضح لكم ما يلي:

ـ أنه لم تكن «سجلات لحقول الألغام»، وأننا تلقينا من الأطراف المتحاربة خرائط العمليات الحربية التي تقدم فكرة تقريبية عن الأماكن التي يتوقع وجود المخلفات القابلة للانفجار فيها.

ـ أن العينة الممثلة لما ينتظرنا تطهيره والتي حصلت عليها قواتنا المسحلة من خلال عملها في التطهير بالاعتماد على جهودها الذاتية اعتبارا من ١٩٨١، وهي قرابة ٣ ملايين جسم قابل للانفجار تشير إلى أنه من بين الـ ١٦,٧ مليون من الأجسام القابلة التي يتوقع وجودها في الساحل الشمالي الغربي، فإن ٧٥٪ هي عبارة عن ذخائر لم تنفجر تتراواح بين قنابل طائرات زنة ٢٠٠٠ رطل حتى أعيرة نارية للأسلحة الصغيرة، ٥ , ٢٢٪ ألغام مضادة للدبابات والمركبات، و٥ , ٢٪ ألغام مضادة للأفراد.. ومن واقع معرفة الأماكن التي جرت فيها أعمال قتالية.

ـ أنه حتى لو كانت هناك خرائط مفصلة، فإن جدواها الحالية ستكون مطعونا فيها بسبب فعل عوامل التعرية «حركة الرمال والسيول» طوال العقود الستة الماضية.

في الختام، فإنني إذ أكرر لكم خالص التقدير والامتنان لما أبديتموه ـ كالمعتاد ـ من اهتمام بكل ما من شأنه تحقيق المصالح القومية لهذا الوطن العزيز، لأرجو أن تطمئنوا إلى أن إزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي، التي تحمل كل ملامح «المشروع القومي» لمصر في القرن العشرين، تلقى أولوية كبرى من جانب الحكومة وعلى الأخص من جانب وزارة التعاون الدولي، وأثق في أن العمل الجاري حاليًا سيصل في وقت إلى نقطة تمكننا من الخروج إلى الرأي العام بتقرير تقدم محدد.. شكرًا للدكتورة فايز أبو النجا على رسالتها وأتمنى أن نستكمل الحوار حول هذا القضية الخطيرة.

يا بلاش!(*)

قامت الدنيا في إنجلترا منذ سنوات عندما قرر الملياردير المصري محمد الفايد أن يشتري محلات هارودز الشهيرة في قلب العاصمة الإنجليزية في صفقة قيمتها مليار دولار أي ما يقرب من ستة مليارات جنيه مصري.. وثارت الصحافة الإنجليزية يومها وتدخلت الحكومة وكانت الصفقة حديث العالم كله لأن الإنجليز يعتبرون محلات هارودز جزءًا من الإمبراطورية التي غربت عنها الشمس.

وفي الأسبوع الماضي اشتعلت المعارك في مجلس الشعب المصري وعلى صفحات الجرائد تتهم الحكومة بعدم الشفافية في صفقة بيع محلات عمر أفندي أقدم المتاجر الكبرى التي عرفتها مصر منذ عام ١٨٥٦ ومازال الجدل دائرًا حول الصفقة التي اختلفت التقديرات فيها ما بين عرض مقبول من الحكومة يقال إن قيمته ٤٣٥ مليون جنيه وفي رواية أخرى ٥٠٤ ملايين جنيه وتقديرات أخرى لجهات حكومية تقول إن الصفقة قيمتها الحقيقية تزيد على مليار جنيه.. ولنا أن نتصور أن يكون الفرق في التقديرات خمسين أو مائة مليون جنيه أما أن يصل الفرق إلى ٥٠٠ مليون جنيه فهذه كارثة للطرفين إذا كان السعر الحقيقي هو التقدير الأول وهو مليار جنيه فمن الضروري أن يجري التحقيق في هذه الصفقة وألا تتم على الإطلاق أما إذا كانت هناك مبالغة في التقييم فيجب أيضًا أن يحال المسئولون عنه للتحقيق لمعرفة الحقيقة.

إن التضارب في أرقام بيع الصفقة بهذا التفاوت الرهيب يؤكد سوء النوايا وعدم الشفافية خاصة أن العرض لمشتر واحد.

(*) جريدة الأهرام (١٧/ ٣/ ٢٠٠٦).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هي محتويات الصفقة وعلى أي أساس تمت عملية التقييم؟ هل هي تقييم للأرض.. أم تقييم للنشاط.. أم بيع لمشروع تجاري متكامل.. والسؤال الأخطر: هل هناك قواعد محددة في عمليات التقييم أم أنها تتم بصورة ارتجالية لا قواعد فيها ولا ضوابط وكل مشترٍ وحظه! وبعد ذلك كله: ما هو مستقبل المشروعات التي تباع من خلال صفقات أخرى تمت أو ستتم وهل صحيح أن مشروعات كثيرة توقف إنتاجها وتم تسريح عمالها واكتفى أصحابها الجدد ببيع الأراضي وأخذوا الأرباح وذهبوا؟

منذ سنوات طويلة ونحن نشاهد عمليات تلاعب فجة كانت حديث الناس منذ بدأ برنامج الخصخصة وبيع القطاع العام.. باعت الدولة على سبيل المثال فندق الميريديان الذي يقع على أجمل بقعة في النيل بمبلغ ٧٠ مليون دولار.. ما زال المشتري مدينًا منها بمبلغ ١٥ مليون دولار للحكومة المصرية.. وهناك خلافات حول مبالغ أخرى لم يسددها لمحافظة القاهرة.. وتمت الصفقة وأقيم فندق آخر على المساحات الخالية بقروض مصرية واستولى المشتري على أربعة أمتار داخل حرم النيل وهو يقيم الفندق الجديد وخالف قوانين الدفاع المدني في الارتفاعات.. حدث هذا رغم أن سعر الطابق الواحد في فندق مقابل كان يزيد على سعر بيع فندق المريديان بالكامل.

منذ شهور مضت باعت الحكومة مصنع الزيوت بطنطا وهي شركة عتيقة بأقل من ٥٠ مليون جنيه لمستثمر سعودي رغم أن السعر الحقيقي للأرض التي تمتلكها الشركة يزيد على ١٢٠ مليون جنيه في شكل مخازن ومبانٍ هذا بخلاف المعدات والخامات والسيارات وما يحدث الآن في شركة سيد للأدوية والتي تملك مساحات شاسعة من الأراضي في شارع الهرم يؤكد أن القضية هي بيع وتجارة أراضي وليست استثمار مشروعات وإنتاج وعمالة وخطط دولة ومسئولية حكومة.

وفي مدينة الإسكندرية باعت الحكومة أكثر من مشروع وتوقفت عمليات الإنتاج وبيعت الأراضي لبناء عمارات وتم إغلاق المصانع وتسريح العمال.. هذه سوابق

معروفة لحكومات سابقة ولاحقة باعت المشروعات بتراب الفلوس كما يقولون ويبدو أن مسلسل البيع ما زال يمضي في طريقه.

أعود بعد هذه المقدمة إلى مسلسل بيع محلات عمر أفندي.. ولكي نناقش الموضوع بصراحة فإنني أتوقف عند البند الأول فقط في هذه الصفقة وهو سعر الأرض.. إن محلات عمر أفندي تمتلك ٨٣ فرعًا في جميع المحافظات في شكل محلات.. هذا بجانب مئات من المحلات الأخرى الصغيرة المستأجرة.

وإذا رجعنا بسرعة إلى أهم المحلات الرئيسية فسوف نكتشف أن عددًا قليلًا منها يغطي قيمة المبلغ المعروض لشراء الشركة بالكامل وهو ٥٠٤ ملايين جنيه حسب ما جاء في تصريحات المسئولين في الحكومة إن عشرة محلات فقط في القاهرة والجيزة تبلغ مساحتها ٥٠ ألف متر موزعة في أغلى المناطق السكنية ولو أن سعر المتر في المتوسط هو عشرة آلاف جنيه فنحن أمام ٥٠٠ مليون جنيه هي سعر الأرض فقط في عشرة محلات تملكها الشركة فما هي قيمة بقية المحلات؟! أما إذا كان سعر المتر ٢٠ ألف جنيه فنحن أمام مليار جنيه مرة واحدة.

وهنا أتساءل: كم يساوي سعر متر الأرض في ميدان العتبة الآن.. أو شارع طلعت حرب أو ميدان روكسي في مصر الجديدة أو شارع مراد بالجيزة أو شارع أحمد عرابي بالمهندسين أو شارع الحجاز أو المعادي أو مدينة نصر وطنطا والعجمي والعباسية؟ وهنا نقول إن سعر الأرض في هذه المناطق يتراوح بين ١٥ ألف جنيه للمتر الواحد في أقل التقديرات إذا كانت الأرض خالية فما بالك إذا كانت هذه الأرض عليها محلات كبرى في قلب العاصمة.. وما الذي يمنع المشتري أن يحولها إلى عقارات وشقق تمليك ومولات إذا أراد ذلك؟!

إن مساحة فرع عمر أفندي بشارع عبد العزيز هي ٩٦٠٠ متر فإذا كان سعر المتر ١٥ ألف جنيه فنحن أمام ١٤٤ مليون جنيه فما بالك إذا كان عمر هذا المبنى التاريخي وهو تحفة معمارية أكثر من مائة وثلاثين عامًا.. فكم يساوي؟!

إن فرع عمر أفندي عدلي يقع على مساحة ٦٤٠٠ متر أي أن سعر الأرض فقط أكثر من ١٠٠ مليون جنيه إذا كان سعر المتر ١٥ ألف جنيه فما بالك إذا كان ٢٠ أو ٢٥ ألف جنيه للمتر.. هذا بخلاف قيمة المباني.

إنني هنا أتحدث عن أقل الأسعار في سوق الأراضي لأنها تصل أحيانًا إلى ٣٥ ألف جنيه للمتر الواحد وربما أكثر.

في العباسية فرع مساحته ٦٣٠٠ متر قيمتها ٦٣ مليون جنيه إذا كان سعر المتر ١٠ آلاف جنيه.. وفي شارع مراد بالجيزة تبلغ مساحة الفرع ٩٣٠ مترًا قيمتها ٩٣ مليون جنيه بسعر ١٠ آلاف جنيه للمتر.. وفي طنطا تبلغ مساحة الفرع ٤٢٠٠ متر قيمتها ٤٢ مليون جنيه.. وفي شارع أحمد عرابي بالمهندسين تبلغ مساحة الفرع ٦٧٠٠ متر قيمتها ٦٧ مليون جنيه إذا كان سعر المتر ١٠ آلاف جنيه هذا بخلاف مئات الملايين التي أنفقتها الحكومة من مال الشعب لتجديد هذه المحلات.

إننا الآن وبهذه الأرقام السريعة في عدد قليل من فروع عمر أفندي نجد أنفسنا أمام مبلغ ٦٥٠ مليون جنيه قيمة بعض الفروع فقط على أساس تقييمها كأرض بلا مبانٍ أو أصول أو استثمارات أو إنتاج.. إن ثمن هذه الفروع القليلة التي ذكرتها يزيد بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه على سعر الصفقة التي أعلنتها الحكومة فما بالك لو أضفنا قيمة الفروع في المحافظات وهي ٨٣ فرعًا بخلاف مئات أخرى مستأجرة لحساب عمر أفندي؟!

لو أن الحكومة فتحت مزادًا لبيع محلات عمر أفندي كل محل على حدة لوصل حجم الصفقة إلى أكثر من مليار جنيه.. إذا كانت وزارة الإسكان قد باعت ڤيلّلا مساحتها أقل من ٥٠٠ متر في مارينا في الأسبوع الماضي بسعر أربعة ملايين و٨٠٠ ألف جنيه فكم يساوي عمر أفندي شارع عبد العزيز بالعتبة وهو تحفة معمارية نادرة.. وإذا كان سعر الشقة في فندق الفورسيزون ٢ مليون دولار أي ما يقرب من ١٢ مليون جنيه فكم تساوي ٦٤٠٠ متر في شارع عدلي؟! وإذا كان سعر الشقة الصغيرة في شارع جامعة الدول العربية يزيد على مليون جنيه فكم تساوي ٦٧٠٠ متر في شارع أحمد عرابي؟! وإذا كانت الشقة في الفورسيزون في شارع مراد قد بيعت بمبلغ ١٥ مليون

جنيه فكم تساوي ٩٣٠٠ متر هي مساحة فرع عمر أفندي في شارع مراد بالجيزة؟! إن صفقة بيع عمر أفندي تطرح أكثر من سؤال ليس حول الصفقة وحدها ولكن حول مدى الشفافية والنزاهة في بيع مشروعات القطاع العام لأن ما يحدث ليس بيعًا ولكنه نهب منظم لثروة هذا الشعب تحت شعار الخصخصة.

لقد تعجبت كثيرًا عندما سمعت د. فتحي سرور رئيس مجلس الشعب وهو يقول إن المجلس لا ينبغي أن يسمع كلام الصحافة حول هذه الصفقة.. ولا أدري من يسمع رئيس المجلس إذا كان يبحث عن الحقيقة ولماذا لم يطلب من الحكومة ملفًا كاملًا عن هذه الأصول بأراضيها ومحلاتها وأسمائها ومساحات فروعها والقيمة التقديرية لذلك كله.. وهل هذه الأصول تساوي فقط ٥٠٤ ملايين جنيه أي أقل من ٩٠ مليون دولار.. هل يمكن أن يصدق أحد أن تباع كل هذه الأصول بهذا المبلغ الضئيل الذي ينفقه السادة المسئولون في الحكومة والمجلس على رحلاتهم الصيفية لزيارة العواصم الأجنبية؟!

إن المستثمر الذي عرض هذا المبلغ لشراء محلات عمر أفندي يستطيع أن يعرضها للبيع بعد شهر واحد وسوف يكسب فيها ٥٠٠ ملايين جنيه في سعر الأرض فقط يحملها في حقائبه ويرحل.. إن حمى البيع التي تجتاح الحكومة الآن لا بد أن تحكمها الضوابط والرقابة الشعبية من مجلسي الشعب والشورى والصحافة الجادة خاصة أن الكثير مما باعته الحكومة في صفقات سابقة كان بعيدًا جدًّا عن التقييم السليم والشفافية المطلوبة.

إن الذين قدروا سعر عمر أفندي بمبلغ ٥٠٤ ملايين جنيه ما زالوا يعيشون في زمن الجنيه الجبس والعصور الوسطى لأن ثمن ثلاثة فروع فقط في القاهرة وحدها تغطي قيمة هذا المبلغ.

في صفقة بيع عمري أفندي ألف سؤال يحتاج إلى إجابة لأن فيها روائح كريهة.. وكريهة جدًّا ويبدو أن حكومتنا الرشيدة قد تخصصت في بيع الأراضي وتسويق العقارات وهذا ليس عمل الحكومات.

القانون فى إجازة(*)

بقيت بيننا بعض الرموز الحقيقية التي امتد ولاؤها وانتماؤها لقيم هذا الشعب رغم كل ما أحاط بنا من مظاهر التردي والانفلات.. هذه الرموز التي ظهرت في زمان آخر وعصر مختلف ما زالت تدرك قيمة منظومة العدالة والأخلاق والضمير..

عدد قليل بقي من هذه الرموز ولكنه مازال يعطي للحياة معناها.. وللفكر مصداقيته.. وللمواقف قيمتها.. في مقدمة من بقي من هذه الرموز العالم والفقيه الجليل د. ثروت بدوي أستاذ القانون الشهير وواحد من العلامات البارزة في مسيرة العدالة في مصر..

تلقيت هذه الرسالة من د. بدوي..

... فاروق جويدة:

أرجو أن تسمحوا لي بأن أبعث إليكم بهذه الرسالة التي أبوح فيها ببعض ما يؤرقني وما يثير أحزاني على ما يجري في بلدنا العزيز بما يهدد مستقبل أبنائنا ويبدد ثرواتنا وبما ينال من استقلالنا..

لقد هالني وأفزعني ما لمسته طوال العقود الثلاثة الماضية من إهدار لثروات البلاد ومن حالات التصرف في الأموال العامة دون اتباع الأساليب القانونية السليمة ومن غير المختصين بالتصرف في أملاك الدولة وفي بعض الأحيان عن جهل بأحكام التصرف في تلك الأموال..

(*) جريدة الأهرام (٣٠/ ٤/ ٢٠١٠).

ولقد أثارني أخيرا ما بدأ يتردد من إرهاصات بشأن بيع حديقة الحيوان بالجيزة أو بيع العقارات التي أقيم عليها مسرح البالون بالعجوزة أو ما حدث فعلا من مبيعات لعقارات مملوكة للدولة بواسطة بعض الوزارات!!!

لقد كان التحول من سياسة الاقتصاد الموجه إلى سياسة الاقتصاد الحر ـ ومنها الاقتصاد المنفلت ـ أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى ما نشاهده اليوم من عدم التقيد بأحكام القوانين الاقتصادية والخروج على الضوابط المحددة للاختصاصات الإدارية..

ولعل أبرز وأخطر مظاهر الانفلات تكمن في الأمور الآتية:

أولا: الخلط بين نوعية من الملكية العامة: الأموال العامة أو الدومين العام والأموال الخاصة المملوكة للدولة وغيرها من الأشخاص العامة؛ حيث إن الأموال العامة أو الدومين العام لها أحكام مختلفة تماما عن أحكام الأموال الخاصة المملوكة للدولة «الدومين الخاص» وبالذات من حيث عدم جواز التصرف إطلاقا في الأموال العامة بينما يجوز التصرف في أموال الدولة الخاصة وفق قواعد وأحكام محددة وتضمن سلامة هذه التصرفات. فالأموال العامة أو الدومين العام لا يجوز التصرف فيه بالبيع ولا يجوز الحجز عليه ولا يجوز تملكه بالتقادم أي بوضع اليد مهما طالت مدة وضع اليد..

كما أن الأموال العامة أو الدومين العام لا تكون ملكا للأجهزة الإدارية التي تديرها أو التي تكون في حوزتها وإنما تكون ملكا للشخص الإداري العام «الدولة أو الأشخاص الإدارية الإقليمية أو المؤسسات والهيئات العامة».

وقد تصور الكثير من الوزراء والعديد من رجال الإدارة أن ما تحت أيديهم من أموال ملك لوزاراتهم أو للجهاز الإداري الذي يديرونه. وهذا خطأ فادح لأن الأموال العامة في الوزارات ملك للدولة وليست ملكا للوزارة ؛لأن الوزارة جهاز تابع للدولة ولا تتمتع الوزارة بالشخصية القانونية المستقلة، كما أن الأموال العامة التي تديرها كليات ومعاهد الجامعة ليست ملكا لهذه الكليات أو المعاهد وإنما هي ملك للجامعة صاحبة الشخصية القانونية المستقلة.. ومن ثم لا يملك الوزير التصرف في الأموال العامة التي تكون تحت يد الوزارة أو التي تديرها الوزارة وإنما يكون حق التصرف للدولة ـ الشخص المعنوي العام الذي تتبعه الوزارة ـ ومن ثم لا يملك وزير الزراعة التصرف

في الأموال العامة ومنها حديقة الحيوان أو المتحف الزراعي.. وكذلك لا يملك وزير الثقافة التصرف في العقارات المقام عليها مسرح البالون أو دار الأوبرا أو دور الثقافة وإنما يكون التصرف في هذه الأموال ممنوعا تماما طالما بقيت محتفظة بطابع المال العام أن يتم تخصيصها من مالكها ـ أي الدولة ومن يمثلها قانونا البرلمان ورئيس الجمهورية ومجلس الوزراء... إلخ ـ وهذا يتطلب إجراءات محددة ليس للوزارة دور فيها، كما أن الأموال التي تديرها الوزارة ليست ملكا لها وإنما هي مملوكة للدولة..

وكما سبق أن بينا أن التصرف في المال العام ـ المملوك للدولة أو للأشخاص الإدارية الأخرى الإقليمية منها أو المرفقية أي المؤسسات والهيئات العامة ـ غير جائز إطلاقا طالما احتفظ المال العام بطبيعته العامة.. ولا يجوز تغيير هذه الطبيعة وتحويلها من ملكية عامة إلى ملكية خاصة للدولة إلا بواسطة شخص الدولة ووفقا لإجراءات محددة تتضمن تخصيص هذه الأموال لغرض معين من أغراض الدولة ـ مثل التخصيص للزراعة أو لبناء مساكن مملوكة للدولة ـ ومن ثم فإن وزير الثقافة لا يملك تحويل عقار مسرح البالون من ملكية عامة إلى ملكية خاصة للدولة وإنما يكون ذلك لمن يمثل شخص الدولة (رئيس الجمهورية والبرلمان ومجلس الوزراء حسب ما يقرره القانون الذي يبين السلطة التي تملك تحويل الملكية العامة للدولة إلى ملكية خاصة للدولة).

وهنا يلزم أن نبين أن المال العام هو الذي يخصص للنفع العام بأن يكون مخصصا لاستعمال الجمهور مباشرة أو عن طريق مرفق عام أو بأن يكون بطبيعته أو بإرادة المشرع مخصصا للنفع العام.

أما أموال الدولة الخاصة أو الدومين الخاص فهي الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى بقصد الحصول على ما تنتجه من موارد مالية أي ما تنتجه من موارد بصفة دورية وليس بالبيع..

وقد قام بعض الوزراء في مصر بالتصرف في بعض العقارات العامة التي كانت تحت أيديهم والتي كانت مخصصة للنفع العام (مثال ذلك الثكنات العسكرية وأراضي السجون العامة وبعض أراضي جامعة القاهرة في المدينة الجامعية.. إلخ).

ولم يحدث التصرف في تلك الأموال العامة بالمخالفة للدستور والقانون فقط.. بل إن الأموال التي تحصلت من بيع هذه العقارات لم تدخل الخزانة العامة وإنما أضيفت موارد تلك الوزارات أو المصالح الحكومية التي قامت بالتصرف الخاطئ!!!

ثانيا: ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى استصدار قوانين أو قرارات بقوانين تضفي طبيعة الأموال الخاصة على بعض الأموال العامة تمهيدا للتصرف فيها وبالالتفاف حول قاعدة عدم جواز التصرف في الأموال العامة مثال ذلك القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٩١في شأن بعض أملاك الدولة الخاصة وإنشاء هيئة التنمية السياحية. كما صدرت بعض القوانين المعدلة لقانون التزامات المرافق العامة، كما صدر القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة..

هذه القوانين العديدة التي صدرت في العقود الثلاثة الأخيرة تهدف إلى جواز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين الأجانب دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة..

وللالتفاف حول هذين القانونين الأخيرين لجأت الدولة إلى ابتداع مسميات جديدة لعقد الالتزام بمرفق عام واستخدمت الوزارات المختلفة لفظ أو مصطلح عقد(BOT) أو (BOOT) أو (BLT) وهي جميعا في حقيقتها عقود التزام ويجب أن تخضع لما تخضع له عقود الالتزام في الدستور والقانون من قيود وضمانات لكفالة الجدية والعلانية والمنافسة والمساواة والرقابة الإدارية والإشراف من جانب السلطة الإدارية مانحة العقد..

ثالثا: صدرت تعديلات متتالية لقوانين المزادات والمناقصات بما يسمح للإدارة باتباع أسلوب الممارسة أو أسلوب الأمر المباشر بدلا من أسلوب المزادات والمناقصات الذي يكفل الشفافية والعلانية والمنافسة والمساواة والحفاظ على أموال الدولة وهو الأسلوب الذي كانت تتبعه دائما مصلحة الأملاك عند بيع أملاك الدولة الخاصة..

هذا هو نص الرسالة ولا شيء يقال بعد كل ما ذكره د. بدوي وإن بقيت عندي بعض التساؤلات:

ـ ما هو الموقف القانوني الآن على ضوء ما جاء في الرسالة حول المشروعات والأراضي التي باعها السادة الوزراء كل في اختصاصه وهي قرارات وزارية لا تستندشرعية..ماذا عن الفنادق التي باعتها وزارة السياحة.. والأراضي التي خصصتها وزارة الزراعة.. والمؤسسات والشركات التي باعها وزراء المالية والاقتصاد والاستثمار في سنوات مضت.. إن عددا كبيرا من الوزراء كان يتصرف في ممتلكات الدولة وكأنها ممتلكات خاصة..فأين كان مجلس الوزراء.. ومجلس الشعب وكل هذه الممتلكات تباع دون سند قانوني؟

ـ ما هو الموقف القانوني لعمليات التخصيص التي قام بها الوزراء سواء في الأراضي الزراعية أو الصحراوية أو المدن الجديدة أو الشواطئ خاصة أن د. بدوي في رسالتة يؤكد أن هذه الإجراءات غير دستورية لأن الشواطئ والصحاري أملاك عامة للدولة لا يجوز التصرف فيها إلا بقرار من مجلس الشعب ومجلس الشوري معا؟

ـ أين الجهات القانونية المسئولة عن إبرام العقود بين الوزارات والجهات التي قامت بشراء هذه الأصول.. وكيف سمحت بالبيع رغم وجود نصوص في الدستور والقانون تمنع ذلك.. وماذا عن رفض مجلس الدولة للكثير من التعاقدات التي أبرمتها الوزارات المختلفة لأن فيها مخالفات صريحة لقوانين الدولة.. والغريب أن يوجد حول كل وزير عشرات المستشارين القانونيين فماذا يفعل هؤلاء؟

ـ إن معظم المشروعات التي تم بيعها في برنامج الخصخصة تم تقدير أسعارها على أساس القيمة الدفترية بما في ذلك المصانع والأراضي وإن مثل هذه الإجراءات تمثل مخالفة صريحة للقانون لأنها لا تمثل القيمة الحقيقية لهذه المشروعات.. وماذا عن عقود المصانع التي تحولت إلى عقارات وأراضي بناء ومنتجعات لأن في هذه العقود ثغرات كثيرة وأكبر نموذج على ذلك بيع ١٠٠ ألف فدان للأمير السعودي الوليد ابن طلال في توشكي حيث يضع الاتفاق ٤٠ شرطا ملزما على الحكومة المصرية دون أن يضع شرطا واحدا على الأمير السعودي؟

ـ ماذا عن عشرات الصفقات التي تمت تحت نظام (BLT)□(BOOT)□(BOT) وهي جميعها عقود التزام ويجب أن تخضع لعقود الالتزام في الدستور والقانون من قيود وضمانات تتوافر فيها الجدية والعلانية والمنافسة والإشراف من السلطة الإدارية..

ـ ماذا عن استصدار قوانين أو قرارات بقوانين تضفي طبيعة الأموال العامة على الأموال الخاصة تمهيدا للتصرف فيها.. حدث ذلك في الأراضي الصحراوية التي وزعتها الوزارات المختلفة وهيئات التنمية الزراعية والسياحية ومنها صفقات تمت مع مستثمرين أجانب في مخالفة صريحة للقوانين..

ما جاء في رسالة د. ثروت بدوي يطرح قضية خطيرة لعل أبرز ما فيها أن الوزارات في مصر تتصرف في المال العام دون احترام للقوانين أو حساب لما جاء في الدستور حول الملكية العامة والضوابط التي تحكم التصرف فيها.. نحن أمام كارثة قانونية كانت سببا في ضياع ممتلكات الشعب..

ويبقى الشعر

عيدك ميلاد للأشجار

لربيع جاء بلا وعد والعمر قفار

لزمان ما زال بريئا لم يعرف زيف الأعمار

تنبت في العمر جزيرة ماء خضراء

تتغنى فيها الأطيار

تنطلق طيور بيضاء

تعبر آلاف الأسوار

يهتز الكون فيحملني

لخمائل عطر في جسدي

وجداول نار

فيصير الحزن بلا معنى

ويصير الحب طريق دمار

أرصد عينيك وراء الأفق

يطل بريق كالإعصار

نتسلق أحزان الدنيا

ويصير الكون ربيع نهار

ـ من قصيدة «في ليلة عشق» سنة ٢٠٠٣.

بين الشفافية والتحكيم الدولي(*)

من أكثر الكلمات تداولا في حياة المصريين في السنوات الأخيرة كلمة «الشفافية»، إننا نستخدمها الآن في كل شيء.. حين يتحدث المسئولون عن الانتخابات فإن الشفافية هي أول الشعارات التي تنطلق.. وحين يتحدثون عن الصفقات وبيع أصول الدولة فإن الشفافية تسبق كل الكلمات..

وحين تحدث كارثة لأحد القطارات أو العبارات أو يسقط أحد الكباري التي لم يكتمل إنشاؤها.. تبدو الشفافية هذه الشماعة التي نعلق عليها الكثير من الخطايا والأخطاء.. ولقد أصبحنا أمام ذلك كله نكره هذه الكلمة لأنها بلا معنى أمام سوء استخدامها.. وتمنينا لو سقطت من قاموس حياتنا..

كانت الشفافية هي حديث الناس في الأسابيع الأخيرة بعد قضية جزيرة آمون التي باعتها الحكومة.. وبعد كل ما أثير حول هذه الصفقة التي قرر الرئيس مبارك عدم إتمامها وإعادة النظر فيها من الضروري إعادة النظر في صيغة وصورة اتفاقيات الاستثمار والبيع والشراء والتعويضات والتحكيم وكل هذه الإجراءات التي يبدو أن حكوماتنا الرشيدة لا تعير اهتماما أمام الرغبة الشديدة في البيع والعمليات المريبة التي ثار حولها جدل طويل..

وقد تلقيت رسالة حول قضايا البيع والشراء والضمانات القانونية التي تحمي حق الشعب من الصديق العزيز د. عكاشة عبد العال أستاذ القانون ونائب رئيس جامعة الإسكندرية وأحد مثقفي مصر الكبار.. يقول د. عكاشة في رسالته:

(*) جريدة الأهرام (٩/ ٧/ ٢٠١٠).

... فاروق جويدة

تحية طيبة وبعد...

لقد تابعت ككل المصريين باهتمام بالغ «الصفقة المثيرة» «صفقة آمون» وما أثير بشأنها من حكايات يشيب لها شعر الولدان، وقد فجرها عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني الحاكم وضد وزراء سابقين وحاليين في حكومة الحزب الحاكم !الأمر الذي جعلني أضرب أخماسا في أسداس وأقلب الأمر على مختلف جوانبه فلم أصل إلى إجابة يستريح لها وجداني وأطمئن معها على مستقبل أولادي في وطن لا نعرف غيره..

وككل المصريين فرحت أن تدخل السيد الرئيس محمد حسني مبارك شخصيا وطلب إلغاء الصفقة وإعادة طرحها في مزايدة حقيقية وبشروط تحفظ لمصر حقوقها، وباعتباري رجل قانون يعتز بمصريته ويعرف قدر مهنته فإنني أخشى ألا يكون الإلغاء هو الحل والعلاج للأسباب التالية:

١ ـ إن هؤلاء الذين يبيعون ويشترون في مصر وأرضها لن تعييهم الحيل الشيطانية عن صياغة عقود واتفاقات محبوكة الأطراف تفرض على مصر في حالة إلغاء العقود أو فسخها جملة من الالتزامات والأعباء التي تتيح لهم الحصول على تعويضات كبيرة..

٢ ـ إن غالبية هذه العقود عادة ما تتضمن شرط تحكيم بمقتضاه تعرض المنازعات المتولدة عن هذه الصفقات أمام هيئات تحكيم دولية وهي هيئات كثيرا ما تقف ضد الدول بدعوى حماية الاستثمارات الأجنبية في دول العالم الثالث..

٣ ـ إن هؤلاء الذين يبيعون ويشترون أرض مصر كثيرا ما يكون لهم شركاء من الأجانب أفرادا أو شركات بقصد إضفاء صفة الأجنبي على الاستثمار ـ وهو في حقيقته نهب ـ الذي يتم في مصر..

٤ ـ إن السوابق القضائية وأقربها إلى الذهن قضية سياج التي كان لي شرف الكتابة

فيها دفاعا عن مصر ليست ببعيدة عن الخاطر وقد دفعت مصر أكثر من مائة مليون دولار كتعويض..

لكل ذلك قد يكون من الواجب اتخاذ الخطوات التالية:

ـ قد يكون من المناسب تشكيل هيئة قومية من قضاة من مجلس الدولة ومحكمة النقض وموظفين مشهود لهم بنظافة اليد من الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة الاستثمار والإسكان وخبراء من رجال الآثار والجيولوجيا والزراعة ورجال الاقتصاد وغيرهم وظيفتهم تثمين هذه الأراضي ودراسة الصفقات من الناحيتين الاقتصادية والقانونية.. ويحددون ـ فوق ذلك ـ ما يباع وما لا يباع وكيف يباع وشروط ذلك..

ـ بالنسبة لما تم بيعه كما هو الحال في هذه الصفقة وغيرها مما يثير الشكوك قد يكون من المناسب وضع الأمر كاملا بين يدي جهات التحقيق ليقول القضاء العادل كلمته لأنهم باعوا ما لا يملكون وباعوه لمن لا يستحقونه، وارتكبوا غشا وتدليسا وتزويرا.. واصطنعوا مزايدات وهمية وعبثوا في أوراق رسمية وتربحوا من وظائفهم واستولوا على المال العام أو اختلسوه أو أضروا به..

ـ إلغاء شرط التحكيم في كل ما تبرمه مصر من صفقات وأن ينص صراحة على عقد الاختصاص في هذه الحالات للمحاكم المصرية..

ـ إذا كان ولا بد من البيع في بعض الحالات التي تراها أجهزة الدولة فإنه قد يكون من الأفضل لمصر وللأجيال القادمة أن ينصب البيع على حق الانتفاع ولمدة محدودة..

هذه هي رسالة د. عكاشة واقتراحاته من الناحية القانونية والضمانات التي يطالب بها من أجل المزيد من الشفافية في اتفاقيات الحكومة.. وهنا أستطيع أن أضيف:

أولا: إن مصر الدولة تورطت في الكثير من قضايا التحكيم الدولي أمام اتفاقيات وقعتها وافتقدت القراءة السليمة من المسئولين من الناحية القانونية خاصة ما يتعلق بالالتزامات الدولية..

إن مصر في ظل هوجة تشجيع الاستثمار وقعت العشرات من الاتفاقيات الدولية

لحماية الاستثمار دون أن يدرك المسئولون فيها الضوابط والالتزامات الدولية التي تفرضها هذه الاتفاقيات، وبجانب هذا فإن وجود أطراف دولية في عمليات البيع والشراء في مصر كانت تقتضي الإلمام ببنود هذه الاتفاقيات خاصة أن الدولة كثيرا ما تكتشف وجود عناصر أجنبية في عمليات بيع المشروعات المصرية لمواطنين مصريين أو وجود أكثر من جنسية أجنبية مما يفرض علينا التزامات دولية تفتح الباب أمام المضاربين والنصابين من رجال الأعمال المصريين والأجانب للتحكيم الدولي.. وقد حدث ذلك بصورة واضحة في قضية تعويضات وجيه سياج الذي دفعت له الحكومة المصرية ٤٠٠ مليون جنيه وهي راضية مرضية..

ثانيا: إن هناك نماذج صارخة لعقود بيع وقعتها حكومات مصر تفرض علينا التزامات مخيفة وأمام التحكيم الدولي الآن قضايا عن فنادق باعتها مصر وأراض وأصول مازال الجدل يدور حولها..

لقد باعت مصر شيراتون الغردقة بمبلغ ١٥ مليون دولار وتبلغ مساحته ٨٥ فدانا وأغلق المشتري الفندق أكثر من عشرين عاما.. كما أن فندق المريديان الشهير في القاهرة مغلق منذ أكثر من عشر سنوات بلا أسباب.. وكانت هناك أزمات ومشاكل وقضايا حول فندق سيسل في الإسكندرية وشبرد في القاهرة بل إن هناك اتفاقيات معيبة من الناحية القانونية وأكثر نموذج لها بيع ١٠٠ ألف فدان للأمير السعودي الوليد بن طلال لأن عقد بيع هذه المساحة من الأراضي يتضمن بنودا مخيفة لا يمكن أن تقبلها حكومة من الحكومات..

ثالثا: إن الحكومات المصرية لا تلتزم بتنفيذ الكثير من أحكام القضاء المصري وذلك ما يفتح أبوابا كثيرة للتحكيم الدولي.. ولعل هذا ما حدث في قضية سياج.. ولا أحد يعرف هل هناك أطراف أجنبية في اتفاقية بيع جزيرة آمون في أسوان وأرض ميدان التحرير.. وهل هناك نصوص ملزمة للحكومة في صفقة بيع أرض مدينتي وهل هناك صفقات أخرى سرية لبيع الأراضي في سيناء والساحل الشمالي وشرم الشيخ والغردقة؟ لقد حدثت مشاكل كثيرة في صفقة بيع قصر البارون في مصر الجديدة

فرضت على مصر تسوية هذا النزاع بمساحة ضخمة بديلة من الأراضي قدمتها للمشترين..

في الشهور الأخيرة تم اكتشاف أكثر من عصابة تبيع أراضي سيناء للأجانب والقضية الآن أمام المحاكم المصرية.. وهذا يعني أن المطلوب أن نفتح عيوننا وأن نراجع من الناحية القانونية تلك الصفقات المشبوهة التي شملت بيع الكثير من الأراضي والأصول حتى لا نجد أنفسنا كل يوم أمام كارثة جديدة تسمى التحكيم الدولي..

إن قضية الأراضي في مصر تحولت إلى قضية مريبة خاصة بعد اكتشاف مئات الجرائم التي ارتكبتها أجهزة الدولة المسئولة عن توزيع الأراضي وعمليات التخصيص والتجارة والسمسرة بحيث أصبحت تجارة الأراضي هي الشغل الشاغل لجميع أجهزة الدولة..

وهنا أقترح تشكيل لجنة قانونية من عدد من الخبراء لمراجعة جميع الاتفاقيات والموافقات وعمليات التخصيص التي قامت بها أجهزة الدولة في السنوات الماضية وسوف نكتشف أن ما خفي من الجرائم كان أعظم..

إن مسلسل الأراضي الذي تنشر الصحف كل يوم عشرات بل مئات القصص فيه يجب أن يذهب إلى جهات مسئولة حتى يعرف الشعب أين ذهبت أراضيه لأنها في الحقيقة ثروة أجيال ستجيء وليست غنيمة سطت عليها مجموعة من المضاربين..

ويبقى الشعر

مت صامدا

حتى ولو هدموا بيوت الله

واغتصبوا المآذن

حتى ولو حرقوا الأجنة في البطون

وعربدوا وسط المدائن

حتى ولو صلبوك حيا.. لا تهادن

لن يستوي البطل الشهيد

أمام مأجور وخائن!!

كن قبلة فوق الخليل

وكن صلاة في المساجد

زيتونة خضراء تؤنس

وحشة الأطفال حين يقودهم

للموت حاقد

كن نخلة

يساقط الأمل الوليد على رباها

كلما صاحت على القبر الشواهد..

مت صامدا

لا شيء يغني الناس عن أوطانهم

حتى ولو ملكوا قصور الأرض

جاها.. أو سكن

كل الذي نبغيه من أوطاننا

أن نستريح على ثراها

حين يؤوينا الكفن..

بعض الخيول يموت حزنا

إن تغرب لحظة

يغدو سجين المحبسين

فلا أمان.. ولا وطن

أنت الشهيد فدًى لأرضك لا تمت

من غير ثأر.. أو قصاص.. أو ثمن

أغمض عيونك فوق عين القدس

واصرخ دائما

إن كل فيها العزم يوما أو وهن

لا تأتمن

من خادعوك.. وشردوك.. وضللوك

وضيعوا الأوطان في سوق المحن..

كن صيحة للحق

في الزمن الملوث بالدمامة والعفن

لا تخشَ كهان الزمان الوغد إن عروشهم

صارت قبورا

فاترك التاريخ يحكم والزمن

مت صامدا

وابصق على شارون

والعن كل عهد خان

ابصق على هذا الجبان

ابصق على الخنزير.. والعن

كل أزمنة التنطع والهوان

أترى يفيد الحزن

في وطن تخاذل واستكان؟

وطن يسلم سيفه للعاجزين

ويسجن الفرسان؟

العن بلادا تستبيح خيولها

وتقدم القربان للشيطان

مت صامدا

واترك زمان العجز للكهان

فلكل شيء في الوجود نهاية

والويل.. كل الويل للطغيان..

ـ من قصيدة «آخر شهداء الانتفاضة» سنة ٢٠٠٣

ملفات خطيرة(*)

قبل أن يسطو أباطرة القطاع الخاص على أراضي الدولة

كان المسئولون في الحكومة بكل مؤسساتها هم الأسرع حين صدرت الآلاف من قرارات التخصيص حيث تملكوا مساحات رهيبة من هذه الأراضي.. حدث ذلك رغم أن هناك ثلاثية مقدسة في أصول الدولة يجب التعامل معها بحذر شديد ومن خلال قوانين وقواعد بالغة الصرامة هي ثلاثية الأرض.. والماء.. والشواطئ.. وللأسف الشديد.. إن هذه الثلاثية وقعت فريسة قرارات كثيرة لم تراع ملكية الشعب لهذه الأصول وأنها ملك لأجيال قادمة وليست حقا مستباحا لجيل من الأجيال..

في الأسابيع الأخيرة ظهرت على السطح عشرات القضايا وآلاف التجاوزات في الأرض المصرية أمام قرارات تخصيص وعمليات بيع وهمية وصفقات افتقدت الأمانة والشفافية..

أمامي سلسلة من الأوراق لا أريد أن أكون حكما فيها ولكنني فقط أتركها للقارئ ومن يقرأها من أصحاب القرار لعلني أجد لها تبريرا أو حلا أو نهاية لهذا النزيف الضاري من أرض مصر..

الملف الأول:

أمامي قرار رئيس مجلس الوزراء د. أحمد نظيف رقم ٣٧٢لسنة ٢٠٠٦ الصادر في ٨ مارس ٢٠٠٦بتخصيص أرض جامعة النيل في منطقة كريزي ووتر بمدينة ٦ أكتوبر.. يقول القرار..

(*) جريدة الأهرام (١٦/ ٧/ ٢٠١٠).

تمنح المؤسسة المصرية لتطويرالتعليم التكنولوجي «جمعية أهلية» حق الانتفاع لإقامة جامعة تسمى جامعة النيل بإيجار اسمى مقداره جنيه واحد للفدان الواحد سنويا ولمدة ثلاثين عاما وذلك لقطع الأراضي الفضاء أرقام ٦١ و٦٢ و٦٣ بمساحة ١٢٧ فدانا أي ٥٣٣ ألف متر مربع وعلى الجهات المختصة تنفيذ القرار..

هذه السطور الأربعة التي أصدرها رئيس الحكومة تترجم وبالأرقام وسعر السوق اليوم أكثر من ٣ مليارات جنيه لأن سعر المتر في هذه المنطقة وصل الآن ستة آلاف جنيه.. ومهما قيل عن أهداف الجامعة فهي في النهاية وقبل كل شيء جامعة خاصة يملكها مجموعة من رجال الأعمال أنشأوا جمعية أهلية دفعوا لها ٦٠ مليون جنيه وحصلوا على أراضي قيمتها ثلاثة مليارات جنيه..

ـ هل من حق رئيس أي حكومة في العالم أن يصدر مثل هذا القرار ويخصص مثل هذه المساحة من الأراضي وأين أجهزة الدولة ومؤسساتها؟

ـ كيف لا يعرض مثل هذا القرار على مجلس الشعب.. وهل إذا اجتمع عدد من الأشخاص وأنشأوا جمعية أهلية أقامت جامعة.. هل من حقهم الحصول علي ١٢٧ فدانا في ٦ أكتوبر بإيجار سنوي جنيه واحد للفدان..

ـ هل يعقل أن تدفع الجامعة سنويا ١٢٧ جنيها كحق انتفاع.. هذه الجنيهات التي قررها رئيس حكومة مصر لا تشتري ثلاثة كيلو لحم كندوز.. فكيف استأجرت ١٢٧ فدانا..

إن ملف هذه الجامعة واحد من أخطر ملفات المال السايب في مصر ويكفي أنها حصلت بجانب هذه المساحة من الأراضي على أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه من وزارة الاتصالات في أقل من ثلاث سنوات.. نحن لا نعرف من يملك هذه الجامعة هل هي الجمعية الأهلية أم رجال الأعمال المشاركين فيها أم وزارة الاتصالات؟

الملف الثاني:

في شهر فبراير ٢٠٠٧ تم إجراء مناقصة لطرف واحد هو شركة أكور إس إيه الفرنسية لشراء أرض ميدان التحرير بسعر عشرة آلاف و ٥٠٠ جنيه للمتر.. وأصدر

الرئيس حسني مبارك قرارا بوقف عملية البيع وتحويل العقد إلى حق انتفاع.. وتم توقيع عقد آخر للانتفاع لم يشمل المساحة الكلية للأرض والتي تبلغ ٥٨٦٧ مترا تم تخفيضها في عقد الانتفاع إلى ٢٦٠٠متر وقدمت الحكومة بقية المساحة هدية للشركة الفرنسية رغم أن قيمة حق الانتفاع كانت ٦٪سنويا لمدة ١٠ سنوات و ٧٪لمدة ٤٠ عاما.. وخسرت مصر في هذه الصفقة ٥٦ مليون جنيه هي الفرق بين إيجار مساحة الأرض بالكامل والإيجار لنصف المساحة الذي حدده التعاقد..

ورغم أن المهندس أحمد المغربي وزير الإسكان قد أعلن أنه لا علاقة بين شركة أكور الفرنسية وشركة أكور المصرية التي يساهم فيها وزير الإسكان إلا أن مجلس الوزراء لم يعلن ذلك إلا في الأسبوع الماضي وبعد أن حدثت مشاجرة حادة وعنيفة في جلسة المجلس بين وزير الإسكان المهندس أحمد المغربي ووزير الاستثمار د. محمود محيي الدين.. هل يعترف مجلس الوزراء عندنا بما يسمى المسئولية المشتركة للحكومة أم أن منطق الجزر مازال يسيطر على مؤسسات الدولة..

لماذا لا يوضح مجلس الوزراء الحقائق للناس حول أرض جامعة النيل وإيجار الفدان بجنيه واحد أو تنازل الحكومة المصرية عن نصف مستحقاتها لحق الانتفاع في أرض التحرير للشركة الفرنسية وكيف يمكن السكوت على هذا الأسلوب الفج في العدوان على المال العام؟

الملف ثالث:

باعت الحكومة الموقرة قرية توت آمون ومساحتها ٢٣٨ فدانا وتقع على بحيرة ناصر وتملكها شركة مصر أسوان للسياحة بمبلغ ٨٤مليون جنيه لشركة بالم هيلز للسياحة.. كانت هذه هي المرة الثانية التي تباع فيها هذه القرية.. فقد تم بيعها لشركة أخرى تحت التأسيس هي شركة جزيرة آمون للاستثمارات السياحية ولكن هذه الشركة لم تنفذ التزاماتها فيما جعل الحكومة تعلن عن مناقصة أخرى فازت بها شركة بالم هيلز للسياحة بمبلغ ٨٤ مليون جنيه وقد تم تسجيل ٢٠٠ فدان لحساب شركة بالم هيلز بالشهر العقاري تحت رقم ٢٨٦٧ بتاريخ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٨ وتعذر تسجيل باقي المساحة وهي ٣٨ فدانا لأن الشركة البائعة ليس لديها ملكية كاملة لهذه المساحة

من الأرض والمخصصة لعمل طريق للقرية وقد أوقف الرئيس مبارك هذه الصفقة وأمر بتحويل عملية البيع حق انتفاع..

هنا ظهرت مفاجأة أخطر.. أن الشركة الأولى لجأت إلى القضاء وحصلت على حكم ابتدائي وحكم استئناف بحقها في القرية وهنا ستجد الحكومة نفسها أمام قضية تحكيم دولي تشبه قضية سياج.. هناك مشتر ثان قام بالفعل بتسجيل القرية في الشهر العقاري وأصبح مالكها طبقا للقانون رغم أنه لم يدفع من قيمتها سوى ١٢ مليون جنيه..

ـ ماذا ستفعل الحكومة في هذه الكارثة.. إنها أمام ثلاثة خيارات قرار للرئيس بالتعاقد بحق الانتفاع وحكم للمحكمة للمشتري الأول وملكية موثقة في الشهر العقاري للمشتري الثاني.. هل هناك مؤسسات تدار بهذا الأسلوب..

ـ ماذا ستفعل الحكومة الرشيدة مع اثنين من المشترين لهما نفس الحقوق الأول يحمل حكما قضائيا والثاني يحمل ملكية مسجلة في الشهر العقاري..

الأهم من ذلك أن الجهاز المركزي للمحاسبات أكد في تقرير رسمي أنه اعترض على الصفقة الأولى ورفض الثانية لفساد عمليات التقييم..

وللعلم فإن المكاتب الاستشارية التي تقوم بأعمال التقييم لهذه الصفقات مكاتب خاصة يملكها رجال الأعمال ولهم مصالح كثيرة مع الحكومة..

الملف الرابع:

هذا الملف يشوبه بعض الغموض.. عندما تولى المهندس أحمد المغربي وزير الإسكان مسئولية الوزارة في عام ٢٠٠٦ وجد على مكتبه ١٠٧ موافقات على تخصيص أراضٍ استثمارية لرجال الأعمال بأسعار تتراوح بين ٧٠ إلى ٢٥٠ جنيها للمتر بمتوسط ١٦٠ جنيها للمتر المربع.. هذه الموافقات لم تستكمل إجراءاتها رغم أنها صدرت في عهد الوزير محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان السابق.. واجتمع مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية وقرر استكمال إجراءات هذه الموافقات ومنها مساحة ٢٣٠ فدانا لحساب شركة بالم هيلز التي يمتلك وزير الإسكان أحمد المغربي بصورة غير مباشرة أسهما فيها.. وحصلت الشركة على هذه المساحة في

القاهرة الجديدة وبعد ذلك بدأت رحلة المزادات التي اتبعتها وزارة الإسكان في عهد المغربي وزادت أسعار الأراضي وتجاوزت الآلاف للمتر الواحد..

هنا ينقسم الرأي بصراحة.. هل كان من المفروض وقف تنفيذ هذه الموافقات أم سريانها رغم أن هناك سياسة جديدة وقواعد جديدة لبيع أراضي الدولة؟

إن هؤلاء الذين حصلوا على هذه الموافقات ومن بينهم بالضرورة شركة بالم هيلز التي حصلت على مليون متر مربع قد حققوا أرباحا خيالية في صفقة سريعة تمت بين وزيرين..

أنا شخصيا لو كنت مكان أحمد المغربي لرفضت التوقيع على هذه الموافقات لأكثر من سبب..

ـ أنني غير مسئول عن موافقات وزير آخر أصدرها قبلي ولا ينبغي أن أتحمل مسئوليتها.. خاصة أنني من حيث الفكر والمبدأ أعترض على عمليات التخصيص..

ـ أنني جئت وفي ذهني سياسة جديدة ونظام جديد لبيع هذه الأراضي من خلال مزادات ومناقصات وأنني أغلقت تماما أبواب التخصيص ويجب أن أبدأ صفحة جديدة ولا أوافق على شيء يتعارض مع فكري ومواقفي..

ـ أن يلجأ أصحاب هذه الموافقات إلى القضاء فإذا حكم لهم فلا أملك غير القبول..

ألم أقل إن ملف الأراضي في مصر يحتاج وقفة حاسمة لأن ما يحدث فيه يتجاوز كل ما قيل وما يمكن أن يقال..

لا شك أن الكثير من قرارات حكومة د. نظيف يحتاج إلى مراجعة بل أن التجربة كلها تحتاج إعادة النظر..

ويبقى الشعر

ماذا أخذت من السفر..

كل البلاد تشابهت في القهر..

في الحرمان.. في قتل البشر..

كل العيون تشابهت في الزيف

في الأحزان.. في رجم القمر

كل الوجوه تشابهت في الخوف

في الترحال.. في دفن الزهر

صوت الجماجم في سجون الليل

والجلاد يعصف كالقدر..

دم الضحايا فوق أرصفة الشوارع

في البيوت.. وفي تجاعيد الصور..

ماذا أخذت من السفر؟

مازلت تحلم بالليالي البيض

والدفء المعطر والسهر

تشتاق أيام الصبابة

ضاع عهد العشق وانتحر الوتر

ما زلت عصفورا كسير القلب

يشدو فوق أشلاء الشجر

جف الربيع..

خزائن الأنهار خاصمها المطر

والفارس المقدام في صمت

تراجع.. وانتحر..

ماذا أخذت من السفر؟

كل القصائد في العيون السود

آخرها السفر..

كل الحكايا بعد موت الفجر

آخرها السفر..

أطلال حلمك تحت أقدام السنين..

وفي شقوق العمر.

آخرها السفر..

هذي الدموع وإن غدت

في الأفق أمطارا وزهرا

كان آخرها السفر

كل الأجنة في ضمير الحلم

ماتت قبل أن تأتي

وكل رفات أحلامي سفر..

بالرغم من هذا تحن إلى السفر؟!

ماذا أخذت من السفر؟

ـ من قصيدة «ماذا أخذت من السفر» سنة ١٩٨٦.



في السنوات الأخيرة حدثت جريمة كبرى في مصر بسبب التوزيع العشوائي للأراضي.. لقد تم توزيع ملايين الأفدنة على مجموعة من الأشخاص دون سند قانوني أو دستوري أو إنساني.. ووجدنا الأراضي المصرية تسقط فريسة عمليات تخصيص غريبة كان من أخطر نتائجها ضياع ثروة مصر من الأراضي؛ وقد تناولت هذه القضية من جوانب كثيرة، ورصدت كل ما أحاط بها من القرارات والأخطاء والتجاوزات، وفي هذا «الكتاب الوثيقة» جمعت معظم ما كتبت حول استيلاء مجموعة من البشر على مساحات هائلة من الأراضي دون وجه حق..

إن اختلال منظومة العدالة الاجتماعية في مصر كان نتيجة هذه الجريمة البشعة التي ارتكبها عدد من المسئولين ورجال الأعمال في حق أجيالنا القادمة، ومثل هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، ولعل هذا الكتاب وما فيه من حقائق يكون وثيقة تاريخية كاملة الإدانة لمرحلة اختلت فيها منظومة العدالة وجعلت مجموعة من الأشخاص ينهبون ثروة شعب.. مثل هذه الجرائم لا تموت لأن الحساب قادم.

أقدم هذا الكتاب لأجيال قادمة، أنا على يقين أنها ستكون أقدر منا على حماية هذه الأرض واسترداد حقها في تراب هذا الوطن.

فاروق جويدة



6 221102 027175


Exclusive
For
www.ibtesama.com